إهداء إلى جامعة بيرزيت

مع الشكر والتقدير

لجنة جامعة بيرزيت

١٩٩٨/١٩١٢

202649

كلية الدراسات العليا - برنامج الدراسات الدولية

اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الدائم لمشكلتهم

Thesis
DS
126.954
.I9
1998

إعداد:

رياض محمد سليمان عويضه

إشراف: الدكتور

ابراهيم أبولغد

مكتبة جامعة بيرزيت
34700
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

لجنة المناقشة:

د. محسن يوسف　　د. ابراهيم أبولغد　　د. علي الجرباوي

تاريخ المناقشة: ١٩٩٨/٨/٣١م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت - فلسطين

أطروحة ماجستير ١٩٩٨

اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية

نحو

الحل الدائم لمشكلتهم

إعداد رياض محمد سليمان عويضه

لجنة المناقشة :

د. محسن يوسف

د. إبراهيم أبو لغد

د. علي الجرباوي

الإهـــداء والشكـــر

أتقدم بالشكر والتقدير

إلى

كل من ساعدني في هذا الإنجاز،

أساتذتي الأفاضل وعائلتي الكريمه وأصدقائي الأعزاء

قائمة المحتويات

الفصل	العنوان	الصفحة
	الإهداء والشكر	ت
	قائمة المحتويات	ث
	الجداول	ح
	ملخص باللغة الإنجليزية	خ
	المقدمه	ر
الفصل الأول	**المدخل النظري**	**١**
	تعريف اللاجيء بشكل عام	٥
	اللاجئون الفلسطينيون	٧
	توزيع اللاجئين الفلسطينيين	١٠
	الهوامش	١٧
الفصل الثاني	**مواقف الأطراف الفاعلة من الحل الدائم**	**١٩**
	الأمم المتحدة	٢٠
	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥
	مشاريع بريطانية	٢٩
	الموقف الإسرائيلي	٣٠
	الموقف العربي/الفلسطيني	٤١
	الهوامش	٥٥

الفصل الثالث	**الحل الدائم**	**٥٩**
	الحل الدائم لمشكلة اللاجئين بشكل عام	٥٩
	الحل الدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين	٦٢
	آراء في الحل الدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين	٧١
	الهوامش	٩٥
الفصل الرابع	**إجراءات الدراسة الميدانية**	**٩٧**
	تصميم الدراسة	٩٧
	أداة الدراسة	١٠٢
الفصل الخامس	**عرض النتائج وتحليلها**	**١٠٥**
	الهوامش	١٣٠
الفصل السادس	**التوصيات والاقتراحات**	**١٣١**
الخلاصة		**١٣٥**
المراجع		**١٣٨**
الملاحق		

الجداول

رقم الصفحة	رقم الجدول	
١١	١	تقدير عدد اللاجئين تبعا للمناطق التي نزحوا إليها.
١٣	٢	توزيع اللاجئين في مناطق عمليات الوكالة حسب إحصائية وكالة الغوث في حزيران ١٩٩٧.
١٣	٣	توزيع اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية.
٩٩	٤	تقسيم المخيمات إلى ثلاث مناطق.
١٠١	٥	توزيع الاستبانات على المخيمات حسب عدد السكان.
١٠٦	٦	توزيع الفئات العمريه.
١٠٦	٧	تصنيف المبحوثين حسب المهنة.
١١٠	٨	اقتراحات الحل الدائم.
١١٢	٩	شروط انهاء عمل الوكالة.
١١٣	١٠	حق العودة – العمر والجنس والتحصيل العلمي.
١١٨	١١	نتائج اقتراح لحل دائم "بناء مساكن في الضفة الغربية وغزه خارج إطار المخيم وإعطاء اللاجيء تعويضا ماليا.

SUMMARY

Refuge has become a widespread phenomenon in the twentieth century. Large numbers of people flee their countries for a variety of reasons - socio-economic, political, and environmental. The phenomenon of refugees has become so enormous which necessitated the establishment of International Organizations. The case of Palestinian refugees is one of the severest and long lasting which necessitated the establishment of UNRWA in the early 50s whose mandate is temporary until a just solution for the Palestinian problem is reached.

Several attempts were carried out by academics, thinkers, politicians, and specialists to devise possible solutions for the Palestinian refugees' problems. None of these attempts, however, has taken into consideration the opinions and attitudes of the refugees themselves toward the proposed solutions of the problem. This is why this study, carried out by the researcher, gains a special importance since it approaches the refugee directly exploring his opinion and attitude regarding the proposed solutions for this problem.

It is natural that rapid political changes take place worldwide. The Middle East is no exception. However, the attitude towards the Refugees' problem whether that of the Israeli officials or the Palestinians has not been affected seriously by these changes.

This study aims at providing decision makers, Palestinians and others, with an information source which contributes to the design of a strategy which takes the opinion of the refugees into account when discussing and drawing their future. It, thus, bridges an informational gap which is warranted in the present period - the period which is said to have underestimated the refugees' issues in

the accords which have been signed by the various parties until now.

The methodology the researcher follows, is two folded: The first constitutes a survey of political and historical literature relating to the issue of Palestinian refugees. This is based on sources and official documents, regarding their numbers, geographic distribution, legal status, and the various proposals suggested by official and semi-official bodies. Additionally documents issued by research and study centers pertaining to finding a solution for the refugees problem as part of the Palestine problem were also examined. The second is comprised of a limited field survey to define and report the refugees trends and attitudes in the West Bank refugee camps. A representative sample of the refugees' body concerning the proposed solutions was examined to ascertain the level of consistency or conflict of the proposed solutions with that proposed by the refugees themselves. The researcher has designed a questionnaire of some 54 items. The questionnaire was distributed among a stratified random sample from 11 refugee camps in the West Bank. In this questionnaire, the variables of education, sex, age groups, social status were taken into consideration as independent variables.

For analytical purposes, descriptive and inferential statistics were used. Cross tabulation was used to measure the reliability of responses in the light of the sample responses to other items connected with dependent and independent variables.

The study is comprised of six chapters. It first begins with the theoretical framework, moving secondly to the attitudes of various parties concerned with the permanent solution. Thirdly comes the latest studies and proposals submitted by semi-official bodies and research Centres concerning the permanent solution. Fourthly comes the design of the questionnaire. The description and analysis of the results comes fifthly, and finally comes proposals and recommendations.

The study presents a number of conclusions which explicitly show the attachment of the refugee to his right of return in

accordance with UN resolution 194. The refugee is inclined to abandon the camp and accepts the cessation of UNRWA if this is associated with the guarantee of his right of unconditional return to his land. Regarding the right to compensation, the study shows that the compensation should be made individually to each refugee and not only to the government. The research on the other hand, shows that opposition of the refugee increases to any solution that entails their continuation in their present localities, or any that deals only with segments of the refugees ignoring other parts, or makes their return conditional. There is, however, an important point that should not be underestimated. That point relates to the success of the Palestinians to keep their problem alive, and transmit it from the older generation to the younger ones . This entails that wagering on the possibility of "live and forget" is a losing wager. Thus, finding a just and permanent solution for the Palestinian refugees and the Palestinian problem at large substantially contributes to the stability and progress of the Middle East and the World.

المقدمـــــه

المقدمه

تعتبر مشكلة اللاجئين إحدى المشاكل العالمية التي تؤثر في العلاقات الدولية، كونها نتاج للصراع الذي يميز العلاقات بين الدول . ويبلغ ذروته بالحرب التي شهد العالم منها الكثير في مختلف القارات؛ وبموجبها أصبح ملايين البشر لاجئين في شتى بقاع الأرض ، وغدت هجرة الناس القسرية سمة من سمات هذا القرن .

أخذ مصطلح اللاجيء يتردد في مختلف أرجاء العالم ولم يعد مقتصرا على المهاجرين لأسباب سياسية تحد من قدرتهم على اتخاذ القرار ، بل تعداه ليشمل اللاجئين لأسباب إقتصادية أو بيئية .

وقد أدى تفاقم مشكلة اللاجئين إلى تشكيل هيئات دولية للإعتناء بهم ، وإقرار القوانين والتشريعات التي تحميهم وتضع الآليات لحل مشكلتهم حلا دائما حيثما كان ذلك ممكنا بمختلف الوسائل من التفاوض؛ وممارسة الضغوطات على الجهات المعنية؛ وتقديم الاقتراحات للحلول الدائمة لها.

وضمن هذا السياق تندرج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، التي تعتبرمن أطول حالات اللجوء التي يعرفها العالم. حيث شكل إقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وطرده منها لب الصراع في الشرق الأوسط . وما تزال مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عقبة في طريق حل الصراع حلا نهائيا .

إن استمرار وجود تلك المشكلة ببعديها السياسي والإنساني فرض على المجتمع الدولي التعامل معها عبر منظماته وهيئاته المختلفة لمحاولة حلها حلا دائما، أو خلق الظروف الملائمة لحلها . فكان صدور القرار رقم ١٩٤ (د-٣) عن الجمعية العامة

للأمم المتحدة تعبيرا عن تفاهم دولي حول أسس الحل الدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين . فمنذ صدور هذا القرار أصبح معيارا لأية محاولة تستهدف حل المشكلة حلاً دائما . كما أن تشكيل هيئة دولية مؤقته خاصة باللاجئين الفلسطينيين الأونروا *(UNRWA)* يعتبر تمييزا لهم عن غيرهم من اللاجئين في العالم ، ويعني إلتزاما دوليا إنسانيا تجاههم. ريثما يتمكن المجتمع الدولي من إيجاد حل دائم وعادل لمشكلتهم.

لقد كان تحديد المسؤولية عن أسباب اللجوء الفلسطيني وكذلك ظروف اللاجيء المعيشية ، مجالا لدراسات وأبحاث ومناظرات طوال نصف قرن من الزمن. في حين أن اللاجيء نفسه، وحقه في إختيار شكل الحل الدائم لم يكن مجالا لدراسة علمية موثقه، وهذا ما دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع. إضافة إلى إهتمام الباحث الشخصي فيه. ولما كان الباحث يعي حدود إمكانياته الذاتية والظروف الراهنة ، وخشية الغرق في تشعبات واقع اللاجئين فقد إرتأى أن يحصر عمله الميداني بدراسة اتجاهات اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الدائم لمشكلتهم .

تنبع مشكلة الدراسة من كون مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تشكل نقطة مركزية في المطالب الفلسطينية من جهة، والمطالب الإسرائيلية من جهة أخرى . فمطلب الحل العادل والدائم لها ، يتجدد مع كل محاولة دولية لحل الصراع . وأن تصادم مواقف الأطراف المباشرة من الحل الدائم للمشكلة لم يمنع دولاً أخرى من التقدم بإقتراحات تعبر عن اتجاهاتها نحو الحل الدائم ، وكذلك لم يكن عائقا أمام إصدار قرارات من الهيئات الدولية تطالب بحل المشكلة أو تضع أسسا لحلها .

تأتي هذه الدراسة الميدانية لتعرض وجهة نظر اللاجئين في الحل الدائم لمشكلتهم في ظل المتغيرات السياسية في الشرق الأوسط والتي بلغت ذروتها بتوقيع إتفاقيات بين أطراف الصراع؛ مما أدى إلى تغيير في مفاهيمه وأدوات حله، ولتكشف مدى الانسجام بين الاتجاهات الدولية في مقابل اتجاهات اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الدائم . ولتوضيح مدى التباين أو التوافق بين الاتجاهات الدولية واتجاهات

اللاجئين فقد طرح الباحث الأسئلة التالية لتكون محورا للدراسة .

ما مدى تمسك اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية بحق العودة ؟. هل يقبل اللاجئون التعويض كحل دائم؟. وفي أية ظروف؟ هل يقبل اللاجئون التوطين؟. وفي أية أماكن؟. متى يوافق اللاجئون على ترك المخيمات؟. وما هو الدور الذي يراه اللاجئون لوكالة الغوث في الحل الدائم؟.

وتهدف الدراسة إلى تزويد متخذي القرار السياسي الفلسطيني والآخرين بدراسة علمية ميدانية تعرض وجهة نظر اللاجيء، وتسعى إلى تحويل المعرفة إلى أداة تساعد في رسم الخطط ومتابعة العمل إنطلاقا من خلفية واعية، وتصور مدروس قادر على الإسهام في تلبية مطالب اللاجئين عند حل مشكلتهم حلا دائما .

وتكمن أهمية الدراسة في كونها الإسهام العلمي الأول في حدود معرفة الباحث، الذي يتناول اتجاهات اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، لاجئي عام ١٩٤٨ نحو حل مشكلتهم حلا دائما ، مما سيعطي مؤشرا هاما على توجههم نحو الحل العادل والدائم لمشكلتهم ، المرتبطة بالحل الدائم للقضية الفلسطينية . علاوة على أن الدراسة تعمل على جسر فجوه معلوماتية تستدعيها ضرورات الحل الدائم كونها تعرض اتجاهات اللاجئين في الحلول الدائمة المقترحة ، مما يجعلها تتماشى مع التوجه الديموقراطي الداعي إلى مشاركة الجماهير وزيادة إسهامها في صنع القرارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية . كما أنها ستبرز رؤية اللاجيء لدور وكالة الغوث المستقبلي في الحل الدائم ، كهيئة دولية رافقت مشكلة اللاجئين منذ ولادتها وحتى الآن.

ونظرا لأهمية موضوع البحث فقد قام الباحث بعمل مسح تاريخي سياسي إعتمد على المصادر والوثائق الأساسية التي عالجت موضوع اللاجئين من حيث عددهم ، وتوزيعهم الجغرافي ، ووضعهم القانوني، والإقتراحات المختلفة التي تقدمت بها الجهات الرسمية منها، أو شبه الرسمية. وكذلك الاقتراحات التي قدمتها مراكز البحث أو الدارسين لإيجاد حل لهذه المشكلة كجزء من القضية الفلسطينية .

أما المسح الثاني فهو دراسة إجرائية ميدانية محددَة لاتجاهات اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية كعينة لمجتمع اللاجئين نحو الحلول المطروحة، لاختبار تجانس أو تضارب الحلول المطروحة مع ما يطرحه اللاجيء الفلسطيني. وقد قام الباحث بتصميم استبانة البحث ، وتوزيعها على عينة عشوائية طبقيه من سكان احد عشر مخيما في الضفة الغربية . ولأغراض التحليل فقد تم استخدام الإحصاء الوصفي من حيث المتوسطات، والتكرارات ، إضافة إلى الاحصاء التحليلي *Chi square test* لقياس مدى التجانس في آراء مجموعتين متجانستين في السمات . وكذلك إختبار *Anova* لتحليل التباين . و *Crosstabulation* لقياس ثبات الإستجابات على ضوء استجابات العينة على فقرات أخرى مربوطة بالمتغيرات المستقلة والتابعه .

رغم ندرة الدراسات الميدانية التي عالجت مواضيع الحل الدائم إلا أنه يوجد كمّ هائل من الكتب، والمقالات، والتحليلات المنشورة في الدوريات باللغة العربية واللغات الاجنبية ، وكذلك مراكز للبحث والدراسات المحلية، والدولية التي اهتمت باللاجئين وبتقديم اقتراحات للحل الدائم، مما أوجد مصادر كثيرة يمكن الرجوع إليها. ولكن الباحث اعتمد الدراسات الأكثر جدية وحداثه والتي تم نشرها في هذا المجال . كما شكلت الكلمات والاقتراحات التي تقدمت بها الدول المشاركة في مجموعة عمل اللاجئين *(RWG)* في المحادثات المتعددة الأطراف. وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية مصادر هامة وأساسيه للدراسة . وقد كانت الاستبانة ، أداة المسح الميداني ، مصدرا رئيسا آخر .

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول. حيث تناول الفصل الأول المدخل النظري الذي تم من خلاله وضع أسس التحليل في الدراسة، والتعريفات المتعلقة بموضوع اللاجئين، ونشأة مشكلتهم، وتوزيعهم الديموغرافي. وفي الفصل الثاني فقد عرض الباحث مواقف واتجاهات الأطراف الفاعله في حل مشكلة اللاجئين ، وفي الفصل الثالث تم عرض أحدث الدراسات لمختلف الأطراف الدولية التي تقدمت باقتراحات

الحل الدائم . أما الفصل الرابع فتضمن منهجية الدارسة الميدانية، واختيار العينة، وجمع المعلومات، ووصفا لأداة الدراسة . وفي الفصل الخامس فقد عرض الباحث نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها . وقد اشتمل الفصل السادس على التوصيات والاقتراحات المتعلقة بموضوع البحث .

تخص الدراسة اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية فقط، وتعكس اتجاهات اللاجئين المقيمين حاليا في مخيمات الضفة الغربية في الفترة الواقعة ١٩٩٧/١٢/١٥ ولغاية ١٩٩٨/٢/٢٥ .

الفصل الأول

المدخل النظري

لم تكن فلسطين طوال القرنين المنصرمين خارج المعادلة الدولية بل كانت في مقدمة أجندة الدول الكبرى بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، وروسيا . علاوة على أن فلسطين تشكل طموح الحركة الصهيونية. وإن تلاقي المصالح بين الدول الاستعمارية والحركة الصهيونية جعل من فلسطين تركة العثمانيين المميزة ميدان حرب بين الفلسطينيين والعرب من جهة ، والصهاينة بتحالفاتهم من جهة أخرى. الأمر الذي وضع الفلسطينيين في مواجهة سياسة دوليه تهدف إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين. مما استدعى المقاومة وخوض المعارك دفاعا عن الأرض والذات .

لقد عملت مجمل ظروف – ليس هذا البحث مجالها – على هزيمة الفلسطينيين والعرب في معركتهم ، مما أدى إلى طرد واقتلاع جماعي لأهل فلسطين على يد العصابات الصهيونية خلال الصراع وبعده، ليصبح الفلسطينيون لاجئين ، مشردين ، في مناطق مختلفه وليواجهوا مصيرا قاتما ويحيط بهم ثالوث الجوع ، والفقر ، والمرض .

فمشكلة اللاجئين هي نتاج لتصادم المصالح الصهيونية بالحقوق الفلسطينية ، فهي مرتبطة بالأرض والسيادة، مما جعل حلها حلا دائما معضلة تواجه الأطراف كافه . وإن تعقيد الصراع وموقف إسرائيل الطرف المنتصر ، وتصلبها وقفا عائقين أمام تطبيق المنهج القانوني لحل الصراع ، مما حد من وسائله المتمثلة في الوساطة ، والمساعي الحميدة ، ولجان التحري ، والتحكيم والتوفيق. لذلك فشل هذا المنهج في إيجاد حل للصراع أو التخفيف من حدته.

وكذلك فإن المنهج التاريخي وإن استطاع إلقاء الضوء على جذور الصراع إلا أنه لم يجد له حلا .

تبقى النظرية الواقعية لهانس مورغانثيو هي المنهج التحليلي الأقرب من وجهة نظر الباحث الذي يستطيع تحليل الصراع في فلسطين، وتحليل التصرفات اللاحقة للأطراف . وتعتمد هذه النظرية على فكرة المصلحة ، وفكرة القوة . فالمصلحة تتحدد حسب هذه النظرية في إطار القوة وتصبح مرادفا وقرينا لها . أما القوة فتتحد في إطار فكرة التأثير أو السيطرة.(١)

كما أن نظرية المباريات "Zero-Sum Game" التي وضع أسسها عام ١٩٤٤ (مورجنستر وجون نيومان) كأداة لإدارة وحل الصراع تفسر مواقف الأطراف في الشرق الأوسط.(٢) وتركز هذه النظرية على التعامل مع المواقف التي تشتمل على صراعات المصالح ، وتنظر إليها كما لو كانت مباريات في الإستراتيجية. وقد تم تطوير أساليبها لتصميم البدائل الإستراتيجية التي يمكن الأخذ بها في ظروف الصراعات المختلفة على يد توماس شيلنج ، ومورتون ، وكيسنجر وآخرون.(٣) وتقوم فكرتها على أساس أن الصراعات تنقسم بطبيعتها إلى قسمين ، صراعات تنافسيه ، وصراعات غير تنافسيه . فالصراعات التنافسية تكون فيها مصالح الأطراف متعارضة أو غير قابله للتوفيق ، فالمكسب الذي يحققه أحدهما يمثل في نفس الوقت خسارة للطرف الآخر . كما أنه إذا أمكن لطرف أن يحقق انتصارا ، ثم مني بعده بهزيمة أو خسارة فإن حصيلته تكون صفرا.

أما المواقف الصراعية غير التنافسية فإن مصالح أطرافها لا تكون متعارضة بنفس الصورة السابقه ، وإنما تتداخل إلى حد يسمح بالمساومة ، وتقديم تنازلات متبادلة للوصول إلى نقطة اتفاق وسط ، مما يساعد على التحول بعلاقات الأطراف من وضع الصراع إلى وضع التعاون . وبناء على ذلك فإن حصيلة تلك الصراعات لا تكون صفرا. وفائدة هذه النظرية حسب دعاتها أنها تساعد كل طرف من أطراف العملية الصراعيه على تصور المواقف وتفهم أبعادها . والتحرك فيها على نحو يخدم مصالحه في ضوء ما يتوقعه من الأطراف الأخرى . وتعطي أيضا لكل طرف من الأطراف حرية اختيار السلوك الذي يتصور أنه من خلاله يصل في النهاية إلى الانتصار على خصمه.(٤)

ورغم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية إلا أن منتقديها أقروا بحقيقة وهي؛ أنه ليس هناك مكسبا كاملا ، أو خسارة كلية لأي طرف من الأطراف.(٥)

وانسجاما مع هذا المنهج في التحليل فإن الهدف الأساسي لأي دولة بما فيها إسرائيل، هو المحافظة على مصالحها في ظروف الحاضر والمستقبل ، معتمدة على قوتها التي لا تقتصر على الأدوات العسكرية وحدها . وإنما تشمل أيضا ، أنماطا أخرى من القدرة على التأثير السياسي . فإسرائيل دولة مستقلة ذات سيادة ولا تعترف بوجود سلطة سياسية أو قانونية أعلى منها ، وتعتمد في تأمين مصالحها على وسيلتي الحرب والتفاوض. وإن عدم ثقتها بالآخرين تحدد سلوكها، فطالما أنها لا تسيطر على تصرفاتهم فهي دوما تتوقع الأسوأ .

إن تناقض المصالح وتباين الأهداف جعل من الصراع العربي الإسرائيلي صراعا تنافسيا ، منذ أن وضعت اتفاقية سايكس بيكو حدوده الزمنية عام ١٩١٦ م ، وقد عملت مجمل ظروف دوليه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ م وما نتج عنها من اتفاقات بين مصر وإسرائيل، والتي حولت النظرة إلى الصراع من كونه صراعا تنافسيا، إلى صراع غير تنافسي . كما أن سقوط الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وانسحابه من ميدان الحرب الباردة، والتأثيرات الناتجة عن ذلك في السياسة الدولية وكذلك حرب الخليج عام ١٩٩١م بنتائجها المدمرة على المستوى العربي أسهمت في تتويج أمريكا قطبا للعالم ، مما فتح المجال أمامها لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي من منظار أمريكي متحرر من التدخلات الدولية بمفهوم أن لا مجال في الحل للربح الكلي، أو الخسارة الكلية لأي طرف من أطراف الصراع .

جاء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ م الذي شمل جميع أطراف الصراع في المنطقة ومن بينهم الفلسطينيين ليضع الصراع برمته في إطار تلك النظريات. وإن اعتماد التفاوض كأداة لحل الصراع هو إقرار من الجميع بقبول نتائج المفاوضات ، التي

يسعى من خلالها كل طرف من الأطراف للخروج بأكثر المكاسب، معتمدا على قوته الذاتية في الأساس للدفاع عن مصالحه بغض النظر عن مصالح الآخرين .

ونظرا لكون الفلسطينيين طرفا رئيسا في الصراع، فإن دخولهم التفاوض يعني خضوعهم لنفس المعادلة، ويتضمن أيضا قبولهم بما ينتج عن التفاوض من حلول لجوانب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كافة . كما أن تأجيل بحث مشكلة اللاجئين مع غيرها من المواضيع إلى مفاوضات الحل النهائي ، كما أقره إعلان المبادئ " أوسلو ١ " عام ١٩٩٣ لم يضعها خارج إطار التفاوض، بل أنها ستكون عقبة كأداء على طاولة المفاوضات في هذه المرحلة كما كانت في المفاوضات التي تناولتها سابقا .

انسجاما مع الفهم السابق يرى الباحث ضرورة الإعداد للمفاوضات القادمة حول مشكلة اللاجئين ، من خلال تقديم معلومات قد تساعد على وضع أسس للانطلاق نحو تحقيق حل دائم بأقل الخسائر للفلسطينيين في مفاوضات شاقه . فالسياسة والعدالة لا يلتقيان، والحلول التفاوضية لا ينتج عنها حلا عادلا؛ وإنما حلا يعكس ميزان القوى للمتفاوضين ، ونادرا ما يكون حلا وسطا . لذلك يغلب على الحل التفاوضي صفة الحل المقبول. كما أن غياب المعلومات عن طاولة المفاوضات يضعف المفاوض ويحصر مجال التفاوض في ما يريده الخصم . لهذا فإن وفرة المعلومات ودقتها ووضعها في إطارها الصحيح يشكل قوه في مجال التفاوض. فمن هذا الفهم يرى الباحث ضرورة عرض المعلومات المتعلقة بالمشكلة موضوع البحث علها تسهم في دعم المفاوض ليس نظريا فقط ، وإنما ميدانيا أيضا، ولتمكنه من الإعتماد على موقف شعبي للاجئين، مما يشكل قوة تساعده على التوصل إلى حل عادل يطمح اللاجئون الفلسطينيون في تحقيقه.

اللجوء ظاهرة قديمة قدم الجنس البشري . زاد خطرها واستفحلت في القرن العشرين الذي شهد هروب ملايين البشر من بلادهم، أو منشلهم الأصلي نتيجة صراعات وحروب شهدتها دول العالم المختلفة. وقد ارتفع عدد اللاجئين من المئات إلى الألوف بل الملايين ، وأشار المسح الدولي لسنة ١٩٨٦ إلى أن عدد اللاجئين في العالم بلغ

٠٠٠ر٦٩٨ر١١.[٦] ولا يحتوي هذا الرقم على ملايين البشر الذين هم بدون مأوى ، وذكر إيليا زريق أن عدد اللاجئين في التسعينات قد بلغ ١٨ مليون لاجيء .[٧]

تعريف اللاجئ بشكل عام :-

تعريف اللاجئ بحد ذاته مسألة مهمة وحاسمة في معالجة قضية اللاجئين ، ويترتب عليه تحديد طبيعة الحماية القانونية التي تتوفر لأولئك الذين ينطبق عليهم التعريف، إلا أن القانون الدولي لم يعط تعريفا واحدا لمن هو اللاجئ ؟. ولم يتوفر في أي مرحلة من المراحل اتفاق دولي على تعريفه . والتعريف الذي وضعته الدول المختلفة كان متلائما مع أهدافها وخدمة لمصالحها . وبشكل عام فقد عرف اللاجئ بأنه الشخص الذي لا تتوافر له حماية بلده الأصلي ، وارتبط هذا التعريف ارتباطا وثيقا بمجالات اللجوء الخاصة والمحددة التي حدثت في أوروبا من جراء الحرب الباردة . حيث عرف اللاجئ عام ١٩٢٦ على أنه "السوفيتي الذي لا تتوفر له الحماية في بلده. وتم تعريفه عام ١٩٣٦ على أنه، الألماني الذي أجبر على ترك بلده قسرا".[٨]

اعتمدت التعريفات السابقة على البلد الذي جاء منه اللاجئ. مما يعكس إدانة للدولة بأنها لا تحترم الإنسان ، ولا توفر له الحماية ، وتخرق حقوقه، مما يضطره إلى ترك بلده فرارا من الاضطهاد . ونظرا لكثرة المآسي الناتجة عن الحرب وعدم توفر أماكن للسكن والاستقرار في البلد الأصلي فقد إتسع مفهوم اللاجئ ليشمل " كل شخص اضطر لترك بلده نتيجة لحوادث أوروبا بسبب الخطر على حياته، أو حريته لكونه ينتمي لعرق، أو دين أو معتقدات سياسية معينة "[٩].

وفي عام ١٩٤٣ أنشئت منظمة United Nations Relief and Rehabilitation Administration (UNRRA)، بهدف تقديم المساعدة لأشخاص بدون مأوى وضحايا الحرب والعمل على إعادتهم إلى بلادهم من خلال الاتصال مع الحكومات والسلطات العسكرية والوكالات . في سنة ١٩٤٦ استبدلت منظمة (UNRRA) بمنظمة International Refugee

Organization (IRO) التي أصبحت مسئولة عن أشخاص بدون مأوى ، واللاجئين الذين يرفضون العودة إلى بلدهم خوفا على حياتهم أو خوفا من الاضطهاد . في سنة ١٩٥٠ أنشأت الجمعية العمومية منظمة جديدة إنسانية غير سياسية لخدمة اللاجئين وهي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (United Nations of High Commissioner for Refugees) لتعني أساسا بمصالح اللاجئين في أوروبا .

عُقدت اتفاقية خاصة بوضع اللاجئين اعتمدتها الأمم المتحدة في ٢٨ تموز ١٩٥١ في مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية ، الذي دعته الجمعية العامة إلى الانعقاد بمقتضى قرارها رقم ٤٢٩ (د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول ١٩٥٠، وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢٢ نيسان ١٩٥٤ طبقا للمادة ٤٣ من الاتفاقية،[١٠] ولغاية ١٩٩٠ فقد بلغ عدد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ١٠٧ دول.[١١]

وعرفت الاتفاقية السابقة اللاجئ بأنه "كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل كانون الثاني/يناير ١٩٥١ ، وبسبب خوف ، له ما يبرره من التعرض للاضطهاد ، بسبب عرقه، أو دينه أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئات اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية ، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع ، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد. أو كل شخص لا يملك جنسيته ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة تلك الأحداث، ولا يستطيع ، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد."[١٢]. وقد وضع بروتوكول ملحق للاتفاقية سنة ١٩٦٧ تم فيه حذف الفقرة التي جاءت في الاتفاقية وحددت التعريف بنتيجة أحداث وقعت قبل كانون ثاني ١٩٥١ حتى تتمكن الاتفاقية من خدمة لاجئي الستينيات وما بعد ذلك.

وقد عرفت المنظمات الإقليمية اللاجئ بشكل أوسع حيث جاء في (المادة ١ الفقرة ٢) من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٦٩ ، على أنه:- " أي إنسان اضطر إلى مغادرة سكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي، أو الوطني وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل

إخلالا خطرا بالنظام العام ، وتهدد السلامة العامة في جزء من وطنه أو كله"[١٣]. وعرف الميثاق الأوروبي اللاجئين على أنهم "أولئك الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون، ولأسباب شتى العودة إلى أوطانهم المنشأ ."[١٤]

أن تطور مفهوم اللاجئ جاء ليعكس طبيعة العلاقات الدولية السائدة من جهة ومصالح الدول التي قدمت التعريف من جهة أخرى . كما وانه أتسع لينسجم مع تفاقم مشكلة اللاجئين واختلاف أسبابها الإنسانية، والسياسية، والاقتصادية .

اللاجئون الفلسطينيون:

في عام ١٩٤٨ قامت القوات العسكرية الصهيونية بطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم إبان الحرب التي نشبت في فلسطين ليصبحوا بدون مأوى، وبدون وسائل معيشة، تتهددهم الأخطار . وتحولوا من مواطنين آمنين في بلادهم إلى لاجئين خاضعين لتعريفات شتى . فقد عرفتهم هيئة الأمم لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) على أنهم "الأشخاص الذين كانت فلسطين محل إقامتهم العادية مدة لا تقل عن سنتين قبل نشوب النزاع العربي الإسرائيلي في سنة ١٩٤٨ وفقدوا ديارهم وموارد رزقهم نتيجة لذلك النزاع. ولكي يكون اللاجئون (وأبناؤهم الذين ولدوا بعد ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨) مستحقين لمساعدة الأونروا يجب أن يكونوا :-

أ- مسجلين لدى الأونروا

ب- يعيشون في منطقة عمليات الأونروا

ج- بحاجة إلى مساعدة . [١٥]

عرّفّ الوفد الفلسطيني في الاجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين (RWG) في أوتاوا (كندا) يوم ١٣ أيار / مايو ١٩٩٢ اللاجئين الفلسطينين بأنهم "أولئك الفلسطينيون (ومن تحدر منهم) الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها بين

تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ (قرار التقسيم) وكانون الثاني/يناير ١٩٤٩ (اتفاق الهدنة في رودس) من الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل في التاريخ أعلاه . يتطابق هذا مع التعريف الإسرائيلي للغائبين، ولا ينطبق هذا التعريف على سكان المخيمات ولا على اولئك اللاجئين الذين تعترف بهم (الأونروا) ويحملون بطاقة التسجيل الرسمية الصادرة عنها فقط ، بل ينطبق ، أيضا على اللاجئين الفلسطينيين كافة ."[١٦] أما الإسرائيليون فقد عرفوا اللاجئين الفلسطينيين على أنهم غائبون كما جاء في قانون الغائب الإسرائيلي بأنه:-

" يعلن كل شخص غائبا إذا كان في تاريخ ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ أو بعد هذا التاريخ مواطنا في دولة عربية أو من تابعيها ، لأية فترة زمنية في أي جزء من فلسطين خارج المساحة التي تحتلها إسرائيل ، أو في مكان غير مسكنه الاعتيادي حتى لو كان ذلك المكان ، وأيضا مكان إقامته الاعتيادي ، واقعين داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل."[١٧]

خضع تعريف اللاجئ الفلسطيني لمصلحة وفهم الجهة التي قدمته، فالوكالة عرفت اللاجئ خدماتيا، وليس سياسيا . فجاء تعريفها ناقصا وغير شامل لجميع الفلسطينيين المقتلعين من ديارهم فهو لا يتضمن:

"١- الأشخاص المقتلعين في المرحلة المتوسطة الذين طردوا من المناطق المجردة من السلاح بين العرب وإسرائيل بعد ١٩٥٢/٧/١ .

٢- المقتلعين الذين لم يسجلوا أسماءهم وأسماء عائلاتهم في سجلات الأونروا.

٣- المقتلعين الذين أقاموا في بعض الأقطار التي لا تقدم فيها خدمات الأونروا .

٤- الأشخاص الذين أقاموا خارج فلسطين قبل بدء النزاع ولم يستطيعوا إثبات إقامتهم في فلسطين مدة عامين .

٥- الأشخاص القرويين الذين فقدوا مصادر رزقهم ولكنهم لم يفقدوا مكان إقامتهم .

٦- الأشخاص الميسورين والذين لا يتلقون المساعدات."[١٨]

جاء التعريف الفلسطيني واسعا ليتلافى التحديدات التي وردت في تعريف وكالة الغوث ليحل مشكلة المقتلعين عموما ، رغم أن تحديده تاريخ البداية لمشكلة اللجوء قفز عن

الفئة التي كانت خارج فلسطين عند نشوب الصراع كما جاء في كلمة الوفد الفلسطيني في المفاوضات المتعددة.[١٩]

أما الإسرائيليون فهم ليسوا معنيين سوى بإيجاد تعريف أو قانون يسهل استيلاءهم على أملاك الفلسطينيين. واستعمالهم كلمة غائب جاء انسجاما مع الموقف الإسرائيلي الرسمي الذي حدد عدم مسؤولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين ، فالغائب عن أملاكه ليس بالضرورة أن يكون مكرها بل تحمل المعنى الطوعي والتعويمي لسبب الغياب .

أدت هزيمة العرب في عام ١٩٦٧ إلى طرد موجات أخرى من الفلسطينيين ، مما أوجد مصطلحات جديدة متعلقة بوصف اللاجئين ، حيث ظهر مصطلح اللاجئون النازحون، وهم لاجئون مسجلون لدى الأونروا نزحوا من ديارهم نتيجة لتجدد الحرب في الشرق الأوسط في حزيران /يونيو ١٩٦٧ . كما ظهر مصطلح الأشخاص النازحون: وهم أشخاص نزحوا من ديارهم نتيجة لحرب حزيران /يونيو ١٩٦٧ وهم غير مسجلين لدى الأونروا.[٢٠] عَرَف الإسرائيليون النازحين في مذكرة صادرة بتاريخ ٥ حزيران /يوليو ١٩٩٥ بأنهم " أولئك المواطنون الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزه نتيجة للقتال "[٢١] وقد عَرَف الوفدان الأردني والفلسطيني النازحين على أنهم " أولئك الأفراد وعائلاتهم وأسلافهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم نتيجة لحرب ١٩٦٧ ."[٢٢] وقد عَرَف اللاجئ نفسه بأنه الشخص الذي فقد وطنه وأرضه".[٢٣]

وتكمن أهمية تعريف اللاجئ في كونه يشكل أساس التفكير في الطريقة والنموذج الذي سيتبع في حل مشكلته. وقد ظهر ذلك في كلمة ممثل المجموعة الأوروبية بتاريخ ١٩٩٣/٥/١١ في مجموعة عمل اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف حيث قال:-
"تعريف اللاجئ الفلسطيني له أهمية خاصة، لأنه من المعروف أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لها خصائص فريدة، فالتعريف يجب أن يسمح بقدر من المرونة ليستجيب إلى الحقائق المدركة على الأرض أكثر من اعتماده على التعريفات الرسمية ".[٢٤]

أما الباحث فإنه يُعرّف اللاجئ الفلسطيني بأنه :- " كل شخص أقتلع من أرضه وطرد من بيته ، وأصله عربي ولد في فلسطين أو كان مواطنا فيها وولد خارج فلسطين من أب فلسطيني".

توزيع اللاجئين الفلسطينيين:

يعتبر عدد اللاجئين مصدر خلاف بين الأطراف كافة. فكل طرف يقدر الأرقام التي تمثل مصلحته ، ويشكك في تقديرات الطرف الأخر . وذلك لأن عدد اللاجئين له أهمية خاصة لما سيتبعه من استحقاقات ستتحملها الأطراف المباشرة، إسرائيل والعرب، أو الأطراف الدولية الساعية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا دائما.

لا يوجد تقدير دقيق لعدد اللاجئين الذين طردوا من فلسطين عام ١٩٤٨ ، ليشكل طردهم بداية المشكلة التي مضى عليها نصف قرن من الزمن، أو عدد اللاجئين اليوم. وقد أكدت الباحثة جانيت أبو لغد صعوبة تقدير عدد اللاجئين حيث أشارت إلى إنه من المستحيل أن تقرر بالضبط كم من الأشخاص الذين ولدوا في فلسطين أو انحدروا من أصل فلسطيني يوجد الآن ، وأفضل تقدير من وجهة نظرها المبني على بعض الدراسات الديموغرافيه المعقدة التي أجريت عام ١٩٨٠م، والذي أشار أن هناك الآن ٢ر٥ مليون نسمة على الأقل يعتبرون أنهم انحدروا من العرب، والذين كانوا يقيمون في فلسطين عام ١٩٤٨ عندما قامت إسرائيل وكان عددهم ١،٤ مليون نسمه. [٢٥] ويعود غياب التقدير الدقيق في الأساس إلى عدم وجود جهة فلسطينية مختصة تقوم بالتعداد العام إلى أن أسست دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وقامت بإجراء التعداد السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزه والقدس. كما أن تشتت الفلسطينيون في مختلف أنحاء العالم جعل مهمة حصر عددهم شائكة، علاوة على أن عدم الجدية في معالجة قضية عودة اللاجئين لم تدفع أية جهة لحصر عددهم .

إن معظم الأرقام التي نشرت في مختلف التقارير والكتب الصادرة عن اللاجئين الفلسطينيين متضاربة ولا تشكل أساسا يمكن الاعتماد عليه، وإنما تزيد في صعوبة اعتماد الرقم المقبول لدى الأطراف والجدول رقم (١) يعرض تقديرات الجهات المختلفة لعدد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ م .

جدول رقم (١)

تقدير أعداد اللاجئين تبعا للمناطق التي نزحوا إلها ١٩٤٨ - ١٩٤٩ [٢٦]

المنطقة	التقدير الرسمي البريطاني	التقدير الرسمي الأميركي	تقدير الأمم المتحدة	تقدير إسرائيلي خاص	تقدير إسرائيلي رسمي	تقدير فلسطيني
غزه	٢١٠ر٠٠٠	٢٠٨ر٠٠٠	٢٨٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠		٢٠١ر١٧٣
الضفة الغربية	٣٢٠ر٠٠٠		١٩٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠		٣٦٣ر٦٨٩
الدول العربية	٢٨٠ر٠٠٠	٦٦٧ر٠٠٠	٢٥٦ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠		٢٨٤ر٣٢٤
المجموع	٨١٠ر٠٠٠	٨٧٥ر٠٠٠	٧٢٦ر٠٠٠	٦٥٠ر٠٠٠	٥٢٠ر٠٠٠	٨٤٩ر١٨٦

خارطة توزيع اللاجئين الفلسطينيين

عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ حسب تقديرات الأمم المتحدة

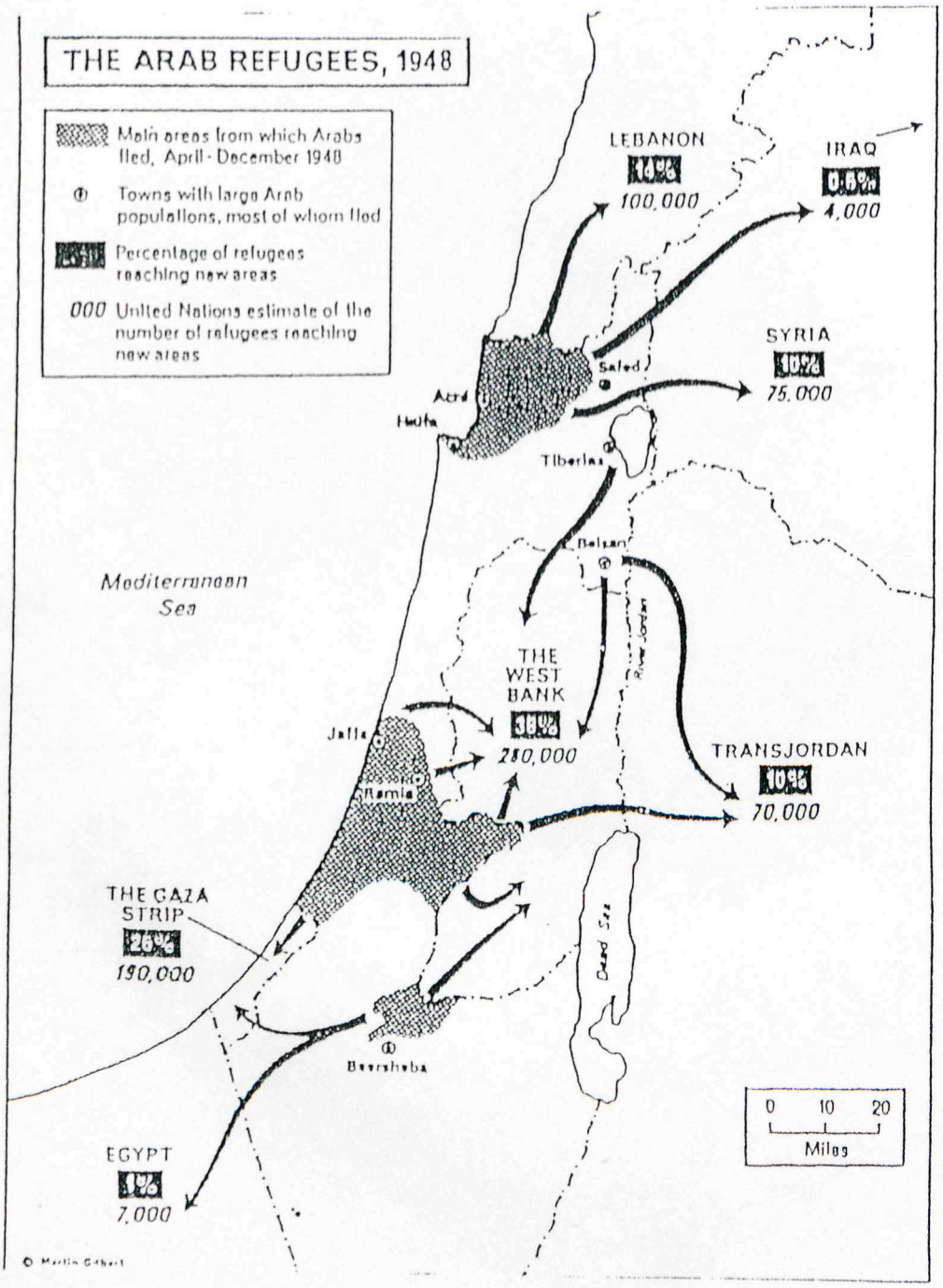

المصدر : Dona Arzet. Refugees into citizens U.S.A. A Council on Foreign Relations Book, 1997 p. 35

ولقد أشارت وكالة الغوث كجهة دولية تتابع حركة اللاجئين حسب تعريفها إلى أن اللاجئين الفلسطينيين يتوزعون في دول مناطق عملياتها حسب الجدول التالي:-

جدول رقم (٢)

توزيع اللاجئين

حسب إحصائية الوكالة الصادرة في حزيران ١٩٩٧[٢٧]

منطقة عمليات الوكالة	العدد الكلي	عدد المخيمات	سكان في المخيمات	خارج المخيمات	النسبة المئوية
الأردن	١٫٤١٣٫٢٥٢	١٠	٢٦٤٫٣٢٢	١٫١٤٨٫٩٣٠	٣٣٫٠٩٪
لبنان	٣٥٩٫٠٠٥	١٢	١٩٥٫٩٦٢	١٦٣٫٣١٣	١٠٫٥٪
سوريا	٣٥٦٫٧٣٩	١٠	١٠٤٫٥١١	٢٥٢٫٧٢٨	٢٫٤٦٪
الضفة الغربية	٥٤٢٫٦٤٢	١٩	١٤٢٫٧٨٠	٣٩٩٫٨٦٢	٣٤٫٢٦٪
قطاع غزه	٧٤٦٫٠٥٠	٨	٤١٠٫٧٦٢	٣٣٥٫٢٨٨	٧٤٫٤
المجموع	٣٫٤١٧٫٦٨٨	٥٩	١٫١١٧٫٥٦٧	٢٫٣٠٠٫١٢١	

وفي الضفة الغربية التي هي مجال البحث فإن اللاجئين يتوزعون فيها حسب إحصائية الوكالة على ١٩ مخيما على النحو التالي:-

جدول رقم (٣)

جدول توزيع اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية ومساحتها[٢٨]

المخيم	عدد السكان	المساحة بالدونم	المخيم	عدد السكان	المساحة بالدونم
بلاطه	١٦٫٨٤٣	٢٥١	نورشمس	٧٫٧٤٦	٢٢٦
طولكرم	١٣٫٥٨٧	١٨٠	الفارعه	٥٣٢٩	٢٥٥
جنين	١٢٫٠٦٦	٣٧٣	الفوار	٥٫٤٨١	٢٧٣
عسكر	١١٫١٧١	١١٩	مخيم رقم ١	٥٫٢٥٢	٤٥
الدهيشه	٨٫٥٨٧	٣٠٩	عقبة جبر	٤٫١٣٣	١٦٨٨
شعفاط	٧٫٨٣٣	٢٠٣	عائده	٣٫٤٨٩	٦٦
الجلزون	٧٫١١١	٢٥٣	دير عمار	١٫٧١٨	١٤٥
قلنديا	٦٫٩٧٥	٣٥٣	بيت جبريل	١٫٤٨٣	٢٠
العروب	٦٫٧٧٦	٢٤١	عين السلطان	١٫٣٧١	٨٧٠
الأمعري	٦٫٦٦٦	٩٠	النويعمه	غير مأهول حاليا	٢٧٠

أما النازحون من الضفة الغربية سنة ١٩٦٧ فقدرت وكالة الغوث عددهم بـ ٢٦٢٫٨٣٤ نسمه ومن قطاع غزه ٤٤٫٨٧٨ ، في حين أن التقدير الأردني لعدد النازحين كان ٢١٠٫٠٠٠ وذلك سنة ١٩٦٨/١٩٦٧ . والتقدير السوري كان ١٢٥٫٠٠٠

نازح، وقدر الإسرائيليون عدد النازحين الكلي حسب مكتب الإحصاء الإسرائيلي بأنه لا يتجاوز ١٧٣ر٠٠٠ نسمه لسنة ١٩٦٨م.

تشير التقديرات السابقة إلى مدى التناقض بين التقديرات الفلسطينية والتقديرات الإسرائيلية لحجم التشرد الفلسطيني، فإسرائيل تريد التقليل من حجم التشرد وذلك لأسباب سياسية نابعة من موقف إسرائيل تجاه اللاجئين، والفلسطينيون يبالغون فيه وذلك لإظهار حجم المأساة والظلم الواقع عليهم نتيجة الطرد ، وكذلك رغبة في استدرار العطف من العالم كلاجئين منكوبين ضعفاء. علاوة على أنه إذا كان عددهم كبيرا ، فيصبح من الصعب إهمال قضيتهم .

لتقدير عدد الفلسطينيين بشكل عام فإن الباحث سيعتمد نتائج الإحصائيات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وإحصائيات وكالة الغوث الدولية حسب المعطيات والطريقة التالية:-

١- أشارت نتائج التعداد السكاني الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في شهر كانون الثاني ١٩٩٧ إلى أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بلغ ٢ر٨٩٠ر٦٣١ نسمة .

٢- وأشارت نتائج إحصائيات وكالة الغوث إلى أن عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عملياتها٣ر٤١٧ر٦٨٨ لاجيء . وأظهرت نتائج إحصائيات الوكالة المذكورة أعلاه أن عدد اللاجئين المسجلين في الشتات بلغ ٢ر١٢٨ر٩٩٦ لاجيء، وفي الضفة والقطاع ١ر٢٨٨ر٦٩٢ لاجيء.

٣- بقسمة عدد اللاجئين في الشتات على العدد الكلي المسجل في وكالة الغوث ٣٤١٧٦٨٨/٢١٢٨٩٩٦ فإن نسبة اللاجئين في الشتات تعادل ٣ر٦٢٪ ونسبة المتواجدين في الضفة وغزه والقدس تعادل ٧ر٣٧٪ .

٤- باعتماد الباحث النسب السابقة كمؤشر على التواجد الفلسطيني في الشتات والداخل فإن نتائج التعداد العام لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ٢٫٨٩٠٫٦٣١ تعادل ٣٧٫٧٪ من الشعب الفلسطيني . وبناءً عليه يمكن تقدير العدد الكلي الفلسطيني والذي يمثل ١٠٠٪ حسب الطريقة التالية :-

٢٨٩٠٦٣١	٣٧٫٧٪
؟	١٠٠٪

وبهذا فإن عدد أفراد الشعب الفلسطيني في الشتات والضفة الغربية والقدس يعادل

$$\frac{٢٨٩٠٦٣١ \times ١٠٠٪}{٣٧٫٧٪} = ٧٦٦٠١٧٢ \text{ نسمة .}$$

٥- بإضافة مليون فلسطيني يعيشون في داخل فلسطين ١٩٤٨ إلى العدد الكلي (بند رقم ٤) فإن عدد الشعب الفلسطيني يقارب ٨٫٦٦٠٫١٧٢ نسمة .

٦- من النتيجة السابقة في (البند رقم ٤) يمكن حساب عدد الفلسطينيين المتواجدين في الشتات لأسباب مختلفة مثل عدم تسجيلهم في سجلات وكالة الغوث أو الهجرة الطوعية للعمل ، أو عدم مقدرتهم على العودة بسبب إنتهاء مدة التصاريح الممنوحة لهم وبالتالي فقدوا هوياتهم تعادل ٧٦٦٠١٧٢ X ٣٫٦٢٪ = ٤٫٧٦٩٫٥٤١ نسمه.

يرى الباحث أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لا تكمن في عددهم، ولا في التعريف المنطبق على حالتهم، بل في الاعتراف بحقهم في وطنهم أولا. فإذا تم الاعتراف بهذا الحق تبقى مختلف القضايا قابلة للتغلب عليها والوصول فيها إلى حلول . وثانيا النظر إلى مشكلتهم على أنها مشكلة سياسية ذات جوانب إنسانية وليست إنسانية محضه مفصولة عن الوضع السياسي، وإن تغير النظرة إلى المشكلة يفتح مجالا آخر لتناولها والتفكير في حلها .

خارطة توزيع مخيمات اللاجئين فى الضفة الغربية

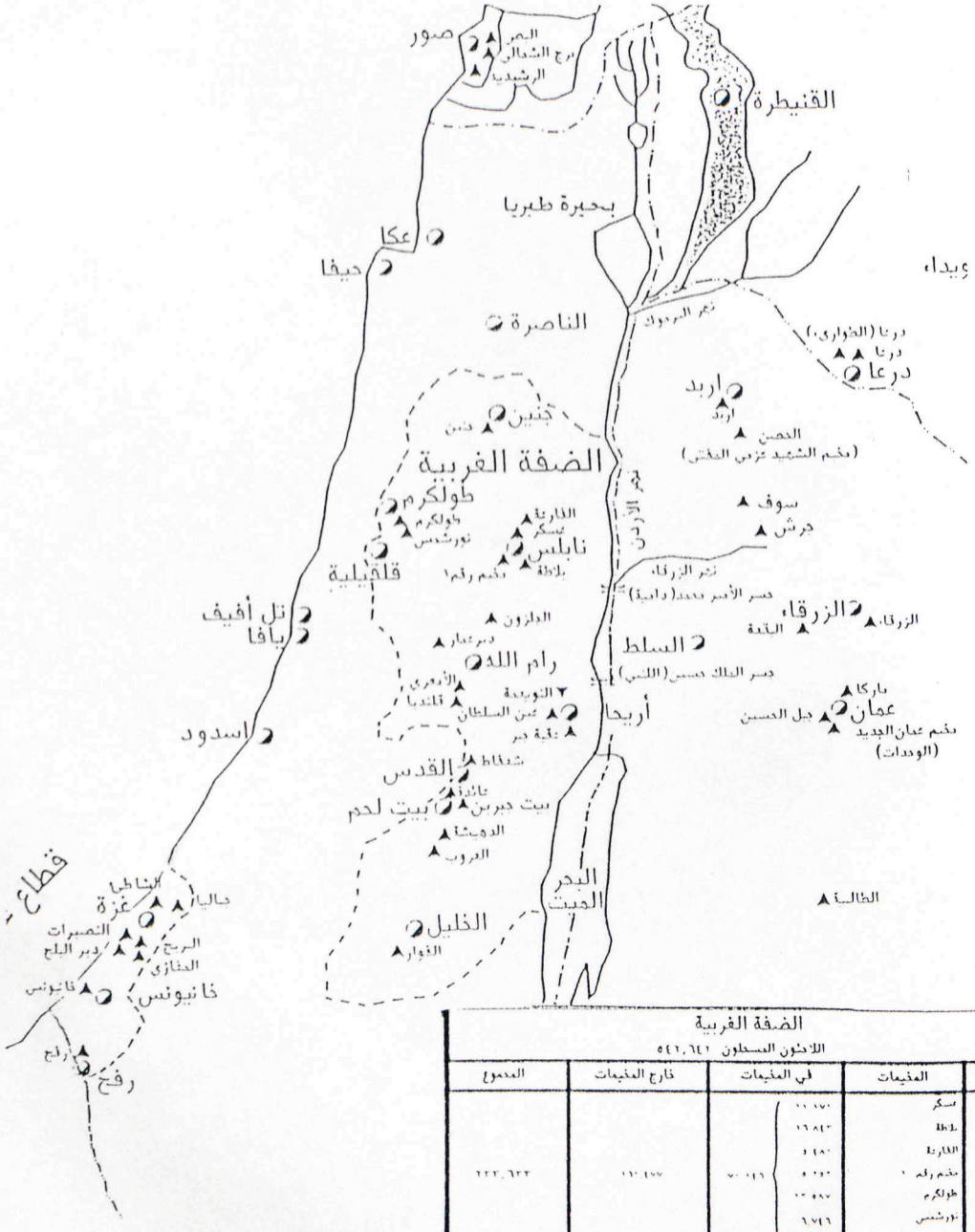

الضفة الغربية

الاونروا مسجلون ٥٤٢,٦٤١

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
نابلس	عسكر	١٠,٧٠٧	١٣,٤٧٧	٢٢٣,٦٣٢
	بلاطة	١٦,٨٤٣		
	الفارعة	٣,٤٨٠		
	مخيم رقم ١	٥,٢٩٣		
	طولكرم	١٠,٩٨٧		
	نور شمس	٦,٧٤٦		
	قلقيلية	٢٢,٦٦		
		٧٠,٠٢٦		
القدس	شعفاط	٧,٣٠٠	١٣,٠٧١	١٦٠,٩٧٧
	الأمعري	٦,١٦٦		
	دير عمار	١,٧٠٨		
	الطيرون	٧,١٠٠		
	قلنديا	٦,٩٧٥		
		٢٠,٠٠٠		
الخليل	الدهيشة	٩,٢٨٧	٩,٩٢٠	١٢٤,٣٥٦
	عناتا	٣,١٨٠		
	بيت فوريك	٦,٩٠٣		
	الفوار	٥,٠٧٦		
	العروب	٦,٩٧٦		
		٢١,٤٠١		
أريحا	عين السلطان	٢,٠٣٢	٨,٤٠٠	١٣,٩٨٦
	النويعمة	٢,٧٧١		
		٥,٠٠٣		
	غير مأوى حالياً			
مجموع الاونروا والاعانات المشروطات من غير السلطة		٧٧٧٤	٧٧٤٠	
خارج قرة		٢,٩٠٠	١,٠٠	٨٧٠٠
المجموع	١١	١٤١,٧٨٠	٢٩٩,٨٦١	٥٤١,٦٤١

الأونروا

وكالة الأمم المتحدة
لغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

خريطة منطقة عمليات الأونروا
٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٩٧

هوامش الفصل الأول

١- Hans Moregethan. ***Politics Among Nations. Calcuta:*** Scientific book agency. 5th Ed. 1973. pp 3 - 15.

٢- إسماعيل صبري مقلد. **العلاقات السياسية والدولية**. ط٥. الكويت: منشورات ذات السلاسل. ١٩٩٣. ص ٢٤٨.

٣- المصدر نفسه. ص ٢٤٩.

٤- المصدر نفسه. ص ٢٤٩.

٥- المصدر نفسه. ص ٢٥٢.

٦- Cöran Meland. ***"The concept of Term Refugee".*** in Refugees in Total War. Chp. 1. Ed. Annac. Bramell. London: Unwin Hayman. 1988. p 9.

٧- إيليا زريق. ترجمة محمود شريتح. **اللاجئون والعملية السلمية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ١٩٧٧. ص ٩.

٨- Cöran Meland. Op. Cit. p 6.

٩- المصدر نفسه ص ٨.

١٠- فاطمه خير. " البعد الدولي لقضية اللاجئين ". **صامد الإقتصادي**، (العدد ١٠٥: ١٩٩٦ص ص ١٤٠ - ١٥٢). ص ١٤٥.

١١- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. **مجلة اللاجئون** عدد خاص أكتوبر ١٩٩٠) ص ٤.

١٢- فاطمه خير. " البعد الدولي لقضية اللاجئين ". مصدر سابق. ص ١٤١.

١٣- Cöran Meland. Op. Cit. p 11.

١٤- إيليا زريق. " اللاجئون الفلسطينيون وحق العوده ". **مجلة الدراسات الفلسطينية** (العدد ١٩، صيف: ١٩٩٤. ص ص ٦٨ -- ٨١) ص ٦٩.

١٥- الأونروا. **تعاريف وإحصاءات**. فينا: مكتب الإعلام. ١٩٧٩. ص١.

١٦- Palestinian statement: Elias Sanbar. (1992) Opening remarks official presentation for Palestinian side of the joint Palestinian - Jordanian delegation to Refugee Working group of the Middle East, Ottawa, May 13, 1992. ***Palestine - Israel Journal.*** (Vol. 11. No 4, 1995 pp 121 - 125). p 123 Autumn.

١٧- Peretz. ***Israel and Arab Refugees.*** Michigan: Univ. Microfilms. 1983. p 248.

١٨- سمير أيوب. **البناء الطبقي للفلسطينيين**. ط٢. بيروت: صامد للتوزيع والنشر ١٩٨٤. ص ١٤٨.

١٩- Palestinian statement: Elia Sanbar. Opt. Cit. p 123.

٢٠- الأونروا. **تعاريف وإحصاءات.** ١٩٧٩ مصدر سابق. ص١.

٢١- سليم تماري. **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ١٩٩٥. ص ٣٣.

٢٢- المصدر نفسه. ص ٣٤.

٢٣- عادل يحي. "مسودة بحث التأريخ الشفوي غير منشور". رام الله: مؤسسة التبادل الثقافي كانون أول ١٩٩٧. ص٣.

٢٤- European Community Statement, by the Commission of the European Communities, to working group on Refugees, Oslo: 11 - 13 May 1993.

٢٥- كرستينا زكريا. " السلطة في أرقام". **السياسة الفلسطينية** (العدد ١٢: خريف ١٩٩٦ ص ص ١٧٢ -- ١٨٨) ص ١٧٥.

٢٦- ايليا زريق. **اللاجئون والعملية السلمية.** مصدر سابق. ص ٢٤.

٢٧- الأونروا. **حقائق وأرقام، الضفة الغربية،** غزه: الرئاسة العامة مكتب الإعلام. حزيران ١٩٩٧.

٢٨- المصدر نفسه.

٢٩- الأونروا. تعاريف وإحصاءات ١٩٧٩. مصدر سابق ص ٢.

الفصل الثاني

مواقف الأطراف الفاعله من الحل الدائم

في الوقت الذي وضعت فيها خرائط سايكس بيكو سنة ١٩١٦ ، وبدأ التفكير في تنفيذها على الأرض، كانت فلسطين محور إهتمام الدول الإستعمارية، وإن تلاقي مصالح هذه الدول مع مصالح الحركة الصهيونية وإصدار وعد بلفور سنة ١٩١٧ كان تجسيدا لهذا التحالف الذي عمقته عصبة الأمم سنة ١٩٢٢ بإصدارها صك الإنتداب . وأن تعاقب اللجان الدولية والإقتراحات من أجل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وصدور قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ كل ذلك وضع الأساس لخلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

وما إن دارت المعارك في نيسان ١٩٤٨ حتى بدأت عمليات الطرد والإقتلاع للمواطنين بشتى الوسائل العسكرية والنفسية، الأمر الذي أدى إلى تفريغ الأرض من أصحابها وتشتيتهم في مختلف المناطق، ونسف بيوتهم، وتدمير مدنهم وقراهم، ومصادرة أملاكهم التي أشار اليها سلمان أبو سته حيث قال:- " هذا هو حجم الجريمة التي وقعت على الفلسطينيين، لاجئون ٤٫٦١٥٫٠٠٠ لاجيء يمثلون ٧٠٪ من الشعب الفلسطيني خارج إسرائيل ، أرض مسلوبه ١٧٫١٨٠٫٠٠٠ دونم ٨٤٪ من مساحة فلسطين، عدا أراضي فلسطين في الداخل ".[١]

فرض الصراع الدموي الذي دار في فلسطين ، على المجتمع الدولي ضرورة التعامل مع مشكلة اللاجئين كإحدى نتائجه . حيث توالت المشاريع لحلها حلا دائما سواء عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تمثل الشرعيه الدوليه، أو عن أطراف دوليه أخرى . وفي هذا المجال فإن الباحث سيتناول قرارات الشرعيه الدوليه ومشاريع ومواقف الأطراف الفاعله في الصراع لأن مواقفها تشكل مرتكزا هامًا في إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين . وإن مشاريع الحل التي سيتم عرضها ما هي إلا إنعكاس لاتجاهات الأطراف

نحو الحل الدائم . كما وأن تغير الظروف والمعطيات خلال نصف قرن ترك مجالا للمثقفين والسياسيين من الأطراف كافة لوضع إقتراحات للحل الدائم في إطار فردي، أو ثنائي، أو مشترك . كما وأضحت مشكلة اللاجئين موضوعا لمؤتمرات تشرف عليها منظمات غير حكوميه إضافة إلى وجودها في إطار التفاوض المتعدد الأطراف والثنائي.

أولا: الأمم المتحدة:

كان وجود اللاجئين عاملا في دفع الأمم المتحدة لإصدار القرارات المتعددة، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٨٦ (د ٢) بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٦ بتعيين الكونت برنادوت وسيطا دوليا. نجح في إدارة مفاوضات رودس لترتيب وقف إطلاق النار. وقد ارسل تقريره إلى الأمم المتحدة يطلب فيه إضافة إلى تعديل الحدود وتدويل القدس ضرورة عودة اللاجئين إلى بلدهم. [٢] وشكل تقريره أساسا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون أول ١٩٤٨، ملحق رقم (١)، والتي تشير الفقرة ١١ إلى ما يلي:

" وجوب السماح لمن يرغب من اللاجئين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت عملي ممكن ، ووجوب دفع تعويض عن ممتلكات من يختارون عدم العودة وعما قد يلحق بأي ممتلكات من خسائر أو أضرار تقضي مباديء القانون الدولي أو العدالة والإنصاف على الحكومات أو السلطات المسؤولة بالتعويض عنها. وأصدرت تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الإقتصادي، والإجتماعي، وكذلك دفع التعويضات".[٣] كما نص القرار على إنشاء لجنة التوفيق الدولية من ممثلين عن الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لتتابع أعمال مهام الوسيط الدولي الراحل الكونت برنادوت ، ولوضع حلول لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ، والتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة وتنفيذ ما يتفق عليه.

لقد ارتبط قرار ١٩٤ بتعريف اللاجيء الذي يترك بلده خشية الموت، أو الإضطهاد كما كان في أوروبا ، وينطلق في التعامل مع حل مشكلتهم بالعودة الطوعية إلى بلدهم، أو التوطين في بلد آخر إذا ما رفضوا العودة . فمنذ البداية لم يلاحظ واضعوا القرار الفرق بين اللاجيء بشكل عام، واللاجيء الفلسطيني بشكل خاص الذي لا يرفض العودة ولكن لا يسمح له بممارستها . وإن اللاجيء الفلسطيني لا يخاف من الإضطهاد في بلده، من حكومته ولكنه لم يتمكن من العودة بسبب عنصر غريب طرده منها . وتجدر الإشارة إلى أن الشرط الوحيد الذي تم وضعه لعودة اللاجئين هو الرغبة في العيش بسلام مع جيرانهم اليهود الذين حُدِّدَ مكان إقامتهم بقرار رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ الذي أخذ في الإعتبار طرفي معادلة الصراع، لذلك يعتبر قرار ١٩٤ أول مشروع دولي يتعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، التي شكل الإعتراف بها ، وحلها شرطا من الشروط الدولية لقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة .

أصدرت لجنة التوفيق تقريرها في تموز سنة ١٩٤٩م مع انتهاء محادثات لوزان غير المباشرة، والذي تضمن بعض الملاحظات التي أشارت إلى "إعادة قسم من اللاجئين الفلسطينين والتعويض المباشر عن ممتلكات البعض الآخر، واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الدول العربية وغيرها من أجل دمج الفلسطينيين في المجتمعات الموجودين فيها بمساعدة الأمم المتحدة ماليا وفنيا".(٤)

رغم موافقة العرب على الإقتراحات التي قدمتها لجنة التوفيق سواء التي تضمنها بروتوكول محادثات لوزان بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٢م، أو في مؤتمر باريس سنة ١٩٥١ فقد كان اشتراطهم عودة اللاجئين كأساس لأية تسوية عاملا حاسما في الرفض الإسرائيلي الذي ورد في المذكرة التي رفعتها إسرائيل إلى لجنة التوفيق بتاريخ ١٩٥١/٩/٢١ وجاء فيها. "أن مصالحها الحيوية لا تنسجم أبدا مع تحقيق تسويات، ورسم خرائط وحدود مع دول ضعيفة أو حكومات على حافة الإنهيار . وطالبت إسرائيل فها بمفاوضات مباشرة مع الوفود العربية" .(٥)

منيت الجهود السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي بالفشل، إثر إخفاق جهود لجنة التوفيق وما تبعها من مؤتمرات، وتضاءلت بذلك الآمال في عودة اللاجئين إلى ديارهم وحل مشكلتهم مما دفع الجمعية العامة باتجاه الحل الإقتصادي والإنساني، إستجابة لتوصيات لجنة المسح الإقتصادي التي دعت إلى إنشاء هيئة تعنى بتقديم المساعدة للاجئين.

وأصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٠٢ (د-٤) بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨م الذي نص على إنشاء وكالة الغوث (الأونروا) وجاء في الفقرة السابعة منه ما يلي:- "تؤسس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم ، لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بالاغاثة المباشرة وبرامج التشغيل حسب توصيات بعثة المسح الإقتصادية. وتتشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيدا للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة وللمشاريع غير متوفره".(٦)

تنفيذا للقرار السابق باشرت الأونروا عملها في أوائل أيار عام ١٩٥٠م، لتأخذ دور منظمات إغاثة أخرى سبقتها في مجال تقديم الخدمات للاجئين، كلجنة الصليب الأحمر الدولية ورابطة جمعية الصليب الأحمر، ولجنة الأصدقاء الأمريكيين إضافة إلى وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين التي أنشئت بموجب قرار رقم ٢١٢ (د-٣) بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٩م، وشرعت في تقديم الخدمات الإنسانية في المجالات المختلفة ، كالصحة والتعليم والإغاثة للاجئين المتواجدين في مناطق عملياتها، والمستحقين للمساعدة فقط . لم يكن تشكيل الأونروا يهدف إلى حل مشكلة اللاجئين سياسيا، وإنما لتهيئة الظروف الملائمة للحل السياسي الذي هو مسؤولية لجنة التوفيق ومجلس الأمن .

إن الطبيعة المستعصية للقضية الفلسطينية التي تشكل مشكلة اللاجئين جزءً لا يتجزأ منها، وارتباط الأمم المتحدة الفريد من نوعه بهما، وكذلك الإخفاق في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تسهل إيجاد حل، كان دافعا للجمعية لتعلن في دوراتها المتعاقبة

عند مناقشتها لتقرير المفوض العام للأونروا، تأكيدها على القرار رقم ١٩٤ والإعراب عن أسفها لعدم تنفيذه ، سواء بعودة اللاجئين أو تعويضهم وتؤكد أيضا أن مهمات الإغاثة المناطة بالأونروا لم تكن لتضر بحقوق اللاجئين كما هو منصوص عليها في القرار ١٩٤ الفقرة ١١ .

لم يصدر مجلس الأمن قرارا يؤكد توصية الجمعية العامة رقم ١٩٤، كما لم يتناول هذه المشكلة حتى عام ١٩٦٧، حتى أصدر القرار ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١١ وجاء في البند الأول منه "يدعو حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية ، وتسهيل عودة أولئك الذين طردوا من هذه المناطق منذ نشوب القتال".(٧) وقرار ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ الذي نص على إيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين . وكذلك كانت حرب تشرين ١٩٧٣ عاملا في إصدار القرار ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢ الذي دعى الأطراف إلى وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات لتنفيذ قرار ٢٤٢ بجميع اجزائه .

لقد تم إنشاء الأونروا نتيجة لإعتقاد المجتمع الدولي بأن حل مشكلة اللاجئين غير ممكن دون حل سياسي ، وإن الحل السياسي في ذلك الوقت إصطدم بمشكلة اللاجئين، وأصبح من الصعوبة بمكان حل مشكلة اللاجئين كجزء من إتفاق سلام . لذلك فإنه من الضروري إيجاد هيئة دولية مؤقته تهيء الأجواء للحل السياسي عبر تعاملها مع مشكلة اللاجئين، وتسهيل دمجهم إقتصاديا في الدول التي يتواجدون فيها .

في مقابلة أجراها الباحث بتاريخ ١٩٩٨/١/١٥م، مع كل من السادة محمد عويضه، إبراهيم حسن، صبحي عيد، أحمد عليان، الشيخ محمد نافع، والدكتور محمد صالح وهم من سكان مخيم قلنديا، أشاروا إلى أن الوكالة قامت في الخمسينيات بعمل مشاريع توطين في الحبيله، في منطقة الخليل، والشيخ جراح في القدس. وفي قرية حزما بإشراف وزارة الإنشاء والتعمير. حيث شيدت الأونروا مساكن للاجئين وأعطت كل أسرة قطعة أراض وقطيع من المواشي مقابل إنهاء حالتهم كلاجئين. وأشاروا في

نفس المقابلة أن هذه المشاريع إنتفع منها في حينه الوجهاء.

وفي مقابلة أخرى بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٥ مع الأستاذ إبراهيم الترك من مخيم العروب أشار إلى أن الوكالة أسهمت في تسهيل هجرة مجموعة من أرباب الأسر إلى أمريكا وكندا مقابل سحب بطاقات الإغاثة (المؤن) منهم.

وأكد المعلومات السابقة كل من الدكتور مسلم أبو حلو، من قرية حزما، والسيد علي القاسم الذي زود الباحث بصوره عن عقد إيجار كان والده قد وقعه مع مندوب وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية.(٨)

إن طول الفترة التي عملت فيها الأونروا كهيئة دولية تُعنى باللاجئين قد جعل منها مسألة جدلية بين المعارضين والمؤيدين لوجودها كونها خلقت إتكالية في صفوف اللاجئين. علاوة على أنها لم تنجح في تهيئة الظروف للحل المنشود دوليا لأن طبيعة المشكلة سياسية وتحتاج إلى حل سياسي، والأونروا هي عبارة عن خدمات وأعباء على الدول المتبرعة ولا مبرر لوجودها لفشل استراتيجيتها . في حين يعتبرها المؤيدون بأنها أقل تكلفة يتحملها المجتمع الدولي الذي أسهم في ولادة مشكلة اللاجئين إثر قرارات اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة . أما اللاجئون فقد كان الشك في وكالة الغوث ومشاريعها ، الأرضية التي انطلقت منها مواقفهم في رفض كل شيء ، عدى الخدمات التي تقدمها . وهذا ما عزز الموقف المناوىء لمشاريع الدمج والتوطين في أوساط اللاجئين الطامحين للعودة إلى الوطن والبيت.

تأثرت برامج الوكالة بالظروف السياسية التي عاشتها مناطق عملياتها. فقد كانت الإنتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزه وما نتج عنها من حصار وإغلاقات عامل في توسيع برامج الوكالة الطارئة لخدمة اللاجئين . وكان إتفاق إعلان المباديء بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل دافعا للوكالة لإطلاق برامج السلام في أكتوبر عام ١٩٩٣م، بهدف تنمية البنية الأساسية ، ومشاريع در الدخل، وإيجاد فرص عمل، وكذلك التحضير لإنهاء خدماتها وتسليمها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما قاله المفوض العام للأونروا التر تركمان "إن اكثر اللحظات إعتزازا للأونروا هي تلك اللحظة التي ستحل فيها

مشكلة اللاجئين، حيث يمكننا أن نقول إن هؤلاء الناس الذين إعتنينا بهم طوال ٤٥ سنة مضت ، أصبح لديهم وضعا مختلفا إذ لم يعد وضعا إتكاليا بل وضعا إنتمائيا في مكان ما"(١٠)

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية:

تملك الولايات المتحدة الأمريكية وسائل مختلفة للتعامل مع أطراف الصراع في الشرق الأوسط . كونها القوة المهيمنة على العالم حاليا ، وتتحكم في السياسة الدولية . ونظرا لأنها راعية لعملية السلام الجارية بين أطراف الصراع ، فإن توجهها نحو حل الصراع بشكل عام ، وحل مشكلة اللاجئين بشكل خاص له أهمية متميزه لأنه من المحتمل أن يشكل توجهها نحو الحل الدائم لمشكلة اللاجئين إطارا للحل. ولهذا فقد تناول الباحث التوجه الأمريكي من خلال المشاريع والمبادرات التي طرحت لحل المشكلة قبل عام ١٩٦٧ م ، وكذلك الإقتراحات التي صدرت عن الإدارات الأمريكية المتعاقبة بهدف حل المشكلة بعد عام ١٩٦٧م.

أ- مشاريع أمريكية قبل عام ١٩٦٧م.

إن ملاحظات لجنة التوفيق الوارده سابقا صفحه ٢١، عكست بصورة دقيقة التصور الأمريكي للحل الذي قدمه جورج ماكي (George MaGhee) لحل مشكلة اللاجئين الواردة في مذكرته التي رفعها إلى وزير الخارجية الأمريكي في ١٩٤٩/٤/٢٥. وجاء فيها:- "المطلوب دمج اللاجئين في هياكل سياسية وإقتصادية في الشرق الأوسط على أساس العمل وليس الغوث . ولذلك يجب أن تقبل إسرائيل ٢٠٠ ألف لاجيء كشرط مسبق لنجاح هذا المخطط وبالمقابل تقبل الدول العربية ٥٠٠ ألف لاجيء مقابل رفع القدرة الإقتصادية لبلدان المنطقة".(١١) وأما المشروع الوارد في المذكرة الأمريكية المقدمة إلى " الدول العربية في لوزان بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥ فتضمن الآتي:

- "تحل مشكلة اللاجئين في العودة إلى إسرائيل والإقامة في البلدان التي يتواجدون فيها بشرط توفر معونة مالية وفنية .
- تلتزم الأطراف بتسهيل مهمة بعثة الأمم المتحدة الإقتصادية لتنفيذ هذا المشروع .
- تقدم الحكومات تقديرات دقيقة للاجئين الذين يمكن قبولهم."[١٢]

وقد ارتبطت موافقة سوريا والأردن ومصر ولبنان في تلك المرحلة على الدخول في أية مفاوضات تؤدي إلى معاهدات سلام بعودة اللاجئين إلى ديارهم . أما إسرائيل فقد أثارت تحفظات كثيرة بشأن قبول عودة اللاجئين، وأكدت موقفها المعروف بأن "حل مشكلة اللاجئين يتم أساسا في توطينهم في البلدان العربية".[١٣] كما تضمن مشروع غوردون كلاب "clap" رئيس هيئة وادي تنسي الأمريكية الأفكار الأساسية لمشاريع التوطين الأمريكية التي طرحت في الخمسينيات، وذلك من خلال استصلاح الأراضي، وحل الخلاف الناشيء حول تقاسم المياه بين إسرائيل والدول العربية. وقد استهدف المشروع تأمين عمل للاجئين بدلا من الغوث من خلال تشجيع الأشغال المجدية إقتصاديا واستصلاح الأراضي، وتحسين طرق التزود بالمياه وطرائق استخدامها، وتوسيع شبكة الطرقات وتحسين الأوضاع الصحية في أماكن اللجوء. ووضع برنامج الإستخدام والعمل للاجئين على أساس توطينهم في البلدان العربية".[١٤] ولم يشر المشروع إلى عودة اللاجئين إلى بلادهم التي طردوا منها . وتوالت بعد ذلك المشاريع الأمريكية على نفس الأرضية من التفكير فكان مشروع جونستون Johnston ١٩٥٣ ومشروع دلس ١٩٥٥ الذي دعى إلى إنهاء مشكلة اللاجئين عن طريق عودتهم إلى ديارهم "ضمن الحدود الممكنة وتوطينهم في الدول العربية".[١٥] وكذلك لم تبتعد مبادرة الرئيس كندي ١٩٦١[١٦] عن تلك القاعدة الأمريكية لحل مشكلة اللاجئين وكذلك مشروع الدكتور جونسون رئيس مؤسسة كارنجي للسلام عام ١٩٦٣،[١٧] الذي كان آخر محاولة أمريكية مفصله لحل مشكلة اللاجئين. لأن الدعوات التي صدرت بعده عن الإدارات الأمريكية بدأت تتحدث عن حل مشكلة اللاجئين دون أية تفاصيل .

وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام أمريكا بوجود وأمن إسرائيل اقتضى بالضرورة إقتراب التصور الأمريكي لحل مشكلة اللاجئين من الموقف الإسرائيلي . لذلك بدأت المشاريع الأمريكية بتأييد قرار ١٩٤ الداعي إلى عودة اللاجئين ، وانتهت بالدعوة إلى عودة قسم من اللاجئين بالحدود الممكنة والتركيز على التوطين في البلاد العربية انسجاما مع الموقف الإسرائيلي .

ب- **مشاريع أمريكية بعد ١٩٦٧:**

أضافت هزيمة حزيران ١٩٦٧ مجموعة شواهد على العجز العربي تمثلت في طرد مئات الآلاف من اللاجئين، واحتلال باقي فلسطين . تلك الشواهد غيرت الإتجاه الأمريكي في التعامل مع مشكلة اللاجئين حيث جاء في النقطة الثانية من مباديء السلام في الشرق الأوسط في خطاب الرئيس الأمريكي جونسون ١٩٦٧/٦/١٩ حيث قال:- " يجب حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا، خاصة وإن النزاع الجديد (حرب حزيران) إقتلع المزيد من الناس من موطنهم الأصلي ، ينبغي على دول الشرق الأوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم عن هؤلاء ".[١٨] وجاء في الفقرة الثالثه من مشروع دين راسك للتسوية بين مصر واسرائيل عام ١٩٦٨ والتي تحدثت عن " حل مشكلة اللاجئين على أساس استفتاء شعبي".[١٩] كما أن مشروع روجرز المقدم إلى الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٩ نص على أن "يتفق الطرفان على الأخذ بشروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين حسبما يجري الإتفاق عليه بين الأردن واسرائيل ." [٢٠] وفي الخطاب الذي ألقاه روجرز بتاريخ ٩ كانون الأول١٩٦٩ كشف النقاب عن مقترحات عرضتها الحكومة الأمريكية على الإتحاد السوفيتي وجاء في النقطة ١١ منها "إعطاء اللاجئين حق الإختيار بين:-

(أ) حق العودة على أساس (كوتا) سنوية متفق عليها.

(ب) التوطين خارج إسرائيل مع التعويض. "[٢١]

أبدت إدارة الرئيس كارتر تفهما إزاء مطالب الفلسطينيين في النزاع مع إسرائيل، غير أنها ورغم اعترافها بالاهمية القصوى لحل المشكلة الفلسطينية لم

تضع بإقتراحها فكرة واضحه عن شكل أو صفة الوطن الفلسطيني الذي اقترحه الرئيس كارتر حيث قال:- "يجب أن يكون هناك وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة، والحل السليم للمشكلة الفلسطينية حاليا هو الذي يتم من خلال الدول العربية التي تتفاوض مع إسرائيل".[٢٢] وكذلك فأن إتفاق كامب ديفيد الذي وقعته مصر وإسرائيل في ١٩٧٨/٩/١٧ جعل حل مشكلة اللاجئين رهنا لاتفاق الأردن، ومصر، وإسرائيل. حيث ورد في البند الثالث والرابع من الإتفاقية "أثناء الفترة الإنتقالية سيشكل ممثلوا مصر، واسرائيل، والاردن، وسلطة الحكم الذاتي لجنة مستمرة لتبت بالاتفاق في كيفية معالجة إدخال أشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزه عام ١٩٦٧ . ستعمل مصر واسرائيل معا، ومع الأطراف الأخرى المعنية على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ فوري وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين" .

ومنذ صدور مبادرة الرئيس ريغان في أيلول ١٩٨٢ والولايات المتحدة تعتبر أن حل القضية الفلسطينية يكون بالمزاوجه بين مبادرة ريغان، واتفاقيتي كامب ديفيد. أما مشكلة اللاجئين فالخط الأمريكي العام هو البحث عن حل لمشكلتهم ضمن هذه الأطر.

بعد الإنتصار الذي تحقق لأمريكا في حرب الخليج سنة ١٩٩١م، سارعت أمريكا بإدارة الرئيس بوش إلى فرض معادله جديدة على أطراف الصراع جميعا أخرجت بموجبها قضية الصراع من أروقة الأمم المتحدة وقراراتها إلى حيز المؤتمرات المنفصلة، والمحادثات المتعددة والثنائية. وعملت على تجزئة الصراع بحيث أصبحت مشكلة اللاجئين جانبية ولا تحظى بالأولوية في البحث . وفي عهد الرئيس كلينتون تراجعت أمريكا عن دعمها التقليدي للقرار ١٩٤ في الجمعية العامة بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣م، وامتنعت عن تأييده لتضرب القاعدة الإرتكازية للموقف التفاوضي الفلسطيني في محادثات اللاجئين، ولتضع بذلك الأساس لحملة منظمة في أروقة الجمعية العامة تهدف إلى شطب القرار كليا. لتشطب معه الشاهد الدولي على حق العودة للاجئين ، كمقدمه لشطب قرارات أخرى مثل قرار إنشاء وكالة الغوث (الأونروا) رقم ٣٠٢ سنة ١٩٤٩ .

أسوة بشطب قرار رقم (٣٣٧٩ د ٣٠) الذي أقر بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية.

ثالثا: **مشاريع بريطانية:**

بعد أن أعادت بريطانيا القضية الفلسطينية إلى الإمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، وأكملت الهدف من انتدابها بتنفيذ وعد بلفور وإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين ، وإنكفائها للداخل . تركت مهمة الدفاع عن إسرائيل للولايات المتحدة الأمريكية. وتعبيرا عن الوجود السياسي البريطاني جاء مشروع إيدن سنة ١٩٥٥ ليذكر قرارات هيئة الأمم التي صدرت لحل الصراع، مع الإعتراف بعدم القدرة على تطبيقها حرفيا، ودعى الأطراف الراغبة في السلام إلى التنازل والشروع في المفاوضات . وقد أنتهى مشروع إيدن على إثر تصريح بن غوريون بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٥ الذي جاء فيه:- "إن غزو الدول العربية لأراضي إسرائيل في حرب ١٩٤٨ جعل كافة قرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين لاغية وباطلة وبدون إمكانية لإعادتها للحياة".(٢٣)

وفي سنة ١٩٦٧ اعتمد المشروع البريطاني الذي صاغه اللورد كرادون (حاكم منطقة نابلس في عهد الإنتداب) مندوب بريطانيا في مجلس الأمن كأساس للقرار رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢م.(٢٤) المتضمن للنقطة ب من البند الثاني "تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" .

لقد أصبح المشروع البريطاني (قرار ٢٤٢) أساسا لجميع الحلول التي طرحت لحل النزاع لاحقا . كما أن تطبيق هذا القرار هو هدف مفاوضات السلام الجارية بين الأطراف في الشرق الأوسط والتي يشارك فيها الفلسطينيون (السلطة الفلسطينية) .

رابعا: **الموقف الإسرائيلي:**

شكلت قاعدة الإنكار للوجود الفلسطيني بوصلة التحرك الصهيوني في كافة الميادين السياسية والعسكرية ، فمنها إنطلقت استراتيجيات التعامل مع الأحداث ، ومنها جاءت مقولة أرض بلا شعب لشعب بلا وطن ، وبموجبها أصبح تشريد الآخرين مباحا ويمهد الطريق للوصول إلى الهدف الصهيوني ، وتبلورت على أساسها أبجديات الدفاع عن المواقف الإسرائيلية والقرارات الحكومية .

" لقد تبلور القرار السياسي بشأن منع عودة اللاجئين العرب إلى بيوتهم في فلسطين خلال الفترة من نيسان حتى حزيران. وأقرت من جديد في ١٨ آب عام ١٩٤٨م."[٢٥] لم يكن هذا القرار وليد الصدفة ، أو نتيجة الأحداث ، بل كانت له جذورا في التفكير الصهيوني ، وتنفيذا عمليا لفكرة الطرد التي راودت قادة الصهاينة ، الذين دأبوا على المطالبة بأرض إسرائيل وطرد السكان الموجودين فيها . وإن فكرة نفي الوجود الفلسطيني بتشتيته عَبَّر عنها مناحيم أوسيشكين أحد قادة الإستيطان سنة ١٩٣٠ بقوله "أود جدا أن يذهب العرب إلى العراق وآمل بأن يذهبوا إليه في زمن ما" .[٢٦] كما اعتبر فايتس مدير دائرة الأراضي والتطوير (الإستيطان) من عام ١٩٣٢ - ١٩٦٧ إعتبر أن خروج العرب الفلسطينين ترجمة عملية لفكرة الطرد ، وأشار في مذكرته التي رفعها إلى بن غوريون بتاريخ ١٥/حزيران ١٩٤٨ ، بصفته رئيسا للجنة الترانسفير تضمنت الإجراءات التي يجب اتخاذها لتنفيذ سياسة الطرد والمتمثلة في منع عودة العرب إلى بيوتهم ومساعدتهم على الإستقرار في أماكن أخرى ولتحقيق ذلك أوردت المذكرة الخطوات التالية:-

"١- تدمير أكبر قدر من القرى العربية .

٢- عرقلة ومنع العرب من أستغلال أراضيهم بما في ذلك منعهم من الحصاد ، وجمع المحاصيل وقطف الزيتون حتى في أيام وقف إطلاق النار .

٣- توطين اليهود في القرى والمدن العربية حتى لا ينشأ فراغ .

٤- سن تشريع يتضمن قوانين تفرض قيودا على عودة العرب .

٥- شن حملة إعلامية تمنع العرب من العودة".(٢٧)

وأكد بن غوريون في خطابه أمام الحكومة بتاريخ ١٦/حزيران عام ١٩٤٨ الموقف الإسرائيلي والقاضي بمنع عودة اللاجئين بقوله:- "أقول بأنه يجب منع عودتهم، ويجب علينا توطين اليهود في يافا ، يجب أن تكون يافا مدينة يهودية. . إن عودة العرب إلى يافا ليست عدلا وإنما فيها غباء ... علينا أن نمنع عودتهم في هذه الأثناء بأي ثمن ... سأظل أعارض عودتهم حتى بعد أنتهاء الحرب".(٢٨) كما تولى موشي شاريت (شرتوك) وزير خارجية إسرائيل شرح الموقف الإسرائيلي موضحا الأسباب التي دفعت الحكومة إلى إنتهاج سياسة متصلبة في موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين في رسالته التي بعث بها إلى رئيس الكونغرس العالمي نحوم غولدمان قال فيها:- "إن الفرصة المتوفرة لدينا الآن في ضوء الوضع الراهن من أجل حل دائم وأبدي لأكبر مشكلة تواجهنا [الأقلية العربية] هي أبعد مما كنا نتوقع . يجب علينا أن نستغل بأقصى درجة هذه الفرصة التي منحنا أياها التاريخ بشكل سريع".(٢٩)

بهذا القرار السياسي فقد وضع محور بن غوريون ، شاريت ، فايتس ، الأساس للسياسة الإسرائيلية الرسمية في التعامل مع مشكلة اللاجئين في الماضي ، والحاضر والمستقبل. وإذا كان اللاجئون الفلسطينيون هم إحدى النتائج الملموسة للإنتصار العسكري الإسرائيلي في ميدان المعركة ، فان الإبقاء على وضعهم كلاجئين إلى يومنا هذا هو إحدى نتائج الإنتصار السياسي للدبلوماسيه الإسرائيلية في معركتها على مختلف المستويات. وإن إبداء المرونة ، وإخفاء التصلب والمراوغة من أبرز سمات الموقف الإسرائيلي. وبناء على ذلك فإن إصرار برنادوت للحصول على موقف واضح من إسرائيل تجاه اللاجئين وعودتهم واستعادة ممتلكاتهم قد إصطدم بالمراوغة التي عبر عنها شاريت في إجتماعاته مع برنادوت حيث قال "بأنه يجب عدم البحث في هذه المسألة طالما لم تنته الحرب بعد ، وإن الحكومة الإسرائيلية لم تقرر مواقفها الخاصة بتسوية هذه المشكلة".(٣٠)

وإن عودة اللاجئين التي يطالب بها برنادوت كانت في نظر شاريت وقف للهجرة اليهودية إلى فلسطين ونقل مدينة القدس إلى أيدى العرب وعودة اللاجئين . وتعني فرض حل بالوساطة بدلا من تحقيقه عن طريق المفاوضات المباشرة . من هذا الفهم لطبيعة عودة اللاجئين جاء الرفض الإسرائيلي لها. وقد أوضح شاريت موقف إسرائيل في ٢٢/تموز ١٩٤٨ في الجمعية العامة للأمم المتحده إثر تزايد الضغوط الدولية على إسرائيل والمطالبة لحل مشكلة اللاجئين بقوله "إن سياستنا تجاه هذه المشكلة كما يلي:-

أ- كان خروج العرب من فلسطين نتيجة مباشرة لعدوان مدبر من قبل الدولة العربية.

ب - لن يسمح بعودة اللاجئين طالما استمرت الحرب. لأن هذا يعني إدخال طابور خامس، وقواعد تزويد للأعداء القادمين من الخارج، وتقويض القانون والنظام في الداخل، ويمكن أن تكون هناك حالات شاذة تخضع لتعويضات ولفحوصات أمنية.

ج- إن القرار بشأن عودة اللاجئين العرب يمكن أن يتخذ فقط كجزء من تسوية سلمية مع الدول العربية وحسب شروط هذه التسوية ، وعندما تثار مسألة مصادرة الممتلكات اليهودية في الدول العربية".(٣١)

هذا الموقف الرسمي الذي يردده القادة الإسرائيليون منذ ذلك الوقت ولغاية اليوم وكلما أثيرت مشكلة اللاجئين. إضافة إلى أنه أصبح فرضيات لأبحاث أكاديمية انشغل بها البحاثه من مختلف الأطراف وعقدت من أجله المناظرات السياسية. أعلن هذا الموقف براءة إسرائيل من مسؤوليتها تجاه مشكلة اللاجئين وألقى المسؤولية على الدول العربية، وأشار إلى شروط التسوية القادمة التي يجب أن تأخذ في الإعتبار ممتلكات اليهود في الدول العربية. وكذلك أكد الموقف المعلن أن عمق حل مشكلة اللاجئين يتناسب مع عمق الآتفاقات مع العرب. مما يعني أنه جعل اللاجئين ومصيرهم رهنا لسياسات مستقبلية تحددها الظروف. أي أنه وضع اللاجئين في آخر القائمة لتبقى مشكلتهم دونما حل، كما حدد الإستراتيجية الإعلامية حيث وصفهم بأنهم طابور خامس أي إرهابيون يسعون إلى

تدمير النظام والقانون الإسرائيلي. في حين أنه أبقى على هامش ضيق وصف بالحالات الشاذة وبلغة اليوم الحالات الإنسانية أو جمع الشمل وقد أكد أن لا عودة بدون الفحص الأمني الذي يجب أن يجتازه كل عائد .

وقد عكس تقرير Jefesone Paterson "باترسون" القائم بأعمال السفارة الأمريكية في القاهرة عام ١٩٤٨م، الموقف الإسرائيلي بقوله "لاحظ الوسيط الدولي برنادوت أن المشكلة الأساسية تكمن فيما إذا كانت إسرائيل ستسمح بعودة اللاجئين إلى ديارهم ... وأضاف لقد قال برنادوت إن حكومة إسرائيل المؤقتة أبدت تصلبا ، وأكد شرتوك بأن هذه الحكومة لا تستطيع الإعتراف رسميا باللاجئين العرب لأنهم يشكلون الطابور الخامس... وعلى الصعيد الإقتصادي فإن هذه الحكومة لا يوجد لديها مكان للعرب وسيملأ مكانهم بالمهاجرين... وفيما يتعلق بملكية اللاجئين العرب حسب برنادوت فإن معظمها قد تم الإستيلاء عليها عيانا من قبل اليهود".(٣٢)

انتصرت إسرائيل في مواجهتها مع برنادوت برصاصة ، وضعت حدا لمطالبته وإصراره على عودة اللاجئين . إلا أنها لم تمزق وصيته التي أصبحت منذ ١٩٤٨/١٢/١١ الأساس للتحركات الدولية ، وانطلقت منها كل الجهود التي بذلت لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينين سواء في لجنة التوفيق أو من قبل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة .

لقد دخلت إسرائيل محادثات لوزان في ٢٧ نيسان ١٩٤٩م، مصممة على منع عودة اللاجئين ومدعومة بإنتصارها في أرض المعركة لتحاور مهزومين . علاوة على أنها واثقة من قدرتها في التأثير على مواقف وسياسات الآخرين . الأمر الذي مكنها من رفض كافة الأطروحات والمشاريع التي تقدمت بها الولايات المتحدة وغيرها من الدول المشاركة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . لقد كان التصلب الإسرائيلي في مشكلة اللاجئين السبب المباشر في فشل محادثات لوزان كما أشار Mark F. Ethridge "اثريدج" ممثل أمريكا في لجنة التوفيق حيث قال:- "بما أننا أسهمنا في خلق إسرائيل فإنه

يُنَّحى علينا باللائمة بسبب عدوانيتها وغطرستها وتعاملها مع مشكلة اللاجئين باللامبالاة وما أراه بهذا الخصوص هو عملية إجهاض للعدالة والإنسانية ولا يسعني أن أكون القابله. وأضاف إنه إذا ما كان هناك تقويم لتحمل مسؤولية فشل محادثات لوزان فإن إسرائيل تتحمل المسؤولية الأولى ... فموقفها تجاه اللاجئين أخلاقيا يستحق الشجب، وسياسيا قصر نظر ... فموقفها كمنتصر تطلب المزيد ولا تعمل من أجل السلام".(٣٣)

لقد أرادت إسرائيل فرض مفهومها للسلام المتمثل في موافقة العرب على استيعاب وتوطين اللاجئين ، وعقد اتفاقيات سلام، ولا تريد أن تعطي مقابل ذلك شيئا. هذا الفهم الذي أدى إلى فشل محادثات لوزان رغم إدراك مختلف الأطراف المركزية مشكلة اللاجئين وقد أكد ذلك William C. Burdet "بيردت" القنصل الأمريكي في القدس في برقية لوزارة الخارجية الأمريكية "إن مشكلة اللاجئين هي مفتاح مفاوضات السلام إن لم تكن السلام نفسه ... إن هناك توافق عربي كامل في رغبتهم الواضحة لفرض السلام مع الضمانات المرافقه له مع الشروع في حل مشكلة اللاجئين قبل الخوض في مناقشة أية مواضيع".(٣٤)

منذ فشل محادثات لوزان الذي طوى معه صفحة مشروع غزه. الذي نص على ضم قطاع غزه بسكانه اللاجئين وغير اللاجئين إلى السيادة الإسرائيلية.(٣٥) وأنهى موافقة إسرائيل على إعادة ١٠٠ر٠٠٠ لاجيء. والمشاريع الإسرائيلية تتوالى للتعامل مع مشكلة اللاجئين ضمن إطار الفهم الإسرائيلي المنبثق عن موقفها في رفض عودتهم ، وتوطينهم في الدول العربية ، وفي أماكن تواجدهم ، ودمجهم إقتصاديا في الهياكل الإقتصادية الموجودة على نفقة المجتمع الدولي .

أصبحت المخيمات الفلسطينية نقطة مركزية في التفكير الإسرائيلي لأنها ترمز إلى الوجود السياسي الفلسطيني من جهة ، وإلى التجسيد المادي للمعاناة والظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني نتيجة طرده من أرضه من جهة أخرى . وكذلك أصبح اللاجيء الفلسطيني محور المعركة الإسرائيلية لأن بقاءه لاجئا يطالب بحقوقه يهز الأساس الذي

قامت عليه إسرائيل ، وينازعها ملكية الأرض التي سلبتها . وإن إدراك القيادات الإسرائيلية لهذه الحقيقة جعلها تضع في أولويات أهدافها إنهاء وجود اللاجيء من خلال إنكار حقوقه السياسية وترسيخ الفهم لدى المجتمع الدولي بأن مشكلته إنسانية محضه .

ورغم فشل مشاريع توطين اللاجئين في الدول العربية التي تتابعت منذ عام ١٩٤٨ ، سواءً على لسان القادة الإسرائيليين، أو من خلال المشاريع التي طرحتها أمريكا والدول الغربية ، والتي جاءت متناغمة مع الموقف الإسرائيلي. لم يغير موقف إسرائيل ومطالبتها المستمره بهذا النموذج من الحل بهدف تذويب اللاجئين في الدول المحيطة بفلسطين أو البعيدة عنها .

كما أن إحتلال إسرائيل لبقية فلسطين عام ١٩٦٧ ، وضعها في مواجهة مشكلة اللاجئين والمخيمات من جديد . فسرعان ما وجدنا فايتس رئيس دائرة الإستيطان في الوكالة اليهودية يدعو في مذكرته إلى رئيس الوزراء إشكول بتاريخ أيلول ١٩٦٧ إلى "توطين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزه وخلع اللاجئين من مخيماتهم".[٣٦] ليتبعه إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي في خطاب ألقاه في الجمعية العامة بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٦٨ م قائلا:- "تنبغي الدعوه لعقد مؤتمر تحضره الدول الشرق أوسطيه والدول المساهمة في إعانة اللاجئين والأجهزة المختصه في هيئة الأمم المتحدة من أجل رسم خطة خمسيه هدفها حل مشكلة اللاجئين ضمن إطار السلام الدائم، وذلك عن طريق دمجهم في الدورة الإنتاجية للمجتمعات التي يتواجدون فيها".[٣٧] بهذا المشروع أعاد إيبان للأذهان الموقف الإسرائيلي قبل عشرين عاما. وتم تأكيد الموقف أيضا في الرد الإسرائيلي على الوسيط الدولي يارنغ عام ١٩٦٩م.

بادرت إسرائيل عام ١٩٧١ م إلى التنفيذ العملي لتوطين اللاجئين في قطاع غزه على يد شارون الذي بدأ بشق طرق واسعة في مخيمات اللاجئين كعملية أمنية ضيقه تطورت إلى برنامج توطين شامل بغية توطينهم خارج المخيم، ورافق ذلك تغيير عناوينهم ومناطق سكنهم وإرغامهم على توقيع وثائق تنهي حالتهم الراهنة كلاجئين.[٣٨] هذه التجربة الإسرائيلية وإن حققت بعض النجاحات في نقل عائلات من داخل المخيم إلى مشاريع التوطين الجديدة إلا أنها لم تشكل تجربة ناجحه يمكن تطبيقها في مختلف مواقع اللجوء. بل على العكس فإن شعور سكان الأحياء الجديدة بالغربه دفعهم إلى الدخول في

معترك العمل السياسي كتعبير عن استمرار التصاقهم بالأهل والوطن. وفي معرض التفكير الإستراتيجي لحل القضية الفلسطينية بشكل عام، ولحل مشكلة اللاجئين بشكل خاص تقدم إيغال ألون نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ضمن مشروعه المعروف بخطة ألون للسلام في عام ١٩٧٢ باقتراحات لحل مشكلة اللاجئين على النحو الآتي:-

١. اللاجئون الموجودون في الدول العربية : يقترح حل مشكلتهم عن طريق جمع شمل العائلات والإستعداد الإسرائيلي للإشتراك في تمويل وتقديم المساعدة التقنية لتوطينهم .

٢. اللاجئون في قطاع غزه: يتم توطينهم في تخوم الضفة الغربية وفي منطقة العريش حسب إختيارهم .

٣. اللاجئون في الضفة الغربية: يتم توطينهم فيها.

لتنفيذ ذلك فإنه يرى أن تقوم إسرائيل وعلى نفقتها الخاصة ببناء مستوطنة كنموذج يحتذى به في حل مشكلة اللاجئين الإنسانية والخطيرة سياسيا، مع تأكيده على أنه يجب أن لا يفهم من ذلك بأن إسرائيل تتحمل مسؤولية اللاجئين أو أنه بالإمكان توطين اللاجئين داخل مناطق سيطرتها ولنجاح إقتراحاته اشترط الحصول على دعم دولي وتعاون إقليمي. واستمرار عمل وكالة الغوث وعدم إعفائها من مسؤولياتها طالما لم تحل مشكلة اللاجئين بشكل دائم ولم يتم تأهيلهم بشكل فعلي. (٣٩)

إثر حرب لبنان ١٩٨٢م وما نتج عنها من تدمير للقوه العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتشتيتها ، وظهور مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان ، ومشروع الملك فهد على المستوى العربي . برز مشروع الوزير الإسرائيلي مردخاي بن بورات في ١٩٨٣/١١/٢٠ ليستغل الذبح العسكري والتوجه السياسي الدولي والعربي في حل مشكلة اللاجئين، حيث دعى إلى توزيع اللاجئين ودمجهم في المدن والقرى الفلسطينية ضمن "خطة إعادة اسكان اللاجئين الفلسطينيين وتأهيلهم التي تقضي " بترحيل ٢٥٠ ألف لاجيء

فلسطيني في الضفة والقطاع إلى منطقة الأغوار، وذلك بهدم كامل لبعض المخيمات، وتعديل البناء في البعض الأخر"[٤٠] في هذه الظروف فقد أعلنت وكالة غوث اللاجئين عن تقليص حاد في خدماتها وأعلنت سياسة التقشف .

يعكس توقيت مشروع بن بورات حقيقة التصور الإسرائيلي بطبيعة الصراع فإسرائيل قادرة على الإنتصار العسكري في ميدان المعركة، ولكنها غير قادرة على إنهاء مشكلة اللاجيء ، الذي يصمد تحت أقسى الظروف ويتحمل المعاناة في سبيل تحقيق هدفه والوصول إلى حلمه . لهذا نجد أنه بعد كل هزيمة عسكرية تبرز الدعوات لفرض الحل والفهم الإسرائيلي الذي يتناول مشكلة اللاجئين كونها تشكل العمق الجوهري في الحفاظ على القضية الوطنية.

إن استمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون حل تُبقي الإنتصار الإسرائيلي غير كامل، وذلك لأن اللاجيء هو صاحب الحق المغتصب الذي لا يلغيه التقادم ولا الإتفاقات التي تفرضها ظروف إختلال ميزان القوى في المنطقة والظروف الحياتيه البائسة التي يعيشها في مخيمه .

تشكل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أرضية إتفاق بين مختلف الأحزاب في المجتمع الإسرائيلي، ولا يختلف فيها خطاب حزب العمل عن حزب الليكود أو ميرتس عن المفدال . ومع تصاعد الإنتفاضه التي شاركت فيها المخيمات بفعالية فرضت نفسها على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ففي الجانب الفلسطيني كان إعلان الإستقلال في ١٩٨٨/١١/١٥ تعبيرا عن الطموح الوطني وتجاوبا مع الصوت المعبر في الأرض المحتلة . وفي الجانب الإسرائيلي فقد طرحت مجموعة أفكار للتعامل مع الواقع المتفجر ولم تخل أية خطة من بند متعلق باللاجئين . وكان رابين وزير الدفاع في حينه أول من تنبه إلى ربط النشاط السياسي بالنشاط العسكري لمحاصرة الإنتفاضة، حيث ورد في خطته التي طرحها في النصف الثاني من كانون الثاني ١٩٨٩م حل مشكلة اللاجئين بواسطة عقد مؤتمر دولي وتلاه اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي في شهر شباط

عام ١٩٨٩ بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة اللاجئين وإيجاد شروط سكن أفضل لهم. أما شارون فقد صرح في القدس أمام مؤتمر التضامن اليهودي في آذار ١٩٨٩ إنه دون حل مشكلة اللاجئين لن يطرأ أي تقدم وقد اقترح القيام بأعمال وإصلاحات مدنية وصناعية في قطاع غزة باشتراك الولايات المتحدة وأوروبا وربما العرب أيضا من أجل حل مشكلة اللاجئين في القطاع".(٤١)

هذه التصريحات والإقتراحات صدرت في ١٩٨٩/٥/١٤ على شكل مبادرة إسرائيلية للسلام والتي تضمنت نصا صريحا حول مشكلة اللاجئين تحت عنوان المواضيع التي ستبحث في مسيرة السلام ما يلي:-

البند الثالث " تنادي إسرائيل بجهود دولية من أجل حل مشكلة اللاجئين ، سكان المخيمات في "يهودا والسامره" وقطاع غزه من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وإعادة تأهيلهم وإسرائيل مستعدة لأن تكون شريكا في هذا الجهد ".(٤٢)

بعد هزيمة العراق وشريكه المعنوي منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩١ أمام دول التحالف الغربي العربي بقيادة الولايات المتحدة. عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط بشروط المنتصر الذي حدد الإطار والمرجعية والهدف. وقد انبثق عن المؤتمر مسارات التفاوض الثنائي والمتعدد ، وهذا يتماشى مع الموقف الإسرائيلي المشار إليه سابقا، وهو التفاوض مع كل دوله عربية على حده بهدف عقد إتفاقيات ومعاهدات سلام دائم .

نظرا لإستمرار الإنكار الإسرائيلي لوجود ممثل للشعب الفلسطيني فقد ذهب ممثلوا سكان المناطق على حد تعبير الإسرائيليين بوفد أردني – فلسطيني مشترك للتفاوض على المسارين الثنائي والمتعددة. ففي المسار الثنائي إبتكر الفلسطينيون دبلوماسية الكرادور تعبيرا عن الرفض الفلسطيني في الحوار على أرضية الإنكار . ولم يكن ظرف الفلسطينيين في المحادثات المتعددة الأطراف أفضل من سابقه ، حيث استمر إنكار إسرائيل ورفضها إشراك ممثلين في الوفد الفلسطيني/الأردني من الشتات أو من منظمة التحرير الفلسطينية لذلك فقد قاطعت إسرائيل الجلسة الأولى لمجموعة عمل اللاجئين (RWG)

التي عقدت في موسكو بتاريخ كانون الثاني ١٩٩٢م.(٤٣)

وفي جلستها الثانية المنعقدة في أوتاوا بتاريخ ١٩٩٢/١١/١١، أعلن البرفيسور بن عامي في خطابه الموقف الإسرائيلي من مشكلة اللاجئين بقوله:- " إن المؤتمر المتعدد الأطراف بشأن اللاجئين هو فرصة تاريخية ، وهو إثبات واضح لمواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، المعتمد على إيمان راسخ بأن الأمم اللاجئة مثل أمتنا يجب أن تكون مشمولة في البحث عن حلول إنسانية لحالة اللاجئين ، وأضاف ... حقا إن الفصل المركزي في المبادرة الإسرائيلية في أيار ١٩٨٩ يتضمن الدعوة إلى جهود دولية لحل مشكلة اللاجئين ".(٤٤)

وفي ذلك الخطاب ذكّر بن عامي بالمقترحات السابقة لعمل مشاريع واستثمارات في الدول المضيفة لدمج اللاجئين ، كما حمل الدول العربية مسؤولية فشل تلك المقترحات لإصرارها على الحل غير الواقعي وهو العودة . وأكد في خطابه على فهم إسرائيل لألية عودة السكان إليها بقوله:- "إن إسرائيل ومنذ عام ١٩٤٩ شرعت في برنامج جمع شمل العائلات الذي يسمح بالعودة إلى إسرائيل ، فجمع الشمل - من وجهة نظره - مستلهم من الإعتبارات الإنسانية وهو ليس أداة متطرفة لنقل السكان. كما أوضح فهم إسرائيل لصلاحيات لجنة اللاجئين بأنه ليس لهذه اللجنة (RWG) صلاحية تقرير حركة الناس ، وإنما هي محاولة تاريخية للتوفيق بين حركة الموارد والأفكار لتحسين ظروف الناس الحياتيه. وأبدى إستعداد إسرائيل للمساهمة في حل المشكلة عندما أشار في خطابه إلى "إن إسرائيل مستعدة للمساهمة في تطبيق مشاريع ذات صبغة دولية لدمج كامل في الدول المضيفة وفي المناطق المدارة ، تقود بشكل أساسي إلى تفكيك المخيمات في الإقليم.

لم تستطع الأحداث التي وقعت خلال أربعة عقود ونيف في تغيير الموقف الإسرائيلي في التعامل مع مشكلة اللاجئين ، ولم يترك بن عامي في خطابه للسامع أو القاريء مجالا إلا أن يعود إلى الخلف، إلى النقطة التي بدأت فيها المشكلة ، وكأن شيئا لم يتغير ، أو كأن التاريخ تجمد عند تلك النقطة وأمام نفس المشكلة .

حظي هذا الموقف بدعم من المفكرين والبحاثه الإسرائيليين وقلما نجد أشخاصا خرجوا في تحليلاتهم عن الموقف الرسمي ، فمن جوزف شختمان (١٩٥٢) ، وماري سيركن (١٩٦٦) مرورا بليو كوهين وجان وديفيد كمحي ، الذين كرروا في كتاباتهم ودعايتهم الموقف الإسرائيلي تجاه اللاجئين في هيئة الأمم وجميع المحافل الدولية ، إلى المؤرخين المحدثين في الساحة الإسرائيلية أمثال بني موريس وتوم سيغف وأخرين الذين أحدثوا ضجة في المجال الأكاديمي حينما عرضوا بعض الحقائق عن أسباب مشكلة اللاجئين وأشاروا إلى اللاأخلاقيه في التصرفات الإسرائيلية لينتهوا في نتائج أبحاثهم إلى تبرير السياسة الإسرائيلية الرسمية.

لم يَرَقْ إتفاق أوسلو للمفكرين الإسرائيليين حيث نرى شلومو غازيت ينتقد الموقف الإسرائيلي من تعامله مع مشكلة اللاجئين، والقبول بتأجيلها إلى مفاوضات الحل الدائم بقوله:- "بدلا من إثارة المشكلة في محادثات أوسلو والقاهرة وإجبار الفلسطينيين على تبني النهج الواقعي ، عملت إسرائيل جهدها على تجنب النقاش"[٤٥] . وهذا الآنتقاد نابع من إدراك غازيت لخطورة المشكلة حيث يرى "إن أي حل دائم بين إسرائيل والفلسطينيين لا يقوم على حل جذري لمشكلة اللاجئين هو حل غير عملي وغير ثابت للنزاع العربي – الإسرائيلي . وسيبقى إندلاع أعمال الصراع والعنف بينهما مسألة وقت ، وسيبقى المطلب الفلسطيني بحل عادل لمشكلة اللاجئين عاملا أساسيا من عوامل التوتر والتحريض على جدول الأعمال السياسي العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص" [٤٦]

ورغم فهم غازيت العميق لطبيعة المشكلة وانعكاساتها الا أنه يؤكد ، ويوصي "بأن ترفض إسرائيل بشكل مطلق ، كل إلتزام يدعوها لإعادة لاجئين فلسطينيين مهما كان عددهم إلى داخل حدودها لدى الشروع في بحث الحل الدائم، خاصة إذا كان مرتكزا على إدعاء فلسطيني سياسي وقانوني يطالب بحق العودة أو يعتمد على قرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨م، مع عدم الإلتزام بإستيعاب سنوي لمجموعة من اللاجئين ضمن سياسة جمع الشمل ، لأنها تعمل بهذا منذ عام ١٩٤٨ حيث تقوم بدراسة كل حاله بعينها ، لذلك فإن مجرد الدعوة إلى الإلتزام بهذا الأمر يعتبر تدخلا في الشؤون الإسرائيلية".[٤٧]

رغم إدراك الإسرائيليين وعلى مختلف المستويات الرسمية والفكريه والعلمية لمدى الخطورة الناجمة عن استمرار وجود مشكلة اللاجئين وعدم حلها إلا أن الطرح الإسرائيلي لم يتطور ليلامس الحد الأدنى من متطلبات الحل الدائم ، بل نراه جامدا وغير مواكب لتطورات الأحداث وتعقيدات المشكلة مما يؤدي إلى الإستنتاجات التالية:

١.إن تعامل إسرائيل مع مشكلة اللاجئين كما هو مع مختلف القضايا الأخرى ينطلق من منطلق القوة والأمن مما يجعل أي حوار حول تلك المشكلة عديم الفائدة طالما لم يستجب للفهم الإسرائيلي للحل .

٢.إن النظرة الإسرائيلية الأحادية الجانب للمشكلة وإغفال الجوانب الأخرى أدت إلى فشل محادثات سابقه للسلام وإن استمرار التمسك بهذه النظرة سيؤدي إلى إفشال المحادثات الحاضرة طالما بقي اللاجيء الفلسطيني وقيادته متمسكين بالحل العادل ورافضين للحل المفروض .

خامسا: **الموقف العربي/الفلسطيني:**

عند صياغة الموقف العربي تجاه اللاجئين الفلسطينيين تجدر الإشارة إلى مدى الترابط بين العرب وفلسطين ، مما يحدث تشابكا في المواقف العربية الرسمية منها والشعبية من جهة ، والموقف العربي الفلسطيني من جهة أخرى . علاوة على أن مشكلة اللاجئين هي أحد أوجه القضية الفلسطينية التي أثر وجودها مباشرة على الأنظمة والشعوب العربية في آن واحد مما يؤدي إلى إنسحاب الموقف العربي من القضية الفلسطينية ككل على الفرع أي مشكلة اللاجئين، مما يجعل عرض الموقف العربي متداخلا بين الأصل والفرع.

وقد كان لفلسطين العقيدة والتاريخ والإمتداد الجغرافي ، أثرا كبيرا في تحديد الموقف العربي من الأحداث التي جرت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

مكتبة جامعة بيرزيت

حيث قاوموا وناهضوا المحاولات الصهيونية الهادفة إلى سلب فلسطين، وحاولوا التصدي لإقامة وطن قومي لليهود فيها ، ورغم هزيمة العرب الساحقة في عام ١٩٤٨ ، وتشريد أهل فلسطين إلا أن العرب ظلوا رافضين لفكرة الإعتراف بالهزيمة والتسليم بوجود إسرائيل . وكذلك رفض العرب بإستثناء الأردن التعامل مع اللاجئين بمنطق الإذابة والدمج .

استمر هذا الموقف في أقصى درجات الضعف سواء في محادثات لوزان، أو بعد توقيع إتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ . وأصر العرب في حينه على رفض توقيع إتفاقات سلام دائم مع الإسرائيليين قبل حل مشكلة اللاجئين ، بعودتهم إلى ديارهم وحقهم في التصرف بممتلكاتهم تنفيذا للشرعية الدولية المتمثلة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨م. كما أنهم وضعوا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مقدمة مطالبهم، وهذا ما أكده رئيس وزراء مصر في ١٩٤٩/٨/٢١ حيث قال:- " إن المفاوضات الجارية الآن في لوزان مقصورة على بحث مشكلة اللاجئين فلا مسألة تعيين الحدود، ولا مسألة تدويل القدس تشغل الآن المركز الأول" (٤٨).

حكم الموقف العربي في ذلك الوقت إعتبار الشعب الفلسطيني جزءا من الأمة العربية، وإن أي حل لمشكلة اللاجئين يجب أن يأخذ في الإعتبار مصلحة الأمة كلها ومستقبلها ، وليس فقط مصالح اللاجئين المادية ، علاوة على أن قضية فلسطين هي جوهر القضية العربية التي خسرت جزءا منها . لذلك لا يجوز تحويل قضية وطن مغتصب إلى مشكلة فنة منه وحصرها فيه، ليصبح النظر فيها كمسألة إنسانية مجرده من معناها السياسي وبعدها القومي .

واستنادا إلى هذا الفهم جاء الإصرار العربي على ضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم بالدرجة الأولى كحق أساسي لهم بالعيش في وطنهم ، وانسجاما مع الفهم السابق أيضا جاء قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية في إجتماعها الذي عقد في القاهره بتاريخ ٣/٢٥ - ١٩٤٩/٤/١٣ والذي نص على "أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد، أو أي إتفاق سياسي أو عسكري أو إقتصادي مع إسرائيل ، أو أن تعقد مثل هذا الصلح أو الإتفاق. وإن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر

على الفور منفصلة عن الجامعة العربية طبقا للمادة الثانية عشر من ميثاقها".(٤٩) بهذا القرار وضعت الجامعة العربية استراتيجية التعامل العربي المعلن مع القضية الفلسطينية بشكل عام . أما فيما يتعلق باللاجئين فقد أصدرت الجامعة قرارا بشأن التعامل معهم عام ١٩٥٤ ويقضي "بإعطاء اللاجئين وثائق سفر موحدة يكون لها فعل جواز السفر".(٥٠) ورغم إتخاذ هذه القرارات إلا أن صلاحية الجامعة العربية وسلطتها المستمده من ميثاقها لا تخولها ، فرض تنفيذ قراراتها على الدول الأعضاء لأنها لا تمتلك سلطة أعلى من سلطة الدولة التي إذا ما وافقت على القرار ، فإنها تنفذه وفقا للأصول المعتمدة لديها . وهذا ما أكده ميثاق الجامعة في مادته السابعة التي تنص على "أن ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره بالأغلبية يكون ملزما لمن يقبل به. وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية".(٥١)

اشتقت مواقف الدول العربية من اللاجئين الموجودين على أراضيها من مواقفها تجاه القضية الفلسطينية بمجملها من جهة، ومن مصالحها من الجهة الأخرى . وما تبني الأردن لسياسة الدمج بين الضفتين وترسيخها بعقد مؤتمر أريحا الذي بدأ الإعداد له في ١٩٤٨/١٢/١ وأعلن دستوريا بتاريخ ١٩٥٠/٥/١١م. وإصداره جواز السفر الأردني لفلسطيني الضفة الغربية، والفلسطينيين في الضفة الشرقيه أيضا ، إلا إنسجاما مع السياسة الهاشمية الرامية إلى إستيعاب ما تبقى من الأرض الفلسطينية وسكانها، والتي بموجبها تحول الفلسطينيين بصورة رسمية إلى أردنيين ، كما أن سياسة السلطة اللبنانية تجاه اللاجئين تتغير وفقا للوضع السياسي القائم، ولم يكن هناك على الإطلاق أية نصوص محددة تنطبق على الفلسطينيين فيما يتعلق بالسفر أو العمل أو الإقامة. وقد صنفهم القانون اللبناني تصنيفا وسطا فلا هم أجانب ولا هم مواطنون، ومنعوا من دخول الجيش والإدارة العامة. إن رفض لبنان سابقا ولاحقا توطين اللاجئين على أراضيه، نابع من الخطورة التي يمثلها وجودهم على تركيبتة الطائفية . أما سوريا فقد أعطت الفلسطينين فيها حقوقا متساوية لحقوق المواطنين السوريين، عدى المشاركة في الإنتخابات، وحافظت على الهوية الخاصة بهم. وكذلك مصر التي أدارت قطاع غزه مباشرة، أعطت الفلسطينيين وثائق سفر مصريه ولم تحاول ضم القطاع إليها ، كما أنها لم تعمل على توطين اللاجئين الذين وصلوا إلى أراضيها ، وعملت على إعادة قسم منهم إلى قطاع غزه. إن اختلاف

السياسات الرسميه العربية في تعاملها مع اللاجئين ، لم يؤثر في ذلك الوقت على الموقف الشعبي منهم ، فقد حظي اللاجئون بالترحاب من الجماهير العربية التي بوحدة شعورها وحماسها للقضية ساهمت قدر استطاعتها في بلورة موقف مؤيد لهم، وفرض رؤية عدم التفريط بحقوقهم في أرضهم . ولكن هذا التعاطف الجماهيري كان تعاطفا يفتقر إلى قوة سياسية تعطيه الديمومه.(٥٢)

إتسمت المواقف العربية الرسمية بالتباين في تعاملها مع القضية الفلسطينية منذ أن بدأ ذلك التعامل، إلا أنه يمكن الإشارة إلى وجود قواعد أساسية موحده حكمت موقفهم تجاه اللاجئين منذ ولادة هذه المشكلة وحتى عام ١٩٦٧ وتمثل ذلك في الأتي:

١.إجماع دول الجامعة العربية على رفض الوجود الإسرائيلي في فلسطين .

٢.عدم الموافقة على المشاريع التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين بالتوطين والدمج والتمسك بقرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨.

٣.عدم إسقاط خيارالتحرير لإعادة اللاجئين رغم عدم مقدرتهم على تنفيذه ، حيث كان شعار تحرير فلسطين مركزيا في الخطاب العربي .

٤.توقيع إتفاقيات الهدنة التي نصت ضمنا على أنها خطوة في سبيل تحقيق سلام دائم وليست مقدمة للإعداد للحرب وإعادة اللاجئين .

٥.عدم السماح للفلسطينيين بالقيام بدورهم في التحرير والعمل على إعاقة تحركهم السياسي .

وفي هذا السياق كان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مؤتمر القمة العربي المنعقد بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٣م خطوة عربية أولى على طريق الإنسحاب من الإستمرار

في تحمل مسؤولية التحرير رغم كل الشعارات التي رافقت ذلك. لأن دور الأنظمة التي وافقت على الهدنة كان محصورا في الحفاظ على معادلة تسوية مؤقته كما أشارت روزماري صايغ بقولها "وقد أمكن الحفاظ على معادلة متوازنة من خلال تسوية مؤقته بين إسرائيل والدول العربية تقضي بأن تمتنع إسرائيل المدعومة بالإمبريالية الغربية عن العدوان فيما تقوم الدول العربية بالمقابل بمنع الشعب الفلسطيني من تهديد الإستيطان الصهيوني لوطنه".(٥٣)

كانت هزيمة عام ١٩٦٧ ، التي أدت إلى نزوح موجات بشرية جديدة من الأراضي الفلسطينية والعربية التي إحتلتها إسرائيل ، نقطة تحول في مواقف الدول العربية تجاه اللاجئين ، حيث كان اعترافهم بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ الذي نص على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين العرب واليهود إقرارا عربيا بالاتي:-

١.تجاوز قرارات وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين التي شكلت إسنادا قانونيا ومرجعية دولية تدعم عودة اللاجئين إلى ديارهم .

٢.إلغاء خصوصية اللاجيء الفلسطيني من خلال مساواته بغيره من اللاجئين في العالم وخصوصا اللاجئين اليهود .

٣.تجاهل وجود الشعب الفلسطيني ، وتجاهل حقوقه الوطنية علىأرضه والتعامل مع قضيته كمشكلة لاجئين بحاجة إلى حل.(٥٤)

وقد واجه الإقرار العربي المشار إليه أعلاه رفضا فلسطينيا كما جاء في بيان منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٣ البند الثالث ما يلي:- "تجاهل القرار لحق اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم ، وتناول قضيتهم بصورة غامضه تفتح المجال واسعا أمام توطينهم في الدول العربية والحيلولة دون ممارسة حقهم في العودة، وبهذا تعطلت حتى القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة خلال العشرين سنة الماضية" .

وكذلك أشار بيان فتح الصادر بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٦٧ إلى رفضه للقرار وقال:- "هذا فضلا عن تجاهله حقوق مليوني لاجيء فلسطيني يعيشون في معسكرات الإعتقال بالمنفى ويعانون مرارة الحرمان من الوطن والمستقبل والحياة. إن شعب فلسطين إذ يرفض هذا المشروع يعتبر نفسه غير ملزم بأي قرار يصدر عن هذه المنظمة الدولية التي تنكرت لحقوقه طيلة عشرين عاما .... كما ويحذر وينذر أية جهة عربية تحاول أن تفرض وصايتها عليه وتقبل بأي قرار يتجاهل إرادته وتصميمه على مواصلة الكفاح والنضال حتى يصفي الكيان الصهيوني في أرضه المحتله" .

لقد أدى التراجع العربي إلى الإندفاع الفلسطيني ليمسك بزمام القضية ، وليزيل عنها بصمات التحكم الوظيفي العربي الذي طالما أدخلها في خضم الصراعات العربية ، وجعلها شعارا لكل دعاة الوحدة العربية ورواد الإنقلابات . وليعيد لفلسطين دورها المركزي في صنع الحدث ، لا أن تكون ردة فعل للأحداث . لذلك كان الإصرار الفلسطيني على تعديل مسار العمل الوطني من أجل تحقيق هدف التحرير والعودة . وقد تم تغيير الميثاق القومي الفلسطيني ليصبح الميثاق الوطني الفلسطيني في جلسة المجلس الوطني في دورته الرابعة المنعقده بتاريخ ١٠ - ١٩٦٨/٧/١٧م ليكون البوصلة الموجهه للنضال الفلسطيني ضد الإحتلال ، والحفاظ على الذات الفلسطينية المتحرره من قيود الأنظمة العربية ، وليوضح الموقف الفلسطيني من القرارات التي تجاهلت حقوقه إبتداء من وعد بلفور وقرار التقسيم وانتهاء برفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

أعلن هذا الموقف بداية التصادم الفلسطيني مع الأنظمة العربية التي إقترن مدى قبولها في المجتمع الدولي بمقدرتها على التحكم في الوضع الفلسطيني من جهة والحفاظ على الأمن والإستقرار في المنطقة من جهة أخرى . لم يقتصر تأثير قرار ٢٤٢ على فرز الموقف الفلسطيني الرافض له بل تعداه ليقسم الموقف العربي إجمالا بين قابل للقرار - مصر ، سوريا ، الأردن - أو رافض له - كالعراق - أو لا يعنيه مثل دول المغرب العربي ودول الخليج.

يمكن القول أن القبول العربي بقرار ٢٤٢ قد وضع الأساس لجميع التحركات الدولية الهادفة إلى تسوية النزاع في الشرق الأوسط منذ صدوره ولغاية الآن(عام ١٩٩٨). وهذا يعني أن الموقف العربي تجاه مشكلة اللاجئين والنازحين قد تغير وأصبح شعار إزالة أثار العدوان يحظى بالمركز الأول في العالم العربي. وإن مصير اللاجئين قد ارتبط بنتائج تسوية شاملة ومقايضه سياسيه خاضعة لميزان قوى في غير صالحهم كما طالبت إسرائيل منذ البداية.

لقد كان للفعل الفلسطيني أثر بارز في بلورة أرضية الكفاح ضد الإحتلال مما خلق واقعا جديدا تميز بالتمرد ورفض الإستسلام. هذا التميز كان سببا في جعل القضاء على وجودهم هدفا ، وضرورة ملحة ، لتنطلق الأنظمة العربية في مباحثات من أجل تنفيذ قرار ٢٤٢ – سواءً بالتعاون مع المبعوث الدولي يارنغ أو من خلال مشاريع روجرز وزير الخارجية الأمريكي – لذلك كانت معارك أيلول عام ١٩٧٠ وجرش عام ١٩٧١ في الأردن . ومع رحيل الثورة إلى لبنان في ظل حالة الجزر الثوري والإرباك جاءت الأطروحات الأمريكيه على لسان فيشر (Fisher) حيث قال: "أنتم الفلسطينيون تحيرون في خياراتكم الجدية ، لماذا تحشرون أنفسكم بين خيارين فقط الثورة الشاملة أو الإستسلام الكامل .... بالتأكيد هناك خيارات أخرى كثيرة غير هذين الخيارين ، يمكنكم بينهما أن تجدوا بدائل متعددة ، لا تجعلكم تستسلمون ولا تجعلكم تنتحرون بالثورة" [٥٥] واكب هذه الأطروحات الأمريكية، مشروع المملكة المتحدة ١٩٧٢ الأردني ومشروع ألون الإسرائيلي، ولم تهدف أياً منها إلى مصلحة الفلسطينيين ، وإنما إلى ضرورة تفريغ إرادة الفعل الفلسطيني وإدخاله في مسار التسويات والبدائل ، الأمر الذي فتح المجال لظهور مدارس التفكير الفلسطيني التي أصبحت مقتنعة بضرورة إعطاء الفرصة للعمل السياسي حتى يتمكن السياسيون من إجلاء الإحتلال وإقامة الدولة وعودة اللاجئين .

كما أن حرب تشرين ١٩٧٣/١٠/٦، رغم كونها غير موجهة لتحرير فلسطين، قد هيأت الأرضية لدعوات التسوية السلمية للصراع التي قادها كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي بسياسة الخطوة خطوة إستنادا إلى قناعته بأنه سيكون هناك "نوع جديد من العلاقة بين شعوب الشرق الأدنى ، التي ستعيش من الأن فصاعدا معا في إنسجام

وأمان"[٥٦] ولتبدأ معها الأصوات الفلسطينية في الداخل والخارج تطالب بضرورة الإستفادة من هذه التسويات ، وأمام تلك التحولات فقد اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر المنعقده في القاهره في حزيران ١٩٧٤ قرارسُميً ببرنامج النقاط العشر وفيه أعلنت المنظمة قبولها بالمرحلية في الحل الذي يجب أن يأخذ مصالح الشعب الفلسطيني في الإعتبار ، وأقرت كذلك بأن الكفاح المسلح ليس هو الطريق الوحيد للتحرير ، وإنما هو أحد أشكال النضال المتاحة .

يمكن النظر إلى هذا الموقف الفلسطيني على أنه تنازل عن التحرير الشامل، واقتراب من الموقف العربي الذي أصبح سقفه قرار رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، وخطوه إيجابية قابلة للتطوير باتجاه المطالب الدولية. من هذا الفهم لطبيعة التحول الفلسطيني جاء قرار مؤتمر القمة في الرباط بتاريخ ٢٦ - ١٩٧٤/١٠/٢٩م، الذي أعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للفلسطينيين. هذا القرار الذي تجاوب مع الإصرار الفلسطيني على ضرورة حسم مسألة تمثيل الفلسطينيين، وسحب البساط من تحت أقدام الأردن التي كانت أول من نازع الفلسطينيين في تمثيلهم، وسعت إلى طمس هويتهم بتوطينهم . كما أنه يعتبر تجاوبا مع الموقف العربي الداعي إلى بلورة شخصية فلسطينية لتتحمل مسؤولية إقرار أية تسوية مقبله .

ولقد كان للموقف الفلسطيني التراجعي أثرا بارزا في المجتمع الدولي حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي شطبت قضية فلسطين من أجندتها عام ١٩٥٢ ، عادت لتدعوا الممثل الشرعي الوحيد في ١٩٧٤/١١/١٣ ليعرض موقفه الجديد . وقد اتخذت قرارها رقم ٣٢٣٦ في دورتها التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢ الذي أقر بحقوق الشعب الفلسطيني كما يراها المجتمع الدولي .

ويمكن إعتبار دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة نتاجا لصراع طويل خاضه الشعب الفلسطيني من أجل إعادة فلسطين إلى وضعها الطبيعي في المجتمع الدولي ، وفتحا لساحة الصراع السياسي على أرضية قرارات الأمم المتحدة . وقد لخص

السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إنجازات الثورة في الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ بقوله "هذا الإعتراف الدولي المتنامي ليس فقط فيما يتعلق بالشخصية التمثيلية لمنظمة التحرير ، وإنما فيما يتعلق بدورها المركزي بالنسبة للتطورات القادمة في المنطقة، الأمر الذي يعطي زخما لإمكانيات السلام العادل"(٥٨)

وتجدر ملاحظة أن دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة كان إشارة فلسطينية واضحة بالموافقة على الحل والتسوية بإشراف دولي ، مما يعني أن حل مشكلة اللاجئين لم يعد مربوطا بالتحرير الشامل؛ بل بنتائج التسوية وإفرازات الموقف السياسي في حينها . كما أن عقلية الفلسطيني خرجت من دائرة الثورة ودخلت في دائرة البدائل والتسويات. الأمر الذي حول الفلسطيني من صانع للحدث إلى منتظر لمن يعمل عنه .

لم يكن التحول الفلسطيني نحو الموقف العربي والإتجاه نحو العمل السياسي مقنعا للأطراف الفاعلة في صنع القرار الدولي - أمريكا وإسرائيل - حيث وضعت أمريكا شروطا منسجمة مع الموقف الإسرائيلي لقبول منظمة التحرير الفلسطينية وتمثلت هذه الشروط بالاتي:-

"١. الإعتراف بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٢. نبذ الإرهاب .

٣. الإعتراف بإسرائيل" (٥٩)

ومن أجل تلبية هذه الشروط كان لا بد من تصفية الوجود العسكري لمنظمة التحرير ، لجرها إلى مواقع العجز العربي ، ولتكريس مبدأ الإستسلام للشروط الإسرائيليه والقبول بالأمر الواقع . ولتحقيق هذه الأهداف كانت الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥ بتعقيداتها وتداخلاتها دوامة من الصراع الدموي دافعت فيه منظمة التحرير الفلسطينية عن الذات الفلسطينية والقرار الفلسطيني. وتصدى اللاجئون فيها إلى محاولات طمس

حقوقهم وتمسكهم برؤيتهم لحل مشكلتهم بعودتهم .

لم ينطبق تعبير وجود مؤقت على وصف تواجد اللاجئين في الأرض العربية فقط، بل تعداه ليصف استراتيجية التعامل العربي مع القضية الفلسطينية برمتها . وإن تعامل الأنظمة مع قيادة منظمة التحرير التفلسطينية لم يحظ بالثبات في أي وقت من الأوقات لارتباطه بالمصلحة. وعليه لم تعد القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى ولا الثانية بل أصبحت هما فلسطينيا محصورا في الشعب وممثله الشرعي . لذلك أصبح تعبير العلاقات الثنائيه بين فلسطين وكل دوله عربية على حده ، يصف بدقة الموقف العربي الذي يسعى للفصل بين مشكلاته الذاتيه والقضية الفلسطينية بتشعباتها وفروعها .

لقد بدأت مصر تحركها الذاتي بقيادة الرئيس محمد أنور السادات في ١٩٧٧/١١/١٩ بزيارة القدس ، لتكون أول دولة عربية، تخرق إجماعا عربيا معلنا بعدم التفرد في الحل مع إسرائيل، تماما كما كانت أول دوله وقعت إتفاقيه هدنة ١٩٤٩/٢/٢٤م، وأول دولة وقعت على إتفاق فك الإشتباك في ١٩٧٤/١/١٠م، وأول دولة وقعت إتفاقية صلح مع إسرائيل .

كان إتفاق كامب ديفيد الذي وقع بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٧ ، نقطة أساس في إقرار المسلك العربي في التعامل مع إسرائيل بالتفاوض المباشر الثنائي، كما أنه كان نتيجة تنازلات مصرية قبل بموجبها السادات توقيع الإتفاق والصلح مع إسرائيل قبل أن يتم الإنسحاب النهائي من سيناء، وبدون أن تقبل إسرائيل بمبدأ الإنسحاب الكامل من الضفة الغربية ، كما تجاهل منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير.

بالنسبة لإسرائيل فإن إتفاق كامب ديفيد مكنها من فرض فهمها وتفسيراتها لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ التي شكلت أساس ومرجعية السلام، وقدمت الفدية بالإنسحاب من سيناء، وتفكيك المستوطنات ليس من أجل أن تكون منهجا للتفاوض المستقبلي؛ بل لتكون نقطة التمترس وعدم التنازل الإسرائيلي في قضايا الضفة الغربية والجولان والقدس

واللاجئين .

كما أن غموض بنود الإطار الأول من الإتفاقيات والمتعلق بالسلام الشامل في الشرق الأوسط والمتعلقه بالضفة الغربية وغزة على وجه الخصوص تُركتْ بإنتظار أن يتم توضيحها . حيث أشارت الإتفاقيه إلى ضرورة إشتراك مصر وإسرائيل والأردن والممثلين للشعب الفلسطيني في مفاوضات تقود إلى حل المشكلة بجميع مظاهرها . وبهذا فإن المصير الفلسطيني أرتبط بالرقابة الثلاثية لمصر وإسرائيل والأردن وأقر بأن سقف الحل للفلسطينيين هو حكم ذاتي لسكان الضفة والقطاع. ورغم أن أتفاق كامب ديفيد وَضَعَ أسسا مبهمة للحل في المجال الفلسطيني إلا أنّه رسم ملامح أي إتفاق مستقبلي . ولقد وضعت إسرائيل بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢١ وثيقة مستنده إلى الفهم القانوني الإسرائيلي بأن الحكم الذاتي سيمنح للسكان وليس للأراضي نفسها.(٦١)

منذ توقيع إتفاق كامب ديفيد حدثت مجموعة تطورات عسكرية وسياسية أدت إلى عقد غير مباشر لأول إتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وذلك من خلال إلتزامهما بقرار مجلس الأمن الصادر في ١٩٨١/٧/٢١م. إلا أن إسرائيل التي كانت تهدف إلى القضاء على منظمة التحرير عسكريا شنت هجومها العسكري بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥ على مواقع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ، ورغم الصمود الفلسطيني أمام الهجوم القاسي والحصار العنيف فقد إضطرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى مغادرة لبنان إثر مفاوضات مع المبعوث الأمريكي فيليب حبيب، الأمر الذي استغله شارون وزير الدفاع الإسرائيلي في تنفيذ مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا .

ويمكن القول بأن التشتت الفلسطيني عام ١٩٨٢ لم يفلح في إنهاء القيادة الفلسطينية كما كان الحال في الإقتلاع الأول عام ١٩٤٨م؛ بل على العكس فقد واصلت منظمة التحرير الفلسطينية العمل السياسي والدبلوماسي على كافة الصعد. وقد وضعت بقرارات مجالسها الوطنية المتلاحقه مجموعة من الخطط الإعتراضية للتصفية تلك الخطط التي إقتربت من الموقف العربي والدولي في فهم الحل المستقبلي .

وكان إعلان الإستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر الدورة السابعة عشر بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥م، بمثابة الخطة الفلسطينية للسلام التي انطلقت من الأسس التالية:

١.قرارات الأمم المتحده الصادرة عن الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٧ .
٢.قرارات القمم العربية وبالذات قرارات مؤتمر قمة فاس الثانية الذي كان مشروع الملك فهد أساسا له .

٣.الإعتراف بإسرائيل ضمن حدود التقسيم .

لم تستطع الخطة السياسية الفلسطينية السابقة ، ولا الإنتفاضة الجماهيرية في الضفة الغربية والقطاع والتضحيات الفلسطينية المتواصلة من تغيير الشروط الأمريكية والإسرائيلية سابقة الذكر للقبول بالمنظمة. حيث رفضت أمريكا إعطاء تأشيرة دخول إلى أراضيها للسيد ياسر عرفات لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اضطرت إلى عقد اجتماعها في جنيف وقد خاطب السيد عرفات المؤتمر في ١٩٨٨/١٢/١٥ قائلا:- "كان علينا يا سيادة الرئيس أن نستخرج من صعوبة هذا الواقع وأن نلحظ بعد المسافة بينه وبين الحلم، فبادرنا في منظمة التحرير الفلسطينية للبحث عن الصيغ البديلة والواقعية والقابلة للتحقيق لإيجاد حل للقضية يعتمد العدل الممكن لا المطلق ، ويضمن حقوق شعبنا في الحرية والسيادة والإستقلال كما يضمن للجميع السلام والإستقرار .... أو لم نكن نحن من بادر إلى إعتماد ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وحقوق الإنسان، والشرعية الدولية أساسا مرجعيا لحل الصراع العربي - الإسرائيلي ؟. أو لم نرحب ببيان فانس - غروميكو في عام ١٩٧٧ كمبادرة تصلح أساسا لمشروع حل لهذا الصراع ؟. أو لم نوافق على الإشتراك في مؤتمر جنيف طبقا للبيان المصري - الإمريكي سنة ١٩٧٧؟. أو لم نعتمد مشروع السلام العربي في فاس ١٩٨٢؟. أو لم نؤيد مشروع بريجنيف للسلام في الشرق الأوسط ؟. أو لم نرحب ونؤيد بيان البندقية الصادر عن دول السوق الأوروبية بشأن السلام العادل في المنطقة ؟. أو لم نؤيد مبادرة غورباتشوف - ميتران بشأن اللجنة

التحضيرية للمؤتمر الدولي ؟. "[٦٢]

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان الإستقلال لم يتضمن نصا صريحا حول حق العودة للاجئين وراء الحدود التي أقرها قرار التقسيم . كما أن القاريء لنداءات الإنتفاضة الصادرة عن القيادة الوطنية الموحده يلاحظ أنها لم تشر إلى اللاجئين وحقوقهم ، فلم ترد كلمة لاجيء ولا حقوق اللاجيء ولو لمره واحده في جميع النداءات. بل تم التعامل معها ضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إنسجاما مع موقف منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات مجالسها الوطنية التي رفضت وترفض التعامل مع مشكلة اللاجئين منفصلة عن القضية الفلسطينية وبذلك فإن الفلسطينيون وهذا أمر طبيعي لم يفكروا في حل مشكلة اللاجئين بغير العودة إلى الوطن. لهذا كان الدمج الواضح بين حل مشكلة اللاجئين والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في أرضه وإقامة دولته المستقلة .

في عام ١٩٩١ إنعقد مؤتمر مدريد للسلام بإرادة أمريكية في ظروف قاهره إثر هزيمة العراق أمام التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحده. تلك الظروف أجبرت الشعب الفلسطيني على حضور المؤتمر بشروط قاسيه تصادمت مع مفاهيمه النضاليه وشرعية تمثيله. حيث وافق الفلسطينيون على مشاركة سكان الضفة والقطاع في وفد أردني فلسطيني لحضور المؤتمر على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وليس على أساس قرار التقسيم رقم ١٨١ ، أو قرار ١٩٤ الذي نص على حق العودة للاجئين.

لقد اتخذ مؤتمر مدريد قرارا بتشكيل مسارين للتفاوض. الأول مسار المفاوضات الثنائيه لبحث القضايا السياسية التي تهم الأطراف في الصراع . والثاني المسار المتعدد الأطراف والذي سيبحث في القضايا ذات البعد الإقليمي . وفي هذا الإطار تم تشكيل مجموعة عمل اللاجئين (RWG) التي عقدت أول إجتماع لها في موسكو عام ١٩٩٢.

إن مشاركة الفلسطينيين في هذه اللجنة هي بداية إقرار فلسطيني بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لم تعد ثنائيه بين إسرائيل وفلسطين فقط ، بل هي قضية تهم الإقليم والدول الأخرى. وبذلك فإن هذا الإقرار الجديد يعني تغيير في مداخل حل مشكلة

اللاجئين والإطار الذي يجب أن تحل فيه. رغم أن الخطاب الفلسطيني في الجلسة الإفتتاحية التي عقدت في أوتاوا بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٣ أشار إلى أن "قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ هو الإطار الأساسي القانوني لحل عادل لمشكلة اللاجئين . وأضاف "إن شعبنا رفض باستمرار كل البرامج التي تهدف إلى توطينهم وتجنيسهم في الدول المضيفة وأكدوا رغبتهم في حل مشكلتهم ضمن الحل الوطني للشعب الفلسطيني بأكمله ... والوضع الحالي للاجئين في الداخل والخارج لم يتحسن بالمشاريع الهادفة لتحسين ظروفهم الحياتيه ... والمطلوب اليوم وبشكل فوري حل سياسي شامل يقوم على الإعتراف بحق العودة وتقرير المصير ... وهذه حقوق إنسانية وليست مجالا للتفاوض، وحق العودة لا يمكن استبداله بأي مكسب سياسي"[٦٢] في حين إن بروتوكول إعلان المباديء الذي وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣/٩/١٣ يحدد المفاوضات بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على مستويين حيث يجري مناقشة لاجئي سنة ١٩٦٧ الذين يسمون نازحين في لجنة رباعيه تضم فلسطينيين ومصريين وإسرائيليين وأردنيين . أما لاجئو سنة ١٩٤٨ فسيتم مناقشة مشكلتهم في المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية للوضع النهائي التي كان من المفترض أن تبدأ في أيار ١٩٩٦ ولكن لا توجد تواريخ مقدسه حسب مقولة رابين رئيس وزراء إسرائيل لذلك فإن هذه المحادثات ما زالت تراوح مكانها لغاية الآن (عام ١٩٩٨).

وتجدر الإشارة إلى أن عملية السلام التي بدأت في مدريد وبروتوكول إعلان المباديء على صلة وثيقة بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ الذين صدرا إثر حرب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ على التوالي . إلا أن القرارين لا يعترفان بالحقوق الوطنية الفلسطينية، رغم أنهما أشارا إلى حل مشكلة اللاجئين بشكل عام.

إن عدم إستناد العملية السلمية إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١ الذي وضع أسس حل مشكلة لاجئي عام ١٩٤٨، وكذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٧ الذي نص على عودة النازحين سنة ١٩٦٧، قد أبقى مشكلة اللاجئين بحاجة إلى حل.

هوامش الفصل الثاني

١- سلمان أبو ستة. " حق العودة للفلسطينيين حق مقدس وقانوني وممكن ". **المستقبل العربي** (العدد ٢٠٨: ١٩٩٦. ص ص ٤ - ٤ - ٣٨) ص ٨.

٢- Mohammad K. Shadid. ***The United States and the Palestinians.*** London: Croom Helem Ltd. 1981. p 9.

٣- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي. (المجلد الأول ٤٧ - ١٩٧٤). ط ٣. بيروت: ١٩٩٣. ص ٢٠.

٤- مهدي عبد الهادي. **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤.** ط ٤. تموز ١٩٩٢. ص ١٣٧. وانظر أيضا ليلى القاضي. "مشاريع التسوية للنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨ - ١٩٧٢". **شؤون فلسطينية** (العدد ٢٢: تموز ١٩٧٢ ص ص ٨٥ - ١٢٣) ص٩٧.

٥- مهدي عبد الهادي. **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤.** مصدر سابق ص ١٦٥.

٦- قرارات الأمم المتحدة. (م١ ١٩٤٧ - ١٩٧٤). مصدر سابق. ص ٢١.

٧- المصدر نفسه. ص ١٩٧.

٨- ملحق رقم ٢ عقد ايجار وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية.

٩- قام الباحث بإجراء المقابلات التالية مع لاجئين فلسطينيين يسكنون في مخيمات الضفة الغربية وتمّ سؤالهم عن دور وكالة الغوث في بداية عملها، بتاريخ ١٩٩٨/١/١٥م.

في مخيم قلنديا/ تمت مقابلة السادة محمد عويضه وابراهيم حسن وصبحي عيد وأحمد عليان والشيخ محمد نافع والدكتور محمد صالح. وقد أشاروا إلى مشاريع التوطين التي قامت بها وكالة الغوث في بداية الخمسينيات في منطقة الحيلة في الخليل وفي قرية حزما، والشيخ جراح في القدس.

وللتأكيد من صحة المعلومات السابقة فقد قام الباحث بإجراء المقابلات مع الاستاذ ابراهيم الترك من مخيم العروب بتاريخ ١٩٩٨/١/٢٥م، الذي أكد المعلومه المتعلقة بمشروع الحيله في الخليل وأضاف أن وكالة الغوث سهلت سفر اللاجئين إلى كندا وأمريكا مقابل سحب بطاقات الإعاشة منهم والغاء الخدمات التي تقدمها لهم. وفي مقابله مع الدكتور مسلم أبو حلو مدير مركز أبحاث اللاجئين والشتات التابع لجامعة القدس المفتوحة بتاريخ ١٩٩٨/١/١٨م، أكد أنه لا تزال مجموعة من المستفيدين يقيمون في قرية حزما.

وبتاريخ ١٩٩٩٨/١/٢٠، تم لقاء الباحث مع السيد علي محمد محمود القاسم. أحد المستفيدين من مشروع الشيخ جراح. وقد زود الباحث بصوره عن عقد الإيجار الذي وقعه والده مع وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية.

١٠- الأونروا. **اللاجئون والأونروا المشوار الطويل.** ١٩٩٥. ص ٦٩.
١١- حمد الموعد. " الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين ". **مجلة صامد الاقتصادي** (العدد ١٠٦: ١٩٩٦ ص ص ٢١٥ - ٢٢٩) ص ٢٢٠.
١٢- المصدر نفسه ص ٢٢٠.
١٣- المصدر نفسه ص ٢٢٠.
١٤- Mohammad K. Shadid. Op. Cit. p 57.
١٥- مهدي عبد الهادي. **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤.** مصدر سابق. ص ٢٠٤.
١٦- المصدر نفسه ص ٢١٥.
١٧- المصدر نفسه ص ٢٢٥.
١٨- المصدر نفسه ص ٣١٢.
١٩- حمد الموعد. " الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين ". مصدر سابق ص ٢٢٧.
٢٠- المصدر نفسه ص ٢٢٧.
٢١- مهدي عبد الهادي. **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤.** مصدر سابق. ص ٣١٣.
٢٢- محمد شديد. **الولايات المتحدة والفلسطينية بين الاستيعاب والتصفية.** القدس: جمعية الدراسات العربية. ١٩٨٥. ص ١٨٨.
٢٣- مهدي عبد الهادي. **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤.** مصدر سابق. ص ٢٠٧.
٢٤- ملحق رقم ٣ قرار ٢٤٢.
٢٥- Benny Morris. ***The birth of the Palestinian Refugee Problem***, 1947 0 1949. Cambridge University, 1987. p 154 Cambridge.
٢٦- نور الدين مصالحه. **طرد الفلسطينيين "مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢ - ١٩٤٨.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٢. ص ٤١.
٢٧- Benny Mories. Op. Cit. p 136
٢٨- المصدر نفسه ص ١٤١
٢٩- المصدر نفسه ص ١٤٠
٣٠- المصدر نفسه ص ١٤٢
٣١- المصدر نفسه ص ١٤٣
٣٢- Donald Neff. "U.S.A. Policy and Palestinian Refugee". ***Journal of Palestine Studies.*** Vol. XVII. No. 1 Autumn, 1988 (pp 96 - 109) p 98.

٣٣- المصدر نفسه ص ١٠١

٣٤- المصدر نفسه ص ١٠٣

٣٥- Benny Mories. Op. Cit. p 266.

٣٦- نواف الزرو. " مشاريع التصفية للمخيمات الفلسطينية ". **مجلة صامد الاقتصادي** (العدد ٨٣: ١٩٩١ ص ص ١٣٤ - ١٤٧) ص ١٣٧.

٣٧- ليلى القاضي. " مشاريع التسوية للنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨ - ١٩٧٢ ". مصدر سابق. ص ١٠٤.

٣٨- نورما مصريه. " في سوسيولوجيا أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين ". **السياسة الفلسطينية** (العدد ١٣: شتاء ١٩٩٧. ص ص ٦٥ - ٩٣). وانظر أيضا مهدي عبد الهادي. **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤**. مصدر سابق ص ص ٤٣٦ - ٤٤٧.

٣٩- جيفري أروتستون. **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**. ترجمة حسني زينه. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ١٩٩٢. ص ٣٢.

٤٠- نواف الزرو " مشاريع التصفية للمخيمات الفلسطينية " مصدر سابق ص ١٣٩.

٤١- المصدر نفسه ص ١٣٩.

٤٢- المصدر نفسه ص ١٤٢.

٤٣- سليم تماري. **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين**. مصدر سابق ص ١٢.

٤٤- Israeli Statement: Shlomo Ben-Ami (1992) Opening remarks official presentation by Israeli delegation to refugee working group of the Middle East peace talk, 11 November, Ottowa, Canada. ***Palestine - Israel Journal*** (Vol 11 Nov. 1995 pp 115 - 120).

٤٥- Shlomo Gazit. " Solving the Refugee problem Apre requisit for peace ". ***Palestine - Israel Journal.*** (ol. 11 Nov. 1995 pp 65 - 70) p 67.

٤٦- شلومو غازيت. " مشكلة اللاجئين الفلسطينيين". **مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة التحليل الاستراتيجي**. نابلس (آذار ١٩٩٥ ص ص ١١٧ - ١٤٦) ص ١٢٣.

٤٧- المصدر نفسه ص ١٣٧.

٤٨- ابراهيم شكيب. **حرب ١٩٤٨ رؤية مصرية**. القاهرة: الأهرام للإعلام. ١٩٨٦. ص ٥٢١.

٤٩- سامي حكيم. **طريق النكبة**. القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة. بدون سنة نشر. ص٣٠٧.

٥٠- أكرم زعيتر. **القضية الفلسطينية**. القاهرة: دار المعارف ١٩٥٥. ص ٢٦٥.

٥١- حسن صعب. " القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية". الموسوعة الفلسطينية. المجلد الخامس. بيروت: مطبعة ميلانو ستامبا. ١٩٩٠. ص ٨٦١.

٥٢- روز ماري صايغ. الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة. ط٣ ترجمة خالد عايد. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. ص ص ١٣٣ - ١٣٨.

٥٣- المصدر نفسه ص ١٢٨.

٥٤- مهدي عبد الهادي. المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤. مصدر سابق ص ص ٢٧٤ - ٢٨٣.

٥٥- كمال عدوان. " تحليل الموقف السياسي". شؤون فلسطينية (العدد ١١ تموز ١٩٧٢ ص ص ٢٧٤ - ٢٨١) ص ٢٧٤.

٥٦- فيليب روندو. الشرق الأوسط في سعيه إلى السلام. ترجمة كمال الخولي. بيروت: المنشورات العربية. ١٩٨٠ ص ٤٦.

٥٧- فيصل الحوراني. الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ - ١٩٧٤. القدس: وكالة أبو عرفه. ١٩٨٠. ص ص ١٨٣ - ٢١٣. وانظر فيليب روندو. الشرق الأوسط في سعيه إلى السلام مصدر سابق. ص ص ١٠٩ - ١١٦.

٥٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٥. ص ٥١.

٥٩- ابراهيم أبو لغد. " سياسة أمريكا تجاه فلسطين". المستقبل العربي (كانون الثاني ١٩٩٦ ص ٧٧ - ٨٥) ص ٨٤.

٦٠- وقعت لبنان اتفاقية الهدنة بتاريخ ٣/٢٣ والأردن بتاريخ ٤/٣ وسوريا ١٩٤٩/٧/٣٠. نتيجة لمفاوضات بإشراف الوسيط، الأمم المتحدة رالف بانش. وظهرت هذه الاتفاقيات كأنها بداية لفتره من التطورات الدبلوماسية يجب أن تؤدي إلى اتفاق نتيجة تفاوض. وقد تمّ توقيع اتفاق فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل في مفاوضات الكيلو ١٠١ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٨ سوريا لفك الاشتباك في الجولان بتاريخ ١٩٧٤/٥/٣١م. كما وقعت مصر وإسرائيل اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٥/٩/١٧م.

٦١- فيليب روندو. الشرق الأوسط في سعيه إلى السلام. مصدر سابق ص ١٩٩.

٦٢- الإعلام الموحد. فلسطين إعلان الدولة وقرارات الأمم المتحدة. تونس: ١٩٨٩. ص ٣٤.

٦٣- Palestine Statement: Op. Cit. p 121.

الفصل الثالث

الحل الدائم

أولا: الحل الدائم لمشكلة اللاجئين بشكل عام :-

ورد في تقرير مؤتمر الخبراء الذي نظمته المفوضية العليا للاجئين والمنعقد في المدة من ٢٩ - ٣١/آب/١٩٨٣ ثلاثة أشكال لحل مشكلة اللاجئين حلا دائما، وتتمثل في "العودة إلى البلد الأصلي ، أو التوطين في بلد اللجوء الأول، أو في بلد ثالث"[١]. بهذا فقد أعطت المفوضية العليا للاجئين حق الإختيار بين البدائل السابقة بما يضمن حقوقهم ومصالحهم، حيث يمكن للاجيء إختيار العودة حينما تحدث تغيرات أساسية في بلده الأصلي تجعل عودته مأمونه. وإذا لم تكن العودة الطوعية ممكنة فالإندماج المحلي يساعد اللاجئين كي يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم في بلد لجوئهم الأول ، وتمثل إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث أحد الحلول الممكنة إذا لم يستطع اللاجئون البقاء في بلد اللجوء الأول.

والإندماج يتطلب إلغاء أوضاع اللاجئين المادية من حيث اعتمادهم على المعونة، وإلغاء الهوية المميزة لهم كجماعة وإنهاء مكانتهم كلاجئين . ولا يتم ذلك إلا من خلال دمجهم إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في الدول التي تقبل بهم وتستطيع استيعابهم .

فالحل الدائم لمشكلة اللاجئين الذي أورده تقرير المفوضية العليا يشير إلى أن العودة الطوعية هي الخيار الأول، وهذا الخيار كرسته جميع الوثائق الدولية لحماية حقوق الإنسان ، لأنه النتيجة الطبيعية لحق الفرد في مغادرة بلده والعودة إليها بحرية . وقد نصت الوثائق العالمية على هذا الحق . حيث جاء فيها الآتي :-

(أ) " المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن:

١- لكل شخص الحق في التنقل بحرية وبإختيار مكان إقامته داخل كل دوله .

٢- لكل شخص الحق في مغادرة كل بلد ، بما فيه بلده والعودة إليه .

(ب) المادة رقم ١٢ من الإتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية :

١. لكل فرد مقيم بصورة قانونية ضمن إقليم دولة ما الحق في حرية الإنتقال وفي أن يختار مكان إقامته ضمن ذلك الإقليم .

٢. لكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده .

٣. لا يجوز حرمان أحد بصورة تعسفيه من حقه في الدخول إلى بلده .

(ج) وقد أكدت المادة رقم ٢ من البروتوكول الرابع في الإتفاقية الأوروبية النصوص السابقة وأضافت المادة رقم ٣ منه بأنه لا يجوز طرد أحد سواء عن طريق تدبير فردي أو جماعي من أراضي الدولة التي هو من رعاياها .

(د) المادة رقم ٢ من المعاهدة لحقوق الإنسان تنص على أنه لا يجوز طرد أحد من إقليم دولة هو من رعاياها ولا حرمانه من حق العودة .

(هـ) المادة رقم ١٢ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي تنص على أنه لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده والعودة إليه، ولا يجوز إخضاع هذا الحق لأية قيود إلا تلك التي نص القانون عليها من أجل حماية الأمن القومي والنظام العام والصحة أو الأخلاق العامة".[٢]

رغم أن الوثائق الدولية سابقة الذكر تعتبر قانونا إنسانيا دوليا إلا أنها لم تكن بمنأى عن إنتقادات القانونيين أو علماء الإجتماع والإقتصاد الإسرائيليين، الذين أجمعوا على أنه إذا ما أخذت هذه الوثائق الدولية التي تمزج في نصوصها بين دولة وبلد بحرفيتها فإنها لا تخول الفلسطينيين حق الإعتماد عليها في المطالبة بحق العودة . فالفلسطينيين ليسوا رعايا في دولة إسرائيل حتى يحق لهم حرية العودة وهذا ما أكده رادلي "Radly" الذي قال "إن المادة رقم ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تلزم الدولة السماح بعودة مواطنيها من دون سواهم.[٣] وكذلك كما تقول:- روث لابيدوت (R. Lapidot) " أن حق العودة يملكه مواطنو الدولة فقط ، وعلى الأكثر المقيمون الدائمون . واللاجئون لم يكونوا يوما مواطنين أو مقيمين دائمين في إسرائيل إذ أنهم فروا قبل إنشاء إسرائيل ".[٤] وهنا تجدر الإشارة إلى أن قسما من اللاجئين تم طرده بعد إنشاء دولة إسرائيل. كما أشار (مصالحه في صفحه ١٩٦) إلى أنه في أوائل عام ١٩٥٠ طلبت هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي إذنا حكوميا لطرد عرب المجدل .

إن التفسير الإسرائيلي للمواثيق الدولية الذي يربط حق العودة للأفراد بسيادة الدولة ، وإثارة الجدل القانوني حولها لا يضعف حق العودة للفلسطينيين . لأن إقامة الدولة وسيادتها تعتمد على القوة، وتعكس ميزان القوى لفترة تاريخيه معينة. وقد شهد العالم زوال الكثير من الدول، أو إنحسار سيادتها لضعف قوتها. فتنازل تركيا عن سيادتها على فلسطين نتيجة لضعفها، وتنازل بريطانيا عن سيادتها عليها بإنهاء الإنتداب لم يلغ حقوق الفلسطينيين في أرضهم . وعليه فإن إسرائيل كطرف منتصر يغتصب أملاك المهزومين لا يخوله إلغاء حقوق الفلسطينيين التاريخية في وطنهم .

وبما أن السيادة نابعة من القوة ، والقوة متغيرة عبر التاريخ فالسيادة متغيرة تبعا لها، وإنما الحقوق باقية . فحق العودة للفلسطينيين نابع من حقهم التاريخي وليس نتاج لاتفاقية أو نص قانوني . لهذا فإن شرعية العودة هي النتيجة الطبيعية لعدم شرعية الطرد.

لذا فإن " فكرة ربط حق عودة الفرد إلى بلده بشرط الجنسية بين الفرد والدولة التي تمارس رقابتها – بأية صفة كانت – على الأرض التابع لها الفرد هي فكرة مغلوطه وإن العلاقات القائمة بين الفرد وبلده تتعدى العلاقات التبعية الإصطناعية ... فالمنطق الذي يربط عودة الفلسطينيين إلى بلدهم هو أقرب إلى الحقيقة أكثر منه إلى التحليل القانوني".[٥]

ثانيا: **الحل الدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قرارات الأمم المتحدة:**

١ – **حق العودة:**

أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوجهة نظر الوسيط الدولي برنادوت التي وردت في تقريره المؤرخ في ١٦ أيلول ١٩٤٨ عشية إغتياله على يد العصابات الصهيونية ، والذي ركز فيه على قناعته "بأنه يقتضي تأكيد حق هؤلاء اللاجئين في العودة إلى منازلهم بأقرب وقت ممكن." وأضاف "لكن لا مجال لنكران أن ما من تسوية عادلة وتامه إذا لم يعترف للاجئين العرب بحق العودة إلى الأماكن التي أرغمتهم ظروف الحرب واستراتيجيات المحاربين في فلسطين على تركها ... فقد يشكل هذا مساسا خطيرا بمباديء الإنصاف الأولية إن لم تعط ضحايا النزاع البريئة حق العودة إلى بلدها في الوقت الذي يدخل اليهود فية فلسطين بأعداد كبيرة، وقد يهددون بالحلول نهائيا مكان اللاجئين العرب المستقرة عائلاتهم في البلد منذ قرون".[٦]

وبعد أن بيَّنَ التقرير عمليات نهب وقطع الأشجار، وسرقة غلال الأرض وخصوصا تدمير قرى دون مبرر عسكري ظاهر. يشير التقرير في الفقرة ١١ على أنه " يجب أن تؤكد منظمة الأمم حق الناس الأبرياء ، الذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحالي في العودة إلى ديارهم، كما ينبغي أن تدفع تعويضا عن الممتلكات لمن لا يرغب في العوده ".[٧] نتيجة لهذا التقرير تبنت الجمعية العامة قرار ١٩٤ د–٣ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ المكون من خمس عشرة فقره، تناول بصورة أساسيه تشكيل لجنة التوفيق من أجل القيام بمهام الوسيط الدولي،

مكتبة جامعة بيرزيت

وكذلك تناول القرار مشكلة الأماكن المقدسه، وحرية الوصول إليها. وخصص الفقرة ١١ لمسأله اللاجئين.

فالجمعية العامة تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر ، عندما يكون من الواجب وفقا لمباديء القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة. وتصدر تعليماتها الخاصة إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك دفع التعويضات ، وبالمحافظة على الإتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المختصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة ".[٨]

لقد وضع القرار (١٩٤ الفقرة ١١) المستمد من الخلفيات المشار إليها، أسس حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إعتمادا على حرية الإختيار، وتبعا لذلك يتحدد الحل الدائم لمشكلتهم ، حسب منظور واضعي القرار . فمن يختار العودة يسمح له بها في أقرب وقت قابل للتطبيق ويعوض عن الأضرار التي لحقت بممتلكاته ، ومن لا يرغب بالعودة يعوض عن ممتلكاته والأضرار التي لحقت به أيضا . وفي كلتا الحالتين فإن اللاجيء العائد أو غير الراغب في العودة بحاجة إلى إعادة تأهيل إجتماعي واقتصادي كي تسهل عملية دمجه في المجتمع الذي اختار العيش فيه ، كي يصبح مواطنا فاعلا ومنتجا . ومن هذا الفهم يلاحظ أن التوطين بإعادة الدمج لم يكن محورا منفصلا عن حرية الإختيار في القرار بل جاء مقترنا بها ، وإن إعتبار التوطين خارج فلسطين وفي مناطق التواجد الحالي للاجئين ، محورا للحل النهائي ناتج عن تفسير إسرائيلي نابع من منطق القوة والسيطرة على الأرض ويحظى هذا التفسير بالموافقة والدعم الإمريكي له .

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ م وحتى عام ١٩٩٦ م، تسعة وخمسين قرارا بصيغ متشابهة تذكر بالقرار ١٩٤ وخصوصا حق العودة،

وتتضمن أسفها لعدم حصول العودة والتعويض المنصوص عليهما ، وتذكر أغلبيتها بأن مساعدة الأونروا لم تضر بأحكام الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، أي أن حق العودة يبقى مستحقا، وأكدت أن مشكلة اللاجئين نابعة من إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف . وابتداء من القرار رقم ٢٥٣٥ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٠ والجمعية العامة تربط حق العودة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبحقه في إقامة دولته المستقله، وحقه في تقرير مصيره على أرضه . (انظر الملحق رقم ٤ قائمة بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة) .

لم يطبق قرار ١٩٤ لغاية الآن (عام ١٩٩٨) رغم وجود لجنة التوفيق التي أنشأها القرار وعهد إليها بتسهيل إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وتعويضهم، وإعادة تأهيلهم وتوطينهم، ولكن تجدر الإشارة إلى أن استمرار تأكيد الجمعية العامة عليه وتبنيه لمدة نصف قرن جعل من حق العودة للاجئين الفلسطينيين حقيقة يصعب تجاوزها. فحق العودة هو حق فردي له بعد جماعي لأنه يعني الشعب المقتلع عموما ، وهو حق مدني لأنه يتضمن إعادة الأملاك ، وحق سياسي لأنه يعني إستعادة المواطنة.

وإن التشكيك في قانونية القرار بكونه توصية غير ملزمه ليس ضعفا فيه وإنما يعود إلى طبيعة المنظمات الدولية ومواثيقها من جهة ، وعدم إلتزام إسرائيل بالقرارات الدولية من جهة أخرى .

٢ - **التعويض:**

وردت الإشارة الأولى لتعويض اللاجئين الفلسطينيين في تقرير الوسيط الدولي برنادوت. حيث أوصى بأن تدفع تعويضات مجزية لمن لا يرغب في العودة ، وكذلك تعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات والتي دمرت دون أسباب عسكرية وإعادتها إلى حالتها . وتتحمل مسؤولية التعويض الحكومات والسلطات المسؤولة.

ومنذ صدور قرار رقم ١٩٤ الذي رفضته إسرائيل بعد قبولها به، كشرط لعضويتها في الأمم المتحدة ، وقرارات الأمم المتحدة تتوالى في كيفية حل المشكلة. فبرزت إقتراحات وقرارات ناتجه عن عدم قدرة لجنة التوفيق لتأدية مهامها. وتحولت قرارات الأمم المتحدة من التركيز على العودة إلى وضع بدائل في قراراتها التي تحمل الأرقام التالية (٢١٢، ٣٠٢، ٣٩٣ ، ٥١٣) بإنشاء وكالة الغوث ، وإنشاء صندوق إعادة الدمج ، برأسمال قدره ٣٠ مليون دولار .

هذا التحول في الموقف الدولي عبر عنه شاريت في جلسة الكنيست بقوله "إن قرار الأمم المتحدة يشير إلى توجه جديد نحو مشكلة اللاجئين . والتركيز على التعويض والتوطين أكثر من العودة كان مرحلة هامه في الحملة الإسرائيلية لتحريك أجندة الأمم المتحدة من الحلول الوهمية إلى الحلول العملية".(٩)

إن تحول الموقف الإسرائيلي إلى المشاركة في دفع التعويض إلى صندوق إعادة الدمج الذي اقترحته الأمم المتحدة لا يلغي حقها في مطالبة الدول العربية عن التعويض الكامل لتدخلها العسكري والدمار الذي لحق بإسرائيل، وكذلك ممتلكات اليهود فيها.(١٠) لقد تعاملت إسرائيل مع فكرة التعويض بشكل لا يقل مراوغة عن فكرة العودة حيث أعلنت قبولها بمبدأ التعويض عن الأراضي المزروعة فقط، ورغم الإستعداد المبدئي الذي أبداه ايبان لدفع مليون جنيه كتعويض فقد رفضت إسرائيل التعاون مع مكتب التعويض الذي أنشأته لجنة التوفيق عام ١٩٥١ في القدس، والذي دعا إلى تشكيل فرق مشتركه من خبراء عرب ويهود بإشراف الأمم المتحده لتقدير الممتلكات .

لقد حرصت إسرائيل على إبداء رغبتها في دفع تعويضات ، ولكن بشرط أن تكون خطوه في اتجاه حل نهائي لمشكلة اللاجئين ، وضمن إطار معاهدات سلام مع الدول العربية. وقد طرحت إسرائيل عدم استطاعتها دفع تعويضات بحجة أن إقتصادها لا يحتمل ذلك، وهذا راجع إلى التجميد والمقاطعه العربيه

واستمرارا لهذا فإن إسرائيل ما زالت تلقي مهمة التعويض على الدول الغنية وتبدي استعدادها للمشاركة في توطين اللاجئين بخبرتها في مجال الاستيطان.(١١)

لقد وضع شاريت أسس التساؤل حول التعويض حين قال "إن التعويض هو حالة من المتغيرات، وهناك قليل من المعلومات حول التعويض فكم هو؟. ولمن؟. ومتى؟. وبأية طريقة سيتم"؟.(١٢)

لقد كانت الممتلكات العربية والأراضي المغتصبه مجالا لتقديرات مختلفة حيث قدرها خبراء لجنة التوفيق سنة ١٩٥١ ب ١٢٠ مليون جنيه على النحو التالي:

أراضي ريفيه	٦٩ر٥٢٥ر١٤٤
أراضي حضريه	٢١ر٦٠٨ر٦٤٠
أراضي القدس	٩ر٢٥٠ر٠٠٠
المجموع	١٠٠ر٣٨٣ر٧٨٤

الممتلكات غير المنقوله:

أدوات زراعيه	٣ر٤٠٠ر٠٠٠
أسهم تجاريه	٤ر٣٠٠ر٠٠٠
وسائط نقل	١ر٣٠٠ر٠٠٠
أدوات زراعيه	١٣ر١٠٠ر٠٠٠
المجموع	**٢٢ر١٠٠ر٠٠٠**

وقد أشار التقرير إلى أن ما يملكه اللاجئون هو ٧٥٪ من الممتلكات غير المنقوله ويعادل ١٩ر١٠٠ر٠٠٠ بعد إضافة ٢ر٥ مليون عن الممتلكات المنزليه.(١٣)

ومما تجدر ملاحظته أن هذا التقرير استثنى الأراضي الصحراويه وشبه الصحراويه في النقب.[١٤]

أما اللجنة الإسرائيلية التي شكلت عام ١٩٥١ فقدرت الأملاك العربية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار.[١٥]

وفي الجانب العربي قدر سامي هداوي خبير الأراضي في حكومة الإنتداب الخسائر الفلسطينية حسب أسعار ١٩٤٨ في مذكرة قدمها إلى اللجنة العربية سنة ١٩٥١ وبلغت ٧٤٣ر٠٥ مليون جنيه . وفي بحث آخر قام به هداوي وقبرصي عام ١٩٨٤ قدرت الخسائر بمبلغ ١٤٧ مليار دولار، منها ٩٢ مليار قيمة الأراضي والأموال غير المنقوله . واستنادا إلى الأرقام التي أوردها سامي هداوي فإن أبو سته قدرها بعد إضافة المعاناه والأضرار الأخرى بأسعار عام ١٩٩٣ ب ٢٤٠ مليار دولار.[١٦]

يعرف الإسرائيليون أكثر من غيرهم قيمة الممتلكات العربية التي اغتصبوها ، والدور الذي أسهمت به في الإقتصاد الإسرائيلي من جهة وفي توطين المهاجرين اليهود من جهة أخرى . وقد أشار دون بيرتس إلى أن ٣٥٠ مستوطنه من مجموع ٣٧٠ مستوطنه تم إنشاءها ما بين ١٩٤٨ - ١٩٥٣ أقيمت على ممتلكات اللاجئين والغائبين ، كما أن ثلث عدد المهاجرين البالغ ٢٥٠ر٠٠٠ نسمه استوطنوا مكان العرب . وكذلك فإن بيارات البرتقال كانت تنتج عام ١٩٥٢ ، ٥ر١ مليون صندوق ويصدر منها للخارج ٤٠٠ر٠٠٠ صندوق مما أسهم في ١٠٪ من مجموع العمله الصعبه في الخزينة الإسرائيليه.[١٧] كما ويدرك الإسرائيليون أيضا أن اللاجئين هم أصحاب تلك الأملاك التي استولوا عليها وشردوهم منها بالقوه. إن تجاهل هذه الحقائق وإخضاعها لجدل مفاهيمي بهدف تضييع الحقوق واستمرارا في إبقاء الوضع على ما هو عليه .

رغم إختلاف الموقف في التعويض كمبدأ واختلاف التقديرات للأملاك المتروكه والتي تخص اللاجئين ، إلا أن التعويض يبقى محورا للتفكير ومجالا للإجتهاد، حيث قام العديد من الدارسين بمحاولات إلتفافيه على مبدأ التعويض كي يواكبوا التطورات الأخيره وسيتم التطرق إلى بعض الأفكار والإقتراحات التي وردت في دراسات ومقالات سيتم عرضها لاحقا . حيث قدر غازيت في دراسة تعويض الأسره ب ١٠،٠٠٠ دولار في حين أن رشيد الخالدي طالب بدفع ٢٠،٠٠٠ دولار للفرد الواحد ولمليوني لاجيء . أما سري نسيبه ومارك هيلر فقد اتفقا على أن التعويض يعادل مجموعة كلفة استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزه مع إمكانية قبول المقاصه بين ممتلكات اللاجئين واليهود في الدول العربية . ونظرا لمبالغ التعويض الهائله فقد برزت مجموعة توجهات أمريكية تدعو إلى أن يكون التعويض على شكل تدريب مهني أو بنية تحتية وإسكان اللاجئين ومشاريع عمل، وتحسين ظروفهم الحياتيه بدل التعويض النقدي .

وقد تم تعويض المستوطنين الإسرائيليين في سيناء ب ٢٥٠،٠٠٠ دولار لكل أسرة مقابل تركهم مستوطنة ياميت عام ١٩٧٨ ، وكذلك ورد في إتفاق بيلين – إيتان عام ١٩٩٧ وجوب تعويض كل مستوطن يترك مكانه في الضفة الغربية أو في القطاع نتيجة لعملية السلام بمبلغ ٣٠٠،٠٠٠ دولار.

إن الدارس لقرار ١٩٤ يلاحظ بأن التعويض كمحور للحل النهائي ليس بديلا عن حق العودة، وإنما يسير معه جنبا إلى جنب. ومن خلال هذا الربط بين العودة والتعويض فإن الباحث يرى بأنه يمكن صياغة علاقة بينهما على النحو التالي: كلما زاد تنفيذ حق العودة كلما قل مبلغ التعويض، وقل التوطين في أماكن التواجد والعكس صحيح. من خلال هذا التشابك والتعقيد في العلاقة السابقة سيتم مناقشة أوجه الحل الدائم لمشكلة اللاجئين .

لم تلـق فكـرة التعويـض إهتمامـاً كافيـا فـي الجـانب الفلسـطيني، وهـذا نـاتج عـن التفسير الخاطيء ، بأن التعويض هو بديل عن العودة التي يتمسك بها اللاجئون ، لهذا لـم توجد دراسات جادة لهذا الجانب من العلاقة المشـار إليهـا سـابقا ، ممـا جعـل الإهمـال هـو السمه الغالبه على الموقف الفلسطيني والعربي في هذا المجال . في حين أنه عنـد اعتمـاد الفهم القاضي بأن التعويض والعودة مكملان لبعضهما البعض، والإعداد لذلك بشـكل جيـد، نرى بأن التعويض بشكله الحقيقي عاملا في إرباك الخزينة الإسرائيلية، وهذا يوضح سبب رفـض إسـرائيل للتعويـض الفـردي القـائم علـى التقديـر الحقيقـي للمتلكـات والأراضـي، والإصرار الإسرائيلي على التعويض الجماعي من خلال مساهمة المجتمع الدولي.

أن التعويض الكلي للاجئين سواء الراغبين منهم في العودة ، أو غير الراغبين فيها يدخل إسرائيل في مأزق إقتصـادي ومـادي يصعـب عليهـا تجـاوزه . هـذا الإدراك لمعنـى التعويض كان الأساس في التصلب الإسرائيلي في التعامل مـع فكـرة التعويـض ، كمـا أنـه كان الدافع لإغراق التعويض في جدل لا متناهي كـي يشـكل رافعـة لـلرفض الإسـرائيلي . فالأسئلة التي يرددها كثير من الإسرائيليين وغيرهم والتي رددها قبلهم شاريت وغيره مـن سيدفع التعويض؟. ولمن يدفع؟. وكيف؟. وبأية طريقة؟. كل هـذه تعنـي عـدم الجديـة فـي تناول هذا الموضـوع كمحـور للحـل ، بهـدف تضييـع الحقـوق فـي الدرجـة الأولـى، وفتـح المجال في هذه الظروف أمام حملة إسرائيلية جديدة قد تفلح في تحويل الموقف الدولي إلـى إجبار الدول العربية على قبول توطين اللاجئين على أراضيها دونما تعويض ، كما أفلحـت الحملة السابقة في ربط التعويض بالتوطين .

يشكل التوطين نقطة إلتقاء بين الموقف الإسرائيلي والتوجـه الأمريكـي والمنظريـن مـن مختلـف الأطـراف بصفتـه الحـل السـحري لمشـكلة اللاجئيـن. وهنـا يطـرح البـاحث سؤالا":- هل التوطين أقل خطـورة وخسـارة مـن العـودة والتعويـض. إن خـوف إسـرائيل على يهوديتها ووجودها جعلها ترفض حق العودة للاجئين ، وكذلك خوفها علـى إقتصادها وخزينتها يدفعها إلى رفض التعويض ، والتركيز على فكرة التوطين في الدول العربية، أي خارج مناطق سيطرتها وعلى حساب المجتمع الدولي، واستعدادها لتساهم بخبرتها في هذا

المجال، وإن إسرائيل بموقفها هذا ترسم لنفسها دورا مستقبليا في المنطقة حيث اسندت فيه لنفسها دور المخطط ليس للاجئين فقط ، بل لدول المنطقة وتعدت ذلك لتفرض على الدول الغنية عربية كانت أم أوروبيه وحتى أمريكا ، ضريبه باهظة تستنزف إقتصادياتها .

فالتوطين هو قمة المطالب الإسرائيلية ورغم كونه كذلك فهو ليس في يدها ، بل يحتاج إلى موافقة الدول العربية التي ستكون مسرح التوطين ، والرافضه له لغاية الآن (سوريا ، لبنان ، العراق) . مما يؤدي إلى الدخول في مفاوضات متشعبة يؤثر في نتائجها مجموعة عوامل ومتغيرات أكثر مما يعتقد دعادة التوطين . كما أن العودة والتعويض تشكل قمة المطالب الفلسطينية رغم كونها ليست بيدهم. لذلك فإن الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين يقابله رفض فلسطيني وعربي لفكرة التوطين .

علاوة على ما سبق من تشابك فالتوطين يتطلب تعويضا ماليا هائلا قد يلحق الضرر باقتصاد الدول المشاركه فيه ، ومن ضمنهم إسرائيل التي قد يفرض عليها الحل التفاوضي المساهمه المادية كطرف يريد توطين اللاجئين. مما يؤدي إلى عدم استقرار فيها ناتج عن إرباك إقتصادي، لأنه من غير المتوقع حسب ما يعتقد الباحث أن يقبل الفلسطينيون بالتخلي عن حق العودة مقابل تحسين ظروفهم المعيشية في المخيمات ودفع تعويضات رمزيه .

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الفلسطينيين رفضوا مشاريع التوطين منذ الخمسينيات في سيناء والأردن ، ورفضوا مشاريع الدمج التي شرعت فيها وكالة الغوث الدولية . كما أن الأردن الذي بدأ بدمج الفلسطينيين سياسيا قبل توطينهم ، وضم الضفة الغربية وإصدار جوازات السفر الأردنية للفلسطينيين ، تراجع عن الضم والإلحاق وأعلن نتيجة لظروف سياسية عن فك الإرتباط بالضفة. بعد أربعة عقود من إلحاقها . أليس هذا دليلا على أن سياسة التوطين والدمج لا تستطيع الصمود أمام الإصرار الفلسطيني على التمسك بالحقوق؟.

فالحل الدائم يجب أن يحقق الإستقرار والرخاء ويحظى بالقبول. أما الحل المفروض وبأي شكل كان، فلن يكتب له النجاح . والسبب بسيط وهو أن اللاجيء الفلسطيني تخطى مرحلة الطمس ، وإن الدماغ الفلسطيني تحصن ضد عمليات الغسل . فما الذي يمنع اللاجئين من تسمية مواقعهم الجديدة باسم يافا وحيفا وساريس واللد .....الخ؟. وما الذي يمنعهم من المطالبة بحقوقهم فور تغير الظروف والإمكانيات؟!

ثالثا: **أراء في الحل الدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين:**

رغم أن إعلان المباديء "إتفاق أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أجل بحث مشكلة لاجئي سنة ١٩٤٨ إلى مفاوضات الوضع النهائي ، إلا أنه أوجد بيئة لما يسمى بالتفكير العملي لحل مشكلة اللاجئين حلا دائما .وقد نشرت مجموعة من الدراسات والمقالات اشتملت على إقتراحات للحل الدائم. وكذلك كان الحل العملي لمشكلة اللاجئين محور اتفاق بين الإسرائيليين وبعض الفلسطينيين، وبين الإسرائيليين أنفسهم . كما أنه كان موضوع مؤتمرات أشرفت عليه منظمات غير حكومية في كندا ولندن .

فالتفكير العملي الإسرائيلي عبر عنه **شمعون بيريس** وزير خارجية إسرائيل ورئيس حزب العمل الإسرائيل في كتابه شرق أوسط جديد بقوله "إن هذه النعوت مقبول ، منصف، هي أيضا قواعد ينبغي للحل أن يركز عليها ... فالشيء الذي يفرض على طرف معين لا يمكن أن يعتبر حلا أو تسوية ... ينبغي أن يكون الحل منصفا لأن على الحل تحقيق العدل لكل المعنيين ، ولأن الحل المستقر هو وحده الذي يدوم. ولتحقيق هاتين الغايتين لا يمكن للحل أن يكون جائرا للاجئين الفلسطينيين أو للإسرائيليين. ينبغي للحل أن يكون معقولا والسبب أن المعقولية هي شرط مسبق للإنصاف وما لم يكن الحل معقولا فلن نبلغ قط استقرارا دائما وإن الحل المفروض لن يدوم ببساطه "[١٨] ويلخص الحل من وجهة نظره بالاتي :

١.تحسين حالة المخيمات .

٢.توطين اللاجئين في الكونفدراليه الأردنية الفلسطينية.

٣. إستعداد إسرائيل لتقديم خبراتها في توطين اللاجئين وإعداد مخططات دمجهم.(١٩)

فالحل الدائم والمنصف والمعقول من وجهة نظر بيريس هو الحل الذي يحقق الإستقرار لإسرائيل ويحقق استقرار اللاجئين في أماكن تواجدهم، وبهذا فإن بيريس يرى فيه عدم إجحاف بحق اللاجئين وينتظر منهم قبوله.

صدرت دراسة لشلومو غازيت عام ١٩٩٢ عن مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في تل أبيب، وقيمة هذه الدراسة نابعة من كون السيد غازيت جنرالا متقاعدا في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عدا عن كونه صديقا مقربا لاسحق رابين، وشغل منصب مستشارا للوفد الإسرائيلي في المحادثات المتعددة الأطراف لمجموعة عمل اللاجئين. ونشرت هذه الدراسة في آذار ١٩٩٥ عن مركز والبحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة التخطيط الإستراتيجي في نابلس.

أشار السيد غازيت، معتمداً مع إحصائيات وكالة الغوث لعام ١٩٩٢، إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى٧ر٢ مليون نسمه موزعين على مجموعه من الأقطار المحيطة. وتطرق غازيت في دراسته إلى وضع اللاجئين في هذه الأقطار مبينا أن وضع لاجئي لبنان البالغ عددهم ٣٥٠ ألف نسمه هو في غاية الصعوبة بسبب ظروفهم المعيشية القاسية ورفض لبنان لأي حل سياسي ستند إلى توطينهم على أراضيه، بسبب التوازن الطائفي الهش السائد في لبنان. أما لاجئو الأردن فيمثلون حسب وجهة نظر غازيت مشكلة ديموغرافيه للأردن تتطلب التخفيف منها، وهو ما يفترض تشجيع عودة جزء كبير منهم إلى الأراضي الفلسطينية. بينما لا يرى غازيت مشكلة تواجه اللاجئين في سوريا إذ أن عددهم ضئيل في حدود ٤ر٢٪ من عدد السكان مما يسهل عملية استيعابهم.

لا يرى غازيت صعوبة بارزه في استيعاب لاجئي الضفة الغربية والقدس وقطاع غزه، إذ أن هؤلاء اللاجئون مندمجين في اقتصاد السوق المحلي وسيحظون حالما يفقدون

الأمل في العودة إلى بيوتهم في إسرائيل بأولوية التأهيل، ويرى بأنهم بحاجة فقط إلى عملية بناء ضخمه لإخراجهم من المخيمات.

ويشير غازيت إلى أن الموقف الرسمي الفلسطيني على المستويين القيادي والميداني ما يزال غير مستعد لفكرة التوطين في دول الجوار. غير أن الموقف الرسمي الفلسطيني أيضا، يدرك أن عودة اللاجئين إلى أراضي إسرائيل عام ١٩٤٨م، أمر غير عملي، وبالتالي فإن غازيت يتوقع أن يُطالب الفلسطينيون بالعودة إلى حدود عام ١٩٦٧ أي الضفة والقطاع.

وفي مقابل هذا الموقف الرسمي الفلسطيني هناك الموقف الشعبي الذي يتمثل في الإصرار والتمسك بالمطالبة بتجسيد حقهم في العودة إلى منازلهم داخل إسرائيل غير مكترثين بما حدث من تغيرات عل أرض الواقع منذ عام ١٩٤٨. (وهو ما أيدته بقوه نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث عام ١٩٩٨م).

يتطرق غازيت إلى عرض الموقف الإسرائيلي الرسمي من حق العودة ويصفه بأنه مخادع ويتماشى مع رفض المؤسسة السياسية الإسرائيلية لحق العودة إلى حدود إسرائيل أو الاعتراف بهذا الحق على أنه أساسي وعملي. والسبب في ذلك يكمن في أن الإعتراف يعني تحميل إسرائيل المسؤولية ولا يعفيها من ضرورة إيجاد الحلول لهذه المشكلة، ويحرمها أيضا من حق النقض، أو الاعتراض، أو مراقبة جميع العائدين عدى عن الادعاء الإسرائيلي المتواصل بعدم قدرة البلاد الاستيعابية لآلاف العائدين، وهو ما يعنى ضرورة اقتلاع آلاف اليهود ويشكل ضربة للطابع اليهودي لدولة إسرائيل.

تناول غازيت في دراسته التعويض وفق المنظور الإسرائيلي الذي يسعى إلى التنصل من أية مسؤولية تجاه الأضرار التي لحقت باللاجئين، وفي معرض حديثه هذا يشير إلى موافقة بن غوريون الشكلية على مبدأ التعويض لرفض الاقتراح الأمريكي الداعي إلى عودة ٢٠٠ ألف لاجئ، غير أنه في نفس الوقت دعا إلى إنشاء صندوق دولي

يتولى معالجة موضوع التعويض وتشارك به إسرائيل دون تحملها مسؤولية حدوث مشكلة اللاجئين. رغم استغلال إسرائيل عند قيامها لمقدرات الفلسطينيين التي وصلت تقديراتها إلى ملايين الدولارات.

يشير غازيت: في دراسته إلى انسجام وتناغم بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي من مشكلة اللاجئين، كما ورد على لسان مسؤول أمريكي كبير لم يذكر اسمه الذي أشار إلى أن الرئيس الأمريكي نيكسون تعهد في رسالته عام ١٩٧١م، لرئيسة الوزراء غولدامئير، بأن الولايات المتحدة لن تمارس ضغطا على إسرائيل لقبول أي حل لمشكلة اللاجئين يشكل تهديدا لطابعها اليهودي وأمنها.

خلصت غازيت في دراسته إلى أن الحل الدائم المشكلة اللاجئين لا يعتمد على حق العودة ودعي إلى تعاون إشراك الدول العربية في الحل الذي يجب أن يتناول تشعبات وأبعاد المشكلة كافة. وفي هذا السياق يرى غازيت بأن على إسرائيل أن تطالب السلطة الفلسطينية بالتخلي رسميا عن حق العودة وإنهاء عمليات وكالة الغوث في الضفة والقطاع ونقل اللاجئين من المخيمات إلى أماكن سكن عاديه ودائمه، بينما يقترح أن يُصار إلى إعلان إسرائيلي يعترف بالظلم الذي لحق بالفلسطينيين والحاجة إلى تعويضهم على أن يتم ذلك من خلال قرار دولي يحل محل القرار ١٩٤. واقتراح غازيت أنه ضمن هذه الآليه يمكن تحويل ديون مستحقه لليهود على ألمانيا الشرقيه تقدر بـ ٧ – ١٠ مليار دولار بواقع ١٠،٠٠٠ دولار للعائلة الواحدة مع التركيز على بناء المساكن والتدريب المهني ومشاريع إقتصاديه ذات عماله مكثفه. وإذا ما رفض الفلسطينيون هذه المقترحات يوصى غازيت بتأجيل المحادثات المتعلقة باللاجئين إلى ظروف أكثر ملائمة.

برزت في الجانب الفلسطيني إقتراحات ومقالات تنسجم مع التفكير العملي حيث نشر **رشيد الخالدي** مقاله بعنوان "Refugee problem: A Possible Solution" ويقترح فيه صيغة لحل مطالب اللاجئين على الأسس التالية :

١. تعترف إسرائيل بمسؤوليتها الخلقيه عن نشوء مشكلة اللاجئين ، وهذا الإعتراف ليس مجرد بيان سياسي بل يتعداه إلى آلية تثقيف الجيل الجديد بإشراف الدولة .

٢. تقبل إسرائيل من حيث المبدأ بحق الفلسطينيين وأسلافهم في العودة إلى منازلهم ، مقابل أن يعترف الفلسطينيون بأن هذا الحق لا يمكن أن يمارس واقعيا داخل إسرائيل ، وسيكون عليهم ممارسته في دولة فلسطين ، وفي أية حال، وكجزء من هذا المفهوم يجب أن تستوعب إسرائيل في المنطقة الخاضعة لسيطرتها عدة عشرات من الآلاف من اللاجئين ، وخصوصا أولئك الذين لديهم أقارب داخل إسرائيل .

٣. ينبغي التمييز بين التعويضات لأولئك الذين لن يسمح لهم بالعودة . والتعويض لأولئك الذين فقدوا ملكيتهم عام ١٩٤٨ ، بافتراض أن معظم اللاجئين غير قادرين على العودة لذلك فإن التعويض كما يقترحه يتراوح بين ٩٢ مليار دولار و ١٤٧ مليار دولار ويقترح أن يعطي كل لاجيء مستحق أو ذريته ٢٠٫٠٠٠ دولار لمليوني لاجيء.

٤. حق الإقامة في الدولة الفلسطينية وحمل جواز سفرها وهذا الحق يشمل جميع الفلسطينيين على أساس إعلان الإستقلال .

٥. يُمنح الفلسطينيون الذين اختاروا البقاء في الأردن خيار إمتلاك حقوق المواطنه الكامله، أو حقوق محدوده كمواطنين في الجزء الفلسطيني من الكونفدراليه الأردنية الفلسطينية. أما الفلسطينيون في لبنان فإنهم يؤثرون مباشرة في التوازن الداخلي اللبناني، التوازن الطائفي، لذلك يمنحون خيار العودة إلى الدولة الفلسطينية أو العودة إلى الجليل، أو جواز سفر فلسطيني يساعدهم على العمل والسفر، أو الإقامة الدائمة في لبنان . وينطبق ذلك على الفلسطينيين في سوريا.(٢٠)

يرى الباحث أن هذه الصيغة تجعل حل مشكلة اللاجئين رهنا بنتائج تفاوض متشعب مع الأردن حول الكونفدراليه، وكذلك مع لبنان وسوريا للحصول على تغيير

موقفها من رفض توطين اللاجئين على أراضيها، علاوة على أن إسرائيل سترفض استيعاب اللاجئين وفق ما تقرره هذه الصيغة على أراضيها. وهذا يعنى زيادة تعقيد المشكلة في المدى المنظور وليس المساهمة في حلها.

جاءت هذه الإقتراحات على أرضية إعادة قراءة قرار ١٩٤ والإقرار بمحدوديته وقصوره عن إيجاد الحل بعد نصف قرن من صدوره ، وخصوصا في مجال العودة . وفي هذا الفهم يتفق الخالدي مع **زياد أبو زياد** عضو المجلس التشريعي "الذي ميَّز بين حق العودة كمبدأ وتنفيذه. وفيما يختص بقرار ١٩٤ اعتبر أن من حق الفلسطينيين أن ينعموا بمبدأ حق العودة إلى فلسطين كحق قومي دون أن يعودوا إلى قراهم ومساكنهم وبلداتهم في فلسطين عام ١٩٤٨ ".[٢١]

بعد **إتفاق مارك هيلر وسري نسيبه** على أنه يستحيل تطبيق القرار رقم ١٩٤ بصورة واسعة . حيث اعترف المجلس الوطني بذلك ضمنيا عندما وافق على إعلان إستقلال فلسطين في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨. "وهو يرتكز فعلا على قرار مجلس الأمن ١٨١ الذي تم التصويت عليه عام ١٩٤٧. والذي كان يطالب بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية . هذا ، وإن قبول الأول يستبعد منطقيا تنفيذ بند العودة الذي يتضمنه القرار رقم ١٩٤".[٢٢]

ويقول الكاتبان "أن أكثرية لاجئي سنة ١٩٤٨ أصبحت اليوم في عداد الأموات ، لكن لو أنه وجب تطبيق أحكام هذا القرار على فروعهم كما على الأحياء منهم وعلى أولادهم ، فقد نشهد حتما فقدان إسرائيل لطابعها اليهودي.[٢٣] استنادا إلى هذا الفهم فقد عرض هيلر ونسيبه خطه فلسطينية – إسرائيليه جديده لمعالجة مشكلة اللاجئين على النحو التالي :

"١. أن تكون الدولة الفلسطينية الجديده مستعده لاستيعاب ما بين ٠٠٠ر٧٥٠ إلى مليون عائد معظمهم من سكان المخيمات .

٢. يمنح الفلسطينيين الذين يرغبون في البقاء حيث هم الجنسية والحقوق السياسية في الدول المضيفة من دون الإنتقاص أبدا من الحقوق والامتيازات التي ينعم بها الفلسطينيون في دولتهم ويجب منح الجنسية الفلسطينية لكل الفلسطينيين وبغض النظر عن مكان إقامتهم بما في ذلك أولئك الذين هم مواطنو إسرائيل .

٣. رفض المزاعم بأن عودة مليون لاجيء إلى المناطق المحتله غير ممكن تقنيا ... في الوقت الذي تدعو حكومة الليكود إلى إستيطان ثلاثة أرباع مليون مهاجر في الضفة .

٤. إن اختيار عدد محدود من العائدين لقبولهم في إسرائيل يجب أن يتم على أسس إنسانية والنظر في كل مسأله فرديه على حده .

٥. تأليف هيئة دوليه من المخمنين لتقدير قيمة الممتلكات الفلسطينية المهجوره، وتحسب على أساس تكلفة توطين الفلسطينيين في المناطق المحتله . وربما أيضا قيمة الممتلكات اليهودية في الدول العربيه.

٦. يربط الكاتبان بين الوجود المستقبلي والدائم للمستعمرات اليهوديه في المناطق المحتله وبين عودة عدد محدود من الفلسطينيين إلى إسرائيل ، إذا يجب رفض إعتبار هذه العلاقة تبادليه . فالعائدون إلى إسرائيل سيعيشون تحت الحكم الإسرائيلي ، في حين أن المستوطنين سيمضون في اقتناء الجنسية الإسرائيليه وستمنح المستوطنات قسطا من الإستقلال الذاتي .

٧. يسمح للملاكين اليهود في الدوله الفلسطينية المستقبليه سواء كانت أملاكهم تعود إلى عام ١٩٤٨ أم بعدها بالتقدم للحصول على الجنسية الفلسطينية والعيش في

الدوله الفلسطينية إذا رغبوا في ذلك. ويجب عدم الحد من تملك اليهود للممتلكات في الدوله الفلسطينية المستقبليه".(٢٤)

يلاحظ الباحث أن الكاتبان في الصيغة السابقه إتفقا على أن:

- العودة هي للاجئين سكان المخيمات فقط . وهذا يتنافى مع التعريف الفلسطيني للاجيء ويحصر اللاجئين في المخيمات ويلغي كل شخص يسكن خارجها .

- ربط تقدير قيمة ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين بتقدير قيمة ممتلكات اليهود في الدول العربية مقدمه لمقاصة (معادلة)، هنا يتجاهل الكاتبان أن مشكلة أملاك اليهود هي مشكلة ثنائيه بين إسرائيل والدول العربية، وليس للفلسطينيين علاقه بها.

- ديمومة وثبات المستوطنات رغم عدم شرعيتها، وهذا يناقض القرارات الصادرة عن الجمعية العامه التي لم تعترف بشرعية المستوطنات، وقرارات مجلس الأمن التي تطالب بوقف الإستيطان .

- حرية التملك اليهودي في الدولة الفلسطينية مسموحه، في حين أبقت الخطة حرية التملك الفلسطيني في مناطق السيطره الإسرائيليه مغلقه .

ناقش **كيفن مكارثي** في دراسة مقدمه إلى مؤسسة راند الأمريكية إمكانية ممارسة حق العودة في ظل القدرة الإستيعابية الإقتصاديه للضفة الغربية وقطاع غزه تحت عنوان "قضية اللاجئين: رؤية" إذ اعتبر أن القدرة الإقتصادية للضفة والقطاع ستكون عائقا أمام عودة اللاجئين، ونظرا لأن القدرة الإستيعابية للضفة الغربية وغزه محدوده جدا ، فإن نسبة قليله من الفلسطينيين الذين يعيشون حاليا خارج فلسطين الإنتداب يكونوا قادرين على العودة . وأشار مكارثي إلى أن عودة اللاجئين دون تحسين ظروفهم الحياتيه لا تقدم إجابة طويلة المدى على قضية اللاجئين، لذلك فإنه يرى أن

العودة يجب أن تستند إلى توفير الفرصة الحقيقية للعائدين لتحسين نوعية حياتهم ، والتشديد على إعادة تسكين اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات في ظروف صعبة للغاية خارج هذه المخيمات ، على أن يشمل ذلك الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزه أكثر من التشديد على إعادة اللاجئين إلى فلسطين الإنتداب .

يرى مكارثي أن للولايات المتحده ودول متطوره أخرى دورا في عملية استيعاب اللاجئين ، إضافة إلى ممارسة ضغوط على الكويت وليبيا بعدم طرد الفلسطينيين. والسماح بدمجهم اقتصاديا ، وكذلك عدم تشجيع الفلسطينيين والإسرائيليين على المطالبة بالتعويض عن الأراضي والممتلكات .

واعتبر مكارثي بأنه ليس هناك حل نهائي يبدو محتملا في المدى القصير. لذلك فإنه يتوقع أن سيناريو الحل هو عبارة عن إتفاق فلسطيني إسرائيلي بإعادة توطين اللاجئين ، وإن عدد اللاجئين الذين سيعودون سيتوقف على التقدم بإتجاه التنمية الإقتصادية في الضفة الغربية وغزه . وكذلك فإن الإتفاق حسب توقعات مكارثي سيشتمل على صيغة تتضمن الأمل بالعودة على المدى الطويل بناء على الأوضاع الإقتصادية.[٢٥]

عرضت **دونا أرست** في دراستها المقدمه إلى مجلس العلاقات الخارجيه الأمريكي عام ١٩٩٧ "أن حلا دائما وقابلا للتطبيق للصراع العربي الإسرائيلي ، يتوجب أن يتضمن منح المواطنه للاجئين الفلسطينيين في إطار إقليم الشرق الأوسط".[٢٦] ومن أجل تحقيق ذلك الحل فقد أشارت دونا أرست إلى أربعة مباديء وهي:

- عند تناول مسألة اللاجئين يجب التفكير في المستقبل وتجاوز الماضي .
- المشاركة الإقليمية في الحل بدعم عالمي .
- إعتراف متبادل من كلا الشعبين بحق المواطنه والدولة والبقاء.
- العلاقات الطبيعة هي معيار السلام.[٢٧]

وآلية تحقيق هذه المباديء وضعتها الكاتبه في خطة من أربع مكونات هيكلية وهي كالاتي:

"١) أهداف استيعابية:

ترى الكاتبه ، أن أطراف مفاوضات معاهدة السلام النهائية التي تضم إسرائيل والسلطة الفلسطينية ، والأردن، ومصر، وكذلك سوريا، ولبنان إذ من المؤمل اشتراكهما ، ودول عربية أخرى ، بالإضافة إلى أي دولة غربية تستعد للمشاركة، ستستوعب أقصى عدد ممكن من عائلات اللاجئين على أن لا تسبب اختلالا ديموغرافيا وسياسيا، أو إقتصاديا فيها، أو في الدول المجاورة . بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزه التي ستستوعب الجزء الأكبر فإن الكاتبه تنصح بأن يتم الإستيعاب بشكل موجات تدرجيه على مدى سبع سنوات ، ابتداء من توقيع معاهدة السلام في أيار ١٩٩٩ وخلال هذه الفترة الإنتقاليه يفسح المجال لتوفير خدمات المساكن والوظائف والبنى التحتيه لتجنب حالة الفوضى لأن التدفق السريع للاجئين سيقوض الإستقرار فيها .

٢) الخيار ، التعويض ، وجواز السفر (الجنسية)

سيمنح الفلسطينيين خيارا مكتوبا ، لخيارات السكن والتعويض المتوفره في دول المنطقة أو في مناطق السلطة الفلسطينية (بمعزل عن وضعها القانوني)، أو في أرض أجدادهم أذا ما انطبقت عليهم المعايير التي سيتم وضعها. وسيتوجب على كل عائله أن تحدد أفضلياتها السكنية خطيا ، ولن يتم إجبار أي شخص على السكن في أي مكان ضد رغبته . وحرية القبول واستلام التعويضات من قبل المستحقين ستؤدي إلى نتائج دائمة على شكل استقرار سياسي واقتصادي . فأما الذين لن يعودوا إلى إسرائيل، وبغض النظر عن مكان سكناهم ، فإنهم سيمنحون جواز سفر

فلسطيني يمكنهم من زيارة الضفة الغربية وغزه والعمل فيها ، إذا اختاروا ذلك . وهذا ينسجم مع إعلان الإستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨ .

٣) الجنسية وإعادة التأهيل:

وتضيف الكاتبه بأن الذين لا يتم استيعابهم في الضفة وغزه ، سيمنحون المواطنه والحماية الكامله لحقوقهم الإنسانية في جميع الدول التي تستوعبهم بما في ذلك إسرائيل، وسيكون لهم الحق في الجنسية المزدوجه (إزدواجية المواطنه إذا ما أصبحت المناطق دوله مستقله). وكما سيحصل اللاجئون الذين أعيد توطينهم على خدمات تأهيليه بضمنها الصحة، والتعليم، والتدريب الوظيفي بغية تشجيع إندماجهم الإجتماعي والسياسي والإقتصادي الكامل .

إن خدمات إعادة التأهيل سيتم تمويلها للتنمية على شكل منح تعطى للبلدان على أساس استعدادها لاستيعاب الحد الأقصى الممكن من اللاجئين ، وسيتم إدارتها بمساعدة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظمات الإغاثة الحكومية .

وترى الكاتبة أن هذا الدعم سيلعب دورا حاسما في الإنتقال إلى المواطنه الحقه ، رغم أن اللاجئين وعلى مدار ثلاثة أجيال رفضوا الإندماج "الإستيعاب" في غالبية الأماكن التي سكنوها .

٤) جهات صنع القرار المؤقته:

لتسهيل عملية تحديد أرقام العائدين، وإختيارات السكن، ومكافأت التعويض والتأكد من عدالتها تدعو الكاتبه إلى تشكيل أربع جهات مؤقته وهي:

١- لجنة سكان مشتركه
٢- محكمة تعويضات
٣- لجنة إعادة توطين
٤- محكمة إستئناف

- يتم التخلص من الجهات السابقه الذكر بمجرد إنتهاء أعمالها واتخاذ قراراتها التي قد تستغرق عقدا من الزمن . وبهذا ستستنفذ الإدعاءات حيال الملكية والتعويض ويطوي معها موضوع اللاجئين."[٢٨]

عرض سلمان أبو سته في دراسة بعنوان "حق العودة للفلسطينيين ، قانوني ، مقدس وممكن أيضا "[٢٩] إمكانية ممارسة حق العودة من خلال دراسة الطبيعة الديموغرافية للإسرائيليين والسكان الفلسطينيين في أراضي عام ١٩٤٨ . وأشار في دراسته إلى أن إسرائيل مقسمه إلى ٣٦ إقليما طبيعا ويعيش ٧٠٪ من اليهود يعيشون في ٧ أقاليم منها فقط، لذا فإن ٨٠٪ من اليهود يعيشون في ١٢٪ من مساحة إسرائيل وتعادل ٢٤٥٨ كم ، أي بزيادة مقدارها ٨٤١ كم ٢ عن مساحة الأراضي المملوكه لليهود أيام الإنتداب البريطاني ويتركز هذا التواجد في منطقة السهل الساحلي حول تل أبيب وطريق تل أبيب القدس ومنطقة حيفا . ويشاركهم فيها ١١٪ من الفلسطينيين. كما أن ٢٠٪ من اليهود الباقين يعيشون في عشر مدن ريفيه غير متلاصقه. في حين أن الفلسطينيون في إسرائيل يعيشون في ٢٦ إقليم يشاركهم في ١٣ إقليم منها ٣٠٪ من اليهود.[٣٠]

واستنتج أبو سته أن معظم مساحة إسرائيل ذات كثافة سكانية يهودية منخفضه وتكاد تكون معدومه في الجنوب أي منطقة النقب. ويقترح أن تكون عودة اللاجئين من غزه والأردن إلى الجنوب ، ومن لبنان وسوريا إلى الجليل . ويرى أبو سته أن هذا النموذج يسمح بإنتقال سكاني سهل ومعقول وبموجبه تكون الكثافة السكانية الجديده ٢٥٨ شخص/كم٢، ويمثل حدا أدنى لازاحة السكان في إسرائيل، وأقل حد من التكلفة الإقتصادية بسبب عودة اللاجئين إلى العمل في الزراعة مما يحقق زيادة مشاركة قطاع الزراعة في النمو الإقتصادي للبلد.[٣١]

وعرض أبو سته لفكرة التعويض مشيرا بأن الأوطان لا تباع ، وقال بأن التعويض يدفع عن كل ممتلكات اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة. وأما الراغبين فيدفع لهم تعويض عن الخسارة أو الضرر، وأكد أن التعويض ليس بديلا للعودة.[٣٢]

واعتمد أبو سته على تقديرات هداوي عن خسائر الفلسطينيين والمقدرة بـ ٥ر٧٤٣ مليون جنية بأسعار ١٩٤٨ والتي تقترب من تقديرات يوسف الصايغ والمقدره بـ ٧٥٦ مليون جنيه. واعتبر النتيجة التي توصل إليها هداوي تعادل اليوم ١٣٠ بليون دولار بأسعار ١٩٩٣ وأضاف إليها الخسارة في الرأسمال البشري ليصبح حسب تقديراته ٢٠٨ بلايين دولار. وعندما أضاف التعويض عن المعاناه التي تم احتسابها على أساس تعويض ألمانيا لليهود يصل الرقم ٢٤٠ بليونا عام ١٩٩٣م.[٣٣]

أما **سليم تماري** عضو الوفد الفلسطيني في مجموعة عمل اللاجئين فإنه يرى أن الفكرة التي تفيد أن من شأن التحسينات في أوضاع حياة اللاجئين تؤدي إلى إضعاف إرادة النضال من أجل حقوقهم التاريخية مغلوطة. ويقول بأن النتيجة النهائية كانت هجرة فردية على نطاق واسع إلى الغرب واليوم يتبنى الفلسطينيون الفكرة القائله إن اللاجئين في مخيمات الدول المضيفة يجب أن يكونوا مؤهلين لتحسين مستويات معيشتهم، وتلقي الخدمات، والإمتيازات التي يحظى بها مواطنو تلك الدول الدائمون.[٣٤]

ويرى تماري أن اللاجئين الذين انتقلوا إلى خارج المخيمات واندمجوا في حياة المجتمعات التي يعيشون فيها كان خيارا فرديا حرا وغير مفروض على اللاجئين . ويقول أن في الضفة الغربية وقطاع غزه ينبغي أن يكون تفكيك مخيمات اللاجئين أمرا خاضعا لاتفاق متبادل بشأنها ومقبولا لدى اللاجئين أنفسهم، ولا يفرض فرضا بشروط إسرائيل الخاصة بعدد اللاجئين الذين يسمح لهم بالعودة . وفي الدول المضيفة يرى تماري بأن يكون أي تغيير في وضع المخيمات خاضعا لوضعها القانوني والمدني داخل الدول المضيفة وذلك فقط بعد أن يحصل سكانها على خيار العودة إلى الوطن أو التوطين.[٣٥]

ومع أنه يؤكد أن قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة وقرار رقم ٢٣٧ الصادر عن مجلس الأمن، هما الإطار القانوني الملائم لمعالجة قضايا اللاجئين والنازحين فإنه من غير المجدي حسب وجهة نظره تكرار هذه الوثائق كتعويذه سحريه ، فطبيعة المفاوضات تتطلب إعادة فحص هذه القرارات وتفعيلها على نحو عملي.(٣٦)

يرى تماري أيضا، بأن حق العودة هو حق جماعي على أن تكون ممارسته طوعية وقائمة على الإختيار الفردي . ولتسهيل استيعاب اللاجئين العائدين ولضمان اندماجهم الإقتصادي والإجتماعي الملائم في المجتمعُ (يقصد هنا العائدين إلى مناطق السلطة) فإنه يرى وجوب إنشاء وزارة استيعاب.(٣٧)

وكذلك يرى أنه في مقابل الموافقة الفلسطينية والعربية على استيعاب معظم اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزه والدول العربية المضيفة؛ فإن على إسرائيل أن تستوعب داخل مناطقها عددا محددا من اللاجئين . كما ويجب دفع تعويض ملائم لجميع اللاجئين الذين اختاروا العودة ولأولئك الذين اختاروا التوطين. ويضيف تماري أنه يجب أن يقام صندوق لتعويض اللاجئين الفلسطينيين ويطلب من المجتمع الدولي المساهمة في هذا الصندوق . وتدفع التعويضات من خلال:

- صندوق جماعي يعهد إلى السلطة الفلسطينية به لتنمية بنيتها التحتيه والتسهيلات المخصصة للمساعدة في استيعاب اللاجئين العائدين .

- صندوق عائلي يدفع للاجئين تعويضات على قاعدة المطالب الفردية.(٣٨)

أما بخصوص وكالة الغوث "UNRWA" فإنه يرى ضرورة استمرارها في تأدية خدماتها، وأن تتم تصفية عملياتها بالتدريج بعد حل وضع ساكني المخيمات من خلال ممارسة حقهم في العودة أو التعويض، مع استيعاب موظفي الوكالة في القطاع العام . ويرى كذلك ضرورة نقل أرشيف الوكالة إلى الأرشيف الفلسطيني.(٣٩)

وفي إطار عمل **المنظمات غير الحكومية** تم عقد مؤتمرفي كندا من ٨ - ١٩٩٧/١٢/٩ لمناقشة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ومؤتمر لندن في شهر آذار ١٩٩٨ حيث أبدى الوفد الفلسطيني تمسكا شديدا بقرار ١٩٤ . الأمر الذي أكده **داوود بركات** منسق المفاوضات الثنائية والمتعددة في دائرة شؤون اللاجئين في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٣.

وتناولت **وثيقة سوندرز** الصادرة عن المؤتمر الذي نظمته جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة ومركز حل النزاعات والتفاوض المنعقد في المدة ما بين ١٥ - ١٩ تموز عام ١٩٩١ "بعنوان إطار عملية جماهيرية التوجه نحو علاقة فلسطينية - إسرائيلية سلمية"

Framework for a peace process toward a peaceful Israeli-Palestinian Relationship

وكان هارولد سوندرز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية السابق منسقا للجلسات التي شارك فيها من الجانب الفلسطيني ممدوح العكر ، رحاب العيساوي ، وبيرنارد سابيلا، وحنا سنيوره، ونبيل شعث. ومن الجانب الإسرائيلي ، موشي عميراف عضو سابق في اللجنة المركزية لحزب الليكود ، غيورا فورمان جنرال احتياط رئيس أركان سلاح الجو الإسرائيلي السابق ، وشلومو الباز رئيس مركز الشرق للسلام ، وموشيه ماعوز، استاذ في الجامعة العبرية ، وجاليت حران وعوديد مجيدو كولونيل احتياط وعضو مركزية حزب شينوي . وقع الوثيقة المشاركون والمراقبون وكذلك ممثل منظمة التحرير على تزكية الوثيقة كأساس للحوار المستقبلي بحثا عن السلام . وتتكون الوثيقة من أربعة عشر بندا يتناول البند التاسع منها مسألة حق العودة بالنص التالي:-

أ. إن دولة فلسطين هي دولة جميع الفلسطينيين أينما كانوا ، ويمكنهم العودة لها متى شاؤوا.

ب.تقوم دولة فلسطين بتنظيم عودة الفلسطينيين إليها حسب خطة طويلة الأجل لإستيعابهم.

ج.إجراءات عودة الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى موطنهم في إسرائيل، أو الذين يرغبون في تلقي التعويض عن ممتلكاتهم ستخضع للتفاوض في عملية السلام ، ولا يتوقع عودة كافة الفلسطينيين إلى موطنهم مرة واحده.

د.إجراءات التعويض عن ممتلكات (اليهود الذين تركوا البلاد العربية) ، تبحث في المفاوضات . ويشير الباحث إلى أن الوثيقة لم تحدد مع أية جهة ستكون المفاوضات في هذا المجال .

وتناول البند العاشر موضوع اللاجئين حيث أشار المجتمعون إلى إن تأهيل وإعادة تدريب وتوطين اللاجئين الفلسطينيين سوف يحتاج إلى مساعدات إقتصادية كبرى ، ويشمل ذلك أيضا إتاحة فرص الحياة والعمل لهم كمواطنين مقيمين في دولة فلسطين أو في الدول العربية التي يعيشون فيها حاليا .

وقد كانت مشكلة اللاجئين إحدى النقاط التي تم التفاهم بشأنها في "**وثيقة عباس بيلين**" (**أبو مازن محمود عباس** عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، **ويوسي بيلين** وزير سابق في حكومة حزب العمل ومستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين).

وشارك في صياغة الوثيقة من الجانب الإسرائيلي:

١. يوسي بيلين.
٢. البروفسور يائير هيرشفيلد أحد أهم مفاوضي مباحثات أوسلو وواضعي إتفاقياتها.
٣. الدكتور رون بونداك مؤرخ ومستشرق في معهد ترومان .
٤. الدكتور يوسي الغور باحث أكاديمي .
٥. المستشار نمرود نوفاك مستشار سياسي لشمعون بيرتس .
٦. أوري سافير أمين عام سابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية .
٧. دان زلدمان خبير الشؤون القانونية .
٨. إسحاق رلتر من الجامعة العبرية .

ومن الجانب الفلسطيني:

١. محمود عباس "أبو مازن"
٢. الدكتور أحمد الخالدي
٣. حسين الأغا.
٤. الدكتور سري نسيبه.
٥. حسن عصفور أحد مفاوضي أوسلو.
٦. مهدي عبدالهادي مدير المركز الأكاديمي الفلسطيني للدراسات الدولية "باسيا".
٧. البروفيسور بيرنارد سابيلا.

الراعون والمراقبون:

١. ستفن أندرسون وزير خارجية السويد الأسبق .
٢. جان بيركولان مستشار القانون الدولي في جامعة زايمر الفرنسية .

٣.لوسيان شمنغوي أخصائي القضاء مندوبا عن وزارة الخارجية الفرنسية .

٤.رولان دوبرتان مستشار علوم الدولة في وزارة الخارجية الفرنسية .

٥.حسيب الصباغ رجل الأعمال الفلسطيني (الذي تولى تغطية نفقات وتنقلات الوفود في العواصم الأوروبية المختلفة .

عقدت الإجتماعات على فترات متلاحقه استغرقت أكثر من عام ونصف عقد خلالها أكثر من عشرين إجتماعا سريا في كل من القدس، وقبرص، وامستردام، وأوسلو، ولندن، وأثينا، وباريس. وقد تم بلورة بنود الوثيقة تلك التي عقدت يومي ١٣ و ١٤ أيار ١٩٩٥ في مقر المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI) في باريس بحضور مراقبين عن وزارة الخارجية الفرنسية وأنجزت بشكلها النهائي في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول ١٩٩٥ .

تتكون الوثيقة من سبع عشرة صفحة ، إضافة إلى ثلاث ملاحق تتضمن خمس خرائط تفصيلية بالتعديلات التي أدخلت على حدود عام ١٩٦٧م، وعلى حدود بلدية القدس الكبرى المنصوص عليها كعاصمة أبدية لإسرائيل، إلى جانب حدود بلدية القدس العربية المستحدثة (أبو ديس وجوارها) كعاصمة إدارية يطلق عليها اسم "القدس" وخارطة تتعلق بحدود المستوطنات ذات الكثافة السكانية، وأخرى بمصادر المياه المشتركه.

وتحتوي الوثيقة على ما يلي:

بند يتعلق بالمباديء العامة وآخر يتعلق بمدينة القدس . وبند يعالج موضوع اللاجئين. ورابع يتناول المرتكزات القصوى للدولة الفلسطينية. وبند يتعلق بمصادر المياه المشتركة، وآخر يتعلق بشبكة العلاقات العامة. وبند يتعلق بالقضايا العالقة

كالأماكن المقدسة ، والأمن والإعتراف المتبادل ، وترسيم الحدود ، وفترة اختبار النوايا.

أكدت مقدمة الوثيقة على إقرار الطرفين بأن اتفاقية أوسلو (١) وأوسلو (٢) هما الأساس الذي يقوم عليه الحل النهائي المحدده معالمه في هذه الوثيقة. وإن التنفيذ الكامل لما ورد فيهما من بنود وفق المراحل المحددة يلغي أية تبعه لاحقه تتعلق بالأراضي أو السكان أو اللاجئين أو الممتلكات ، ويشكل إلتزاما من قبل الطرفين بحل دائم يطوي بشكل نهائي نزاعاتهما ، وما ترتب عليه من قرارات عربية أو إقليمية أو دولية بما في ذلك القرارات ذات الشأن الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات المتخصصة المنبثقة عنهما . ويلتزم الطرفان بمحاربة كل وسائل العنف والعنف المضاد كما يلتزمان بزرع الثقة في فترة اختبار النوايا التي تمتد من عشرة أعوام كحد أدنى (٢٠٠٧م) إلى عشرين عاما كحد أقصى (٢٠١٧ م) ، تترسخ خلالها شبكة العلاقات القائمة على الثقة والتعاون المشترك والسلام الدائم بين الشعبين.

وبعد أن تناولت الوثيقة موضوع القدس والمستوطنات في بنديها الثاني والثالث ، جاء البند الرابع ليتناول موضوع اللاجئين: فيما يتعلق بموضوع اللاجئين والنازحين فإنه ينبغي أن تحل هيئة دولية جديدة محل وكالة الغوث الحالية "UNRWA" لتتولى عملية إعادة تأهيل اللاجئين والنازحين وتأمين إستيعابهم في دول وأماكن إقامتهم الحالية، والعمل على تطوير أوضاعهم الحياتية والإجتماعية وامتصاص أعدادهم في الحياة اليومية للمجتمعات التي يعيشون في محيطها ، وتتكفل حكومة حزب العمل بالتعامل ثنائيا مع الدول المعنية ومع الأطراف الدولية الراعية دونما صخب أو ضجيج، وبما لا يشكل احراجا للسلطة الفلسطينية ، وبممارسة الضغوط الكفيلة بإنتزاع المواقف الدولية الداعمه لهذا الهدف والتعامل مع الدول المضيفة بما يضمن إغلاق هذا الملف ببطء بعد أن يتم تهيئة كافة الظروف التي تعطي لهؤلاء حق المواطنه حيث يقيمون.

أما فيما يتعلق بدخول هؤلاء "اللاجئين" إلى أراضي السلطة الفلسطينية فإن لهذه الأخيرة حق إصدار تصاريح الدخول المؤقته، وتأشيرات الزيارة اللازمة بغرض زيارة ذويهم المقيمين ، شريطة أن لا يمنح هؤلاء حق المواطنة في حدود أرض السلطة ، وإنما يحق منحهم حق الإقامة المؤقته المحددة التي تمنح للزوار من الرعايا الأجانب (ولإسرائيل حق المساءلة في أية حاله يشتبه فيها دون تحفظات) وذلك بهدف عدم الإخلال الديموغرافي في المنطقة أو زعزعة إستقرارها السياسي، ويتعهد الجانب الفلسطيني بالتعاون المطلق في هذا الشأن ، وتعتبر الأرقام الوطنية السارية حاليا والممنوحة للرعايا المقيمة في مناطق السلطة الفلسطينية حتى تاريخ وضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ هي المرجعية الرسمية لأي تجاوز قد يقع بعد دخولها حيز التنفيذ .

وفي البند السابع من الوثيقة مباديء عامة ورد النص التالي "اللاجئون" إضافة إلى ما اتفق عليه بشأنهم ستقدم إسرائيل المساعدات المالية كغيرها للعمل على استيعابهم حيث يقيمون وهي غير ملزمة بمبدأ حق العودة .

كما تم عقد إتفاق بين يوسي بيلين عن حزب العمل ، **وإيتان** عن حزب الليكود لتحديد حجم الإتفاق والإختلاف فيما بينهم تحضيرا للبحث المستقبلي مع الفلسطينيين حول الحل الدائم، وكان إتفاقهم متناقضاً مع ما جاء في إتفاقية بيلين أبو مازن المشار إليها أعلاه، وتضمن إتفاقهم بشأن اللاجئين كما جاء في البند رقم هـ من الوثيقة ما يلي:

١. سيتم الإعتراف بحق دولة إسرائيل في منع دخول لاجئين فلسطينيين لداخل المناطق التي تخضع لسيادتها .

٢. سيتمتع الكيان الفلسطيني بصلاحيات لاستيعاب أي إنسان ضمن حدوده حسب رأيه.

٣. إستيعاب سكان إضافيين في مناطق الكيان الفلسطيني سيتم تحديده وفقا لاعتبارات أمن النظام الجماهيري ولأسباب إقتصادية لمدة ١٥ سنة، وعدد الداخلين في كل سنة سيتم تحديده بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية . وإجراء دخول سكان للكيان الفلسطيني والقيود المفروضة على هذا الدخول سيتم بحثها في المفاوضات على الحل الدائم .

٤. ستقام منظمة دولية التي ستشارك بها إسرائيل بصورة مهمة، والتي تهدف لتمويل ولتحقيق خطط لتعويض وتأهيل اللاجئين في أماكنهم ، والمنظمة ستبحث أيضا دعاوي إسرائيل لتعويضات اللاجئين اليهود من الدول العربية .

٥. ستؤهل إسرائيل والسلطة الفلسطينية كل في مجالها ، اللاجئين على أساس تفكيك وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة ، والغاء مكانة اللاجيء ، وتوفير سكن وعمل بمساعدة دولية .

٦. ستواصل إسرائيل سياساتها بصدد توحيد عائلات حسب المعايير الحالية لجمع الشمل.

دراسات ميدانية سابقة:

من خلال مراجعة الباحث لما تم نشره من دراسات ميدانية متعلقة بموضوع الرسالة وحدودها الجغرافية، وجدَ أنه تم إجراء دراسة ميدانية قام بها السيد ناجح جرار عام ١٩٩٢ بإشراف الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية "باسيا" ، في مخيم بلاطه ومخيم الفارعة القريبين من نابلس. بعنوان "الظروف المعيشية في مخيمات الضفة الغربية" ، ومن خلالها حاول الباحث الإطلاع على واقع اللاجئ الفلسطيني الاقتصادي والسياسي من خلال التعرف على هذا الواقع قبل اللجوء وبعده. وقد تم إجراء الدراسة على عينه عشوائية حجمها ٥٪ من الوحدات السكنية في المخيمين وكان مجموع العينة ١٤٢ وحده سكنية، وجمع الباحث المعلومات من رب الأسرة وكل شخص فوق الثامنة

عشر من عمره . وهدفت دراسة جرار إلى التعرف على الأسباب التي جعلت اللاجئ يتمسك بالعيش في المخيم رغم أنه يرفض تسميته بلاجئ ، وألقت الضوء على الفعاليات والتوجهات السياسية لمواجهة تلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالمخيمات .

وأشارت نتائج دراسة السيد جرار إلى أن اختلاف ظروف اللاجئين قبل الهجرة تؤدي إلى اختلاف توجهاتهم في الحلول الملائمة . وكذلك فإن مدى مشاركتهم في النضال تنعكس على توجهاتهم . وفيما يتعلق بالاتجاهات نحو الحل الحقيقي فقد كانت النتائج كما عرضها جرار في جدول رقم ١١ ص ٢٤٠ إلى أن ٤ر٤٤٪ من الذين أجريت عليهم الدراسة تطالب بالعودة ، لذلك فقد قفز السيد جرار إلى استنتاج أن ما يقارب من ٥٦٪ منهم لم يطالبوا بالعودة.(٤٠) إلا أنه نوه إلى عدم تأكده من النسبة السابقة ودعا إلى دراسة أكثر دقه. كما أشارت دراسته إلى أن ٥٪ تريد التعويض . وفي مكان آخر ، (جدول رقم ١٩ ، ص ٨٣، جرار اللاجئون الفلسطينيون ١٩٩٤ م) ذكر أن ٦ر٨٪ تريد التعويض . واعتبر أن هذه النسبة عالية وتستحق الدراسة ، وأضاف أن ٦ر٥٪ ترى الحل الحقيقي في تحسين الوضع الإقتصادي ، في حين أن ٢ر١٪ من العينة ترى أن إعادة التوطين حلا حقيقيا والباقي ونسبتهم ٨ر٤٣٪ ترى الحل بإقامة دولة فلسطينية.(٤١)

ونصح جرار متخذي القرار السياسي بضرورة الأخذ بعين الاعتبار ظروف اللاجئين في بلدهم الأصلية مما له تأثير كبير على إيجاد الحل الواقعي . وأوصى بحل سريع لحل قضية اللاجئين لتخفيف الضغط النفسي وبالتالي الوطني .

أجريت دراسة **من قبل مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية في** نابلس في أيار، ١٩٩٥ شملت ١٢٧١ شخصا موزعة على ٨٥٦ فردا من الضفة الغربية و ٤١٥ شخصا من قطاع غزه من الذين هم في الثامنة عشر فما فوق . وقد سئل المبحوثين عن آرائهم في مستقبل المخيمات، وكانت إجابتهم كالتالي: ٤٧٪ منهم قالوا بأنه يجب بقاء المخيمات حيث هي، ولكن من الضروري تحسين الأوضاع المعيشية فيها . ٢٠٪ أجابوا بأن من

الأفضل بقاء المخيمات كما هي دون تحسين و ٢٥٪ أقترح نقل سكان المخيمات إلى أماكن أخرى و ٦٪ منهم ليس لهم رأي.[٤٢]

منذ نصف قرن وحكومة إسرائيل تمنح اليهود في العالم حق العودة، وما تزال قوانينها تعتبر أن كل اليهود في العالم مواطنين محتملين في دولة إسرائيل ، الأمر الذي أغفلته الدراسات السابقة التي عرضت لها هذه الدراسة ولم تتطرق إليه إطلاقا ، رغم أهميته في تحديد الموقف الإسرائيلي من مشكلة اللاجئين ، وكذلك لم تأخذ الدراسات السابقة في الحسبان تأثيرات القوانين الإسرائيلية التي تكرس دولة دينية في ظل الديموقراطيات المعاصرة ، وتفتح الحدود أمام الدين اليهودي ، وتغلقها أمام الديانات الأخرى مما يقوض فرصة عودة اللاجئين. ومما تجدر ملاحظته الدراسات السابقة تتعامل مع نتائج الحرب في طرف واحد من المعادلة وهو الطرف الفلسطيني، الذي يتوجب عليه أن يسهم حسب تلك الدراسات في ترك المجال لتنفيذ القوانين الإسرائيلية بالتخلي عن حقوقه، لإيجاد المتسع في الأرض الفلسطينية لليهود الراغبين في ممارسة حقوقهم التي منحهم إياها القانون الإسرائيلي في أي وقت يريدونه . وهنا يطرح الباحث التساؤلات التالية:

ما هو الموقف في الحالة التي يقرر فيها أربعة ملايين يهودي العيش في إسرائيل والتخلي عن جنسياتهم التي يحملونها؟

هل سترفض إسرائيل قبولهم كمواطنين بحجة القدرة الإستيعابية للمناطق من جهة، والعامل الإقتصادي من جهة أخرى؟ وهل ستكون نتائج الدراسات والإقتراحات مشابهة لما ورد في الدراسات التي تم عرضها أعلاه؟ وتراوحت نتائجها بين الاستيعاب المتدرج لقسم منهم أو عدم تطبيق هجرتهم؟. وهل سيتم عمل الأبحاث واستطلاعات الرأي في إسرائيل لتحديد الموقف من هجرتهم؟.

يعتقد الباحث أن إسرائيل لن ترفض هجرتهم، ولن تتورع عن القيام بأية مجازفة لتأمين استقبالهم غير آبهة بما سيحصل للأخرين وستحظى بمليارات الدولارات لمساعدتها في استيعابهم . وسيتم عند ذلك عقد المناظرات والندوات والمؤتمرات والأكثر من ذلك الإتفاقات من أجل تقديم اقتراحات لحل مشكلة المطرودين .

ويرى الباحث أن الحل العملي يتطلب إلغاء القوانين الإسرائيلية حتى تتوقف الهجرة اليهودية، وإعطاء اللاجئين الفلسطينيين حرية الاختيار . فالحل العملي هو الحل الذي يتطرق إلى جوهر المشكلة وليس إلى نتائجها فقط .

هوامش الفصل الثالث

١- Howard Adelman. "Palestinian Refugees, Economic Integration and Durable Solution". Chap. 17 ***in the Age of total war 1988***. p 295.

٢- رمضان بابادجي وآخرون. حق العودة للشعب الفلسطيني، ومبادئ تطبيقه. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. آب ١٩٩٦ ص ص ٥٥ - ٥٨.

٣- المصدر نفسه ص ٦٧.

٤- المصدر نفسه ص ٦٧.

٥- المصدر نفسه ص ٧١.

٦- المصدر نفسه ص ٧٩.

٧- مهدي عبد الهادي. المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤. مصدر سابق ص ١٣٣.

٨- قرارات الأمم المتحدة. (مجلد الأول). مصدر سابق ص ١٨.

٩- Don Pertz. OP. Cit. P 328.

١٠- المصدر نفسه ص ٣٢٦

١١- المصدر نفسه ص ١٢٨-١٣٤، ص ص ٣١٦-٣٣٠

١٢- المصدر نفسه ص ٣٢٨

١٣- المصدر نفسه ص ٣٣٦

١٤- تقرير لجنة ممثلي الدول العربية المضيفة للعائدين والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. بشأن خبير الأراضي في لجنة التوثيق الدولية. عمان: ٣ آذار ١٩٩٦. ص ١ - ٦.

١٥- شلومو غازيت. "**مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**" مصدر سابق ص ١٢٥.

١٦- سلمان أبو سته. "حق العوده للفلسطينيين مقدس وعملي وممكن". مصدر سابق ص ٢١.

١٧- Don Peretz. Opt. Cit. pp 231 - 232.

١٨- شمعون بيرس. **الشرق الأوسط الجديد**. عمان: دار الجليل للنشر. ١٩٩٤ ص ١٥٤.

١٩- المصدر نفسه ص ص ١٥٥ - ١٦١.

٢٠- Rashid Khaldi. "Aposible Solution" . ***Palestine - Israel Journal.*** (Vol II. No. 4 Autumn 1995. pp 72 - 78).

٢١- إيليا زريق. اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية. مصدر سابق ص ١٤٨.

٢٢- بابادجي وآخرون. **حق العوده للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه**. مصدر سابق ص ١٤٠.

٢٣- المصدر نفسه ١٤١.

٢٤- إيليا زريق. **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**. مصدر سابق. ص ١٥٤.

٢٥- كيفن مكارثي. " قضية اللاجئين رؤية ". ***مجلة السياسة الفلسطينية*** (العدد ١٢: خريف ١٩٩٦ ص ١٠٠ - ١٢٩) ص ١٢٥.

٢٦- Dona Arzet. ***Refugees into Citizens.*** Acouncil of Foreign Relations Book. U.S.A. 1997. p2.

٢٧- المصدر نفسه ص ٤

٢٨- المصدر نفسه ص ٨٥

٢٩- سلمان أبو سته. ' حق العودة للشعب الفلسطيني مقدس وعملي وممكن '. مصدر سابق ص ٢٩.

٣٠- المصدر نفسه ص ٢٧.

٣١- المصدر نفسه ص ٢٩.

٣٢- المصدر نفسه ص ٢١.

٣٣- المصدر نفسه ص ٢١.

٣٤- سليم تماري. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. مصدر سابق. ص ٧٤.

٣٥- المصدر نفسه ص ٧٥.

٣٦- المصدر نفسه ص ٧٦.

٣٧- المصدر نفسه ص ٧٩.

٣٨- المصدر نفسه ص ٨١.

٣٩- المصدر نفسه ص ٨٢.

٤٠- ناجح جرار. ***الهجرة القسرية الفلسطينية.*** جامعة النجاح الوطنية. ١٩٩٥. ص ٢٤٠.

٤١- ------. اللاجئون الفلسطينيون مدخل للمراجعة واستقراء للمستقبل. القدس: الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية (PASSIA). ١٩٩٤. ص ٨٣.

٤٢- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. (١٩٩٥). "نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطينية، ٨ - ٢٠ أيار ١٩٩٥". نابلس (الضفة الغربية).

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة الميدانية

تصميم الدراسة:

تخطت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الحدود الجغرافية لفلسطين حيث انتشر اللاجئون في مختلف بقاع الأرض، مما جعلهم عرضة لسياسات دولية مختلفة. كما وإن إتجاهات الأطراف الدولية من مشكلتهم تشكلت تبعا لمصالحها وعلاقاتها مع الأطراف المباشرة في الصراع ، وأمام تلك المعادلة بقي وضع اللاجئين على مدى نصف قرن جامدا ، نظرا لغياب الفعل القادر على حل مشكلتهم حلا دائما وعادلا .

أوجدت المستجدات السياسية الحاضره ، أرضية جديدة للعمل من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي ، إلا أن تلك المتغيرات السياسية لم تؤد حتى الآن إلى أية تغيرات جدية تجاه مشكلة اللاجئين ، إذ لم تزل الأطراف تتمسك بمواقفها المتجذره قبل التحولات السياسية. ورغم ذلك فإن الأطراف كافة تعترف بضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مما جعلها ميدانا لدراسات واقتراحات متنوعة أظهرت بعض التحولات في طريقة التفكير لحلها حلاً دائما.

رغم وفرة الدراسات التي تناولت جوانب متعددة من حياة اللاجئين الإقتصادية والإجتماعية ، إلا أن موضوع هذه الدراسة "إتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحل الدائم لمشكلتهم" وأهميته الخاصة في هذه الظروف التي تشهد تحركا دوليا رسميا ، وغير رسمي لحلها ، لم تجعل الدراسة مميزه عن غيرها فحسب ، بل أنها فرضت على الباحث ضرورة اختيار طريقة علمية في الحصول على المعلومات التي يتوقع منها أن تخدم الهدف . فكانت هذه الدراسة الميدانية التي من الممكن أن تكون قادرة على إبراز اتجاهات اللاجئين نحو اقتراحات الحلول الدائمة لها .

لقد شكلت المعلومات التي تم عرضها في الفصلين السابقين أساسا لتصنيف الدراسة وتحليلها واستقراء نتائجها علها تكون موجها للساسة في العمل على ايجاد الحل الدائم الذي يأخذ مصلحة اللاجىء بعين الإعتبار ويحقق طموحه .

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من اللاجئين المقيمين في ١٩ مخيما في الضفة الغربية والبالغ عددهم ٣٧٦ر١٣٢ نسمة (حسب إحصائيات وكالة الغوث التي أصدرها مكتب الإعلام رئاسة الوكالة غزه ، عام ١٩٩٧ . جدول رقم ٤) . والذين يعيشون في وضع إقتصادي متقارب نسبيا، عدا عن كونهم يتلقون الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية بدرجات متفاوته ، مما كان له الأثر في تكوين سمات مشتركة لهذه الشريحة من المجتمع الفلسطيني سواءً في داخل الوطن أم في الشتات ، وهذا لا يعني التشابه التام في الظروف التي يعيشونها ، وإن لكل مجموعة منهم ظروفا ومصالح تختلف عن الأخرى، ولكن هذا الإختلاف لا يلغي وجود القواسم المشتركة بينهم مما يجعل لاتجاهاتهم قيمة ولحركتهم الجماعية تجاه الحل الدائم ثقلا .

عينة الدراسة:

إعتمد الباحث المنهج العلمي الإجرائي باستخدام العينة الطبقية العشوائيه ، وتم إتباع الخطوات التالية ، لإختيار عينة الدراسة وتحديد حجمها .

١- تقسيم المخيمات في الضفة الغربية إلى ثلاث مجموعات وهي منطقة الشمال وتشمل سبع مخيمات ومنطقة االوسط وتشمل سبع مخيمات أيضا ، ومنطقة الجنوب وفيها خمس مخيمات (كما يوضحها الجدول رقم ٤) .

جدول رقم "٤"

المناطق ومخيماتها

المنطقة	المخيم	عدد السكان	العدد الإجالي
	طولكرم	١٣ر٥٨٧	
	جنين	١٢ر٠٦٦	
	نورشمس	٦ر٧٤٦	
الشمال	عسكر	١١ر١٧١	
	بلاطه	١٦ر٨٤٣	
	الفارعه	٥ر٤٨١	
	مخيم رقم ١	٥ر٢٥٢	٧١١٤٦
الوسط	الأمعري	٦ر٦٦٦	
	دير عمار	١ر٧١٨	
	الجلزون	٧ر١١١	
	شعفاط	٧ر٨٣٣	
	قلنديا	٦ر٩٧٥	
	عقبة جبر	٤ر١٣٣	
	عين السلطان	١ر٣٧١	٣٥٨١٦
الجنوب	الدهيشه	٨ر٥٨٧	
	عايده	٣ر٤٨٩	
	بيت جبريل	١ر٤٨٣	
	الفوار	٥ر٠٧٩	
	العروب	٦ر٧٧٦	٢٥٤١٤
المجموع	١٩		١٣٢٣٧٦

مكتبة جامعة بيرزيت

٢- تم تحديد عدد المخيمات التي ستكون مناطق إجراء الدراسة حسب الطريقة التاليـة:

عدد المخيمات في الضفة الغربية + ١ = ١١ تقريبا .

٢

١٩ + ١ = ٥ر١٠ وعليه فقد تم تحديد أحد عشر مخيماً.

٢

٣- تم تحديد عدد المخيمات في كل منطقة من المناطق الثلاث كما يلي:

عدد المخيمات في المنطقة X ١١ وكانت النتائج كالاتي

العدد الكلي

منطقتا الشمال والوسط تتمثل في العينة بأربع مخيمات لكل منهما ومنطقة الجنـوب تتمثل بثلاث مخيمات .

٤- لتحديد المخيمات التي ستكون مناطق إجـراء الدراسـة فقد أجريـت عمليـة اختيـار عينه طبقيه عشوائية وكـانت الطبقـات شـمال ووسـط وجنـوب، وكـانت المخيمـات التاليـة: جنيـن ، نورشـمس ، بلاطـه ، الفارعـه ، قلنديـا ، ديـر عمـار، الأمعـري، عايده ، شعفاط ، الدهيشه ، والفوار ، التي تقيم فيهـا ٤٩٣ر٨١ نسـمة هـي منـاطق إجراء الدراسة .

٥- أ- لتحديـد حجـم العينـة الممثلـة تمـت الإسـتعانة بمديـر العينـات فـي دائـرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وتم حساب حجم العينة الممثلة ومقدارهـا ٤٢٥ باستعمال المعادلة الرياضية التالية: $n = \frac{K^2 P^Q}{E^2}$

حيـث أن (n حجـم العينـة، K معـامل الثقـه وهـو ٠،٩٥ ، P النسبة المراد تقديرها لأهم متغيرات الدراسة ونظرا لعدم معرفتها مسبقا تمَّ استخدام P = ½ للحصول على أكبر حجم عينه ممكن، Q = 1 - P).

ب- تم تحديد حصة كل مخيم في العينة المقدرة أعلاه بالطريقة التالية:

$$\frac{\text{عدد سكان المخيم}}{\text{عدد سكان مناطق إجراء الدراسة}} \times \text{عدد الإستبيانات المحدده}$$

مثال: حصة مخيم جنين = $\frac{١٢٠٦٦}{٨١٤٩٣} \times ٤٢٥ = ٦٣$

وبناء وعليه فقد تم توزيع الإستبانة على المخيمات كالآتي:

جدول رقم ٥

توزيع الاستبيانات على المخيمات حسب عدد السكان

الرقم	المخيم	الحصة	النسبة المؤية
١	جنين	٦٣	١٤ر٨
٢	نورشمس	٣٤	٨
٣	بلاطه	٨٨	٢٠ر٧
٤	الفارعه	٢٧	٦ر٤
٥	قلنديا	٣٨	٨ر٩
٦	دير عمار	١٠	٢ر٤
٧	عايده	١٩	٤ر٥
٨	شعفاط	٣٩	٩ر٢
٩	الدهيشه	٤٥	١٠ر٦
١٠	الأمعري	٣٤	٨
١١	الفوار	٢٨	٦ر٦
	المجموع	٤٢٥	١٠٠٪

أداة الدراسة: ملحق رقم ٥ .

تم تصميم إستبانة اشتملت فقرتها الأولى على معلومات أساسيه عامة مثل المخيم ، والبلد الأصلي ، والعمر ، والجنس ، والمهنة ، والتحصيل العلمي ، والحالة الإجتماعية . إضافة إلى خمسة أبواب شكلت محاور الدراسة ويتضمن كل منها مجموعة فقرات مستقلة بحيث يمكن اعتبار كل فقرة منها مفهوما أو دورا أو حلا قائما بذاته ، ولتحقيق الهدف فقد اعتمد الباحث مقياس "ليكرت" لقياس الاتجاهات [موافق بشده ، موافق ، متردد ، معارض، معارض بشده] .

محاور الدراسة:

أ- مفهوم اللاجيء: اشتملت الإستبانة على خمس فقرات تناولت تعاريف مختلفه للاجيء الفلسطيني.

ب- حق العودة: تضمنت الإستبانة أربع عشرة فقره تناولت مفهوم حق العودة وأشكاله، في حالةالسماح بالعودة ، والأسباب التي تمنع اللاجئين من ممارسته. وكذلك امكانيات العودة في ظل الظروف الحالية ، ومن هو اللاجيء الذي سيمارس حق العودة في حالة السماح بها.

ج- الحلول الدائمة المقترحة في حالة عدم السماح بالعودة: اشتملت الإستبانة على سبع إقتراحات للحل الدائم اعتمدت التوطين والتعويض أساسا لها . وقد شكل كل اقتراح منها حلا منفصلا قائما بذاته .

د- وكالة الغوث "UNRWA"

اشتملت الإستبانة على :

١.تسع فقرات حول رؤية اللاجئين لوكالة الغوث وتأثيرها في مشكلتهم.

٢.سؤال عما إذا كان اللاجيء يرى بأن هناك دورا مستقبليا لوكالة الغوث في الحل الدائم.

٣.سبع فقرات عن أدوار متوقعه للوكالة.

٤.أربع فقرات عن الأسباب التي يراها اللاجيء من وجهة نظره تمنع الوكالة من أداء دورها المستقبلي.

٥.خمس فقرات تتعلق بشروط إنهاء وكالة الغوث من وجهة نظر اللاجيء.

هـ- فقرتان تتناول تصنيف اللاجيء لمشكلته وكذلك شكل الحل الذي يراه لها.

صدق الأداه:

اعتمد الباحث صدق المحتوى وصدق المحكمين كمقياسين أساسيين لقياس ما يجب قياسه من السمات عند أفراد العينه ، وقد تم عرض الإستبانة على تسعة محكمين من ذوي الإختصاص وقد أعتمدت الفقرات التي حصلت على موافقة ٧٥٪ فما فوق .

ثبات الإستبانة:

تم اعتماد آلية Test-Retest كمعيار ثبات الإستبانة ، وتم إيجاد معامل ارتباط بين الفقرات . وقد وجد أن الإستبانة تتمتع بثبات بنسبة ٨٩ر٠ .

جمع المعلومات:

عمل تسعة طلاب جامعيين من كلية العلوم التربوية – رام الله على مساعدة الباحث على جمع المعلومات بعد أن قام بتدريبهم. وتم جمع المعلومات في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٧/١٢/١٥م إلى ١٩٩٨/٢/٥م، حسب التسلسل التالي:

أ. تقسيم المخيم إلى أحياء وتشمل مختلف الإتجاهات بعد اعتماد نقطه مركزيه فيه.

ب.إختيار بيت من كل خمسة بيوت في الحي.

ج.إختيار الشخص الذي تنطبق عليه الشروط التي حددها الباحث بحيث يكون عمره فوق الثامنة عشره وقد تم توزيع الاستبانات على الجنسين بشكل متساو تقريبا .

د. في حالة كون المشارك الذي تم اختياره لا يقرأ ولا يكتب فقد كان الطاقم يتولى قراءة الأسئلة وتوضيحها له.

الفصل الخامس

عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها:

في هذا الفصل يقوم الباحث بعرض نتائج المسح الميداني وتحليلها. واعتمد الباحث في تحليله لنتائج مختلف الفقرات بناءً على العمر ، والجنس ، والتحصيل العلمي كمتغيرات مستقلة وخصوصا في الفقرات التي تتعامل مع محاور الدراسة من جهة وأسئلتها من جهة أخرى .

نتائج الدراسة:

أ- المعلومات العامة:

المخيم: مناطق إجراء الدراسة وهي إحد عشر مخيما من مخيمات الضفة الغربية (انظر ص ١٠٠ من دراسة الباحث).

البلد الأصلي: القرية أو المدينة في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م التي أقتلع منها عائلات المبحوثين. وقد بينت الدراسة أن المبحوثين ينتمون إلى مائة وأربع قرى ومدن من فلسطين عام ١٩٤٨م، أنظر ملحق رقم ٦.

العمر: تم تصنيف المبحوثين حسب الفئات العمرية المحددة مسبقاة حيث اعتمد الباحث السن القانوني الإنتخابي كأساس لبنية الفئات العمرية ، ومثلت الفئة الأولى (١٨ - ٣٤)، اللاجئين الذين ولدوا ويعيشون في المخيم ، أما الفئة الثانية (٣٥ -٥١)، فشملت اللاجئين الذين كانت فلسطين ١٩٤٨م مسقط رأسهم وطردوا منها منذ نعومة أظفارهم ويعيشون في المخيم أيضا، والفئة الثالثه (٥٢ - فما فوق)، تمثل الأفراد الذين ولدوا في فلسطين وعاشوا قسما من حياتهم فيها قبل إقتلاعهم منها . كما يوضحها جدول رقم٦.

جدول - رقم ٦

توزيع الفئات العمريه

الفئة العمريه	النسبة المنويه
١٨ - ٣٤	٣ر٦٥
٣٥ - ٥١	١ر٢٦
٥٢ - فما فوق	٦ر٨
المجموع	١٠٠٪

المهنة: تم تصنيف المبحوثين حسب ممارستهم للعمل على النحو التالي:

جدول رقم ٧

تصنيف المبحوثين حسب المهنة

المهنة	النسبة المنوية
عاطل عن العمل	٦ر١٣
عامل	٢ر٣٣
موظف	٢ر٣٧
طالب	١٦
المجموع	١٠٠٪

كما تم توزيع الاستبانة على الجنسين وكانت نسبة الذكور ٩ر٥٣٪ والإناث ١ر٤٦٪ . أما تحصيلهم العلمي فكان ١ر٥٥٪ منهم توجيهي وأقل و ٩ر٤٤٪ أكثر من التوجيهي (معهد صناعي ، كلية مجتمع ، درجة جامعية أولى ، دراسات عليا) .

ملاحظات على نتائج المعلومات العامة:

١. ينتمي المبحوثون الذين تم اختيارهم عشوائيا إلى مائة وأربع مدن وقرى فلسطينية ، بمعدل أربعة أفراد لكل قرية أو مدينة ، وهذا يعكس واقع السكن في المخيمات ، حيث نجد أن اللاجئين من البلد الأصلي الواحد يسكنون متجاورين في المخيم . مما يجعل الكثير من مناطق المخيم تعرف باسم البلد الأصلي لساكنيها وهو ما يعزز التواصل والترابط بين اللاجئ المقتلع من بلده الأصلي وما تفرع عنه من أبناء وأحفاد، عدا عن إثباته لشمول وتنوع العينة.

٢. أشارت الدراسات إلى أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، وأن ما يقارب ٤٩٪ من أفراده تقل أعمارهم عن ١٨ سنه.[١] وهو ما يفسر أن الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة كانت من الفئة العمرية الأولى (١٨ - ٣٤) سنة .

٣. عدد سكان المخيمات التي كانت مناطق إجراء الدراسة حسب العينة يبلغ ٤٣٨ر٨١ نسمه أي ما يعادل ٥ر٦١٪ من إجمالي سكان المخيمات . وقد تم توزيع الاستبانات بمعدل ٠٠٥ر٠ مما يعطي الباحث مجالا لتعميم نتائج دراسته على سكان المخيمات في الضفة الغربية .

ب- نتائج الدراسة حسب المحاور المذكورة سابقا:

١- مفهوم اللاجىء:

وافق ٩ر٨٨٪ من المبحوثين على أن مفهوم اللاجىء يعني، جميع الذين غادروا فلسطين بسبب الحرب عام ١٩٤٨ وذريتهم. وقد لاقت التعريفات الأخرى معارضة شديدة ، حيث عارض ٦ر٨١٪ كون اللاجىء هو الموجود في الدول العربية فقط، كما عارض ٨ر٧٢٪ تحجيم مفهوم اللاجىء واقتصاره على المقيمين في مخيمات الشتات ، وقد عارض ٤ر٨١٪ اعتبارا أن اللاجىء هو الذي يسكن في مخيمات الضفة

الغربية وقطاع غزه، وعارض أيضا ٦٨٪ منهم أن يكون اللاجىء هو المسجل فقط في سجلات وكالة الغوث.

٢- حق العودة:

أ- مفهوم حق العودة:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن ٦ر٨٦٪ من المبحوثين وافقوا على أن مفهوم العودة هو العودة إلى البلد الأصلي ، بتعويض كلي، وبدون شروط. في حين وافق ٢ر٤٥٪ منهم على العودة إلى البلد الأصلي بتعويض جزئي ، وقد وافق ٨ر٤٣٪ أيضا على العودة إلى البلد الأصلي بدون تعويض . وقد زادت معارضتهم لمفهوم العودة عندما تعلق بعودة قسم فقط من اللاجئين إلى ديارهم في فلسطين ، حيث بلغت نسبة المعارضين ٤ر٧٩٪.

ب- في حالة السماح بالعودة:

تم عرض خمسة أشكال مشروطة للعودة وكانت النتائج كما يلي:

- عارض ٢ر٧٢٪ من المبحوثين العودة إلى البلد الأصلي وحمل جواز سفر إسرائيلي، ووافق عليه ٢ر٢٠ ٪ منهم والباقي ٦ر٧٪ كانوا مترددين. وقد وافق ٤ر٤١٪ على العودة إلى البلد الأصلي ضمن برنامج طويل الأجل ، وعارض ٣٩٪ منهم ذلك ، و ٧ر١٩٪ مترددين . وقد وافق ٦ر٢٧٪ على شكل العودة إلى مناطق جديدة يتم اختيارها داخل حدود ١٩٤٨ ، وعارضه ٥٧٪ ، وتردد ٤ر١٥٪ منهم . وعند سؤال المبحوثين عما إذا كانوا سيختارون عدم العودة في حالة السماح

بها ، فقد كانت معارضتهم للفكرة شديدة جدا ، حيث بلغت معارضتهم ٤ر٩٥٪ . وعند سؤال المبحوثين إذا كانوا يعتبرون جمع الشمل شكلا من أشكال تنفيذ حق العودة ، رفض ٧ر٥٧٪ منهم ذلك ، ووافق عليه ٣ر٤٢٪ . وقد اعتبر ٩ر١٩٪ منهم أن اللاجئين الفقراء هم الذين سيمارسون حق العودة، وأجاب ٧ر٤٪ بأن الأغنياء هم الأقدر على تنفيذ وممارسة حق العودة . في حين أن ٩ر٧٣٪ منهم اعتبروا أن جميع اللاجئين سينفذون حق العودة في حالة السماح لهم بها.

- وقد عزى ٤ر٩٢٪ من المبحوثين أسباب عدم تنفيذ وممارسة حق العودة إلى أسباب سياسية متمثلة في الرفض الإسرائيلي. و ٧ر٢٧٪ منهم قال بأن الأسباب الاقتصادية تمنع ممارسة حق العودة . و ٧ر١٤٪ اعتبر أن تشعب العائلة يعيق تنفيذ حق العودة وقد اعتبر ٧ر٢٥٪ منهم أن عدم وجود أماكن سكن هي عائق أمام ممارسة حق العودة . كما اعتبر ٦ر٢١٪ على أن عدم وجود أماكن عمل يشكل عائقا آخر.

- وفي الظروف الحالية فقد اعتبر ٨ر٤٦٪ من المبحوثين بأن عودة اللاجئين مستحيلة ، في حين أجاب ٣ر١٤٪ منهم بأنها ممكنة و ٩ر٣٨٪ بأنها صعبة.

ج- **في حالة عدم السماح بالعودة**

تم سؤال المبحوثين لمعرفة رأيهم في سبعة اقتراحات لحلول دائمة لمشكلتهم وكانت إجاباتهم على كل منها كما يلي:

جدول رقم ٨

إقتراحات الحل الدائم

الرقم	الحل المقترح	موافق	متردد	معارض
١	بناء مساكن في الضفة الغربية وقطاع غزه خارج إطار المخيم وإعطاء اللاجيء تعويضا ماليا	٣ر٤٢٪	٥ر١٢٪	٢ر٤٥٪
٢	تحسين مستوى الخدمات للاجئين في المخيم وإعطاؤهم تعويضا ماليا	١ر٣٧٪	٢ر١٣٪	٧ر٤٨٪
٣	نقل قسم من اللاجئين في المخيم إلى مناطق يتم اختيارها من الجهات المعنية وتوفير فرص عمل	٥ر١٩٪	٥ر١٦٪	٦٤٪
٤	إعطاء اللاجيء مبلغا من المال والسماح لهم بالإقامة في أي بلد يختارونه ويقبل بهم	٢٥٪	١٥٪	٦٠٪
٥	بقاء اللاجئين في مخيماتهم واعتذار لهم من السلطات الإسرائيلية وتحسين ظروفهم المعيشية	٨ر١٤٪	٤ر٩٪	٨ر٧٥٪
٦	البقاء في المخيم تحت إشراف السلطة الوطنية	٦ر٢٦٪	٢ر١٢٪	٢ر٦١٪
٧	دفع التعويضات إلى السلطة الوطنية كدولة مضيفة وتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم	٩ر١٣٪	١١٪	١ر٧٥٪

وكالة الغوث UNRWA :

أشارت نتائج الدراسة إلى أن ٤ر٧٠٪ من المبحوثين يرون في وكالة الغوث منظمة دولية تعبر عن المسؤولية الدولية تجاه المبحوثين. كما اعتبر ٣ر٦٨٪ منهم أنها منظمة إنسانية تقدم مساعدات لهم ، وقد اعتبر ٦٤٪ منهم أن الوكالة منظمة دولية تعبر عن ظلم أمريكا وبريطانيا للفلسطينيين .

ورغم أن ٩ر٤٢٪ يرون أن وكالة الغوث أسهمت في استمرار وتعقيد مشكلة اللاجئين، إلا أن ٥ر٦٨٪ منهم اعتبرها حافظت على حق العودة بإبقاء مشكلة اللاجئين حية. و ٥٠٪ منهم يرى في الوكالة بأنها قدمت خدمات جليلة .

وفيما يتعلق بدورها المستقبلي في الحل الدائم فقد اعتبر ٤ر٧٠٪ من المبحوثين بأن ليس لها دور ، حيث اعتبر ١ر٩٠٪ منهم بأن الوكالة غير قادرة على تنفيذ قرارات سياسية , و ٧ر٧٥٪ أرجعوا ذلك إلى أن الوكالة لم تؤد دورها في الماضي بشكل يحفظ كرامة اللاجيء. كما أن ٤ر٦٩٪ وافقوا على أن تجربتهم الشخصية مع الوكالة سلبية لذا لا يرون لها دورا .

أما الباقون وهم ٦ر٢٩٪ الذين وافقوا على أن للوكالة دورا مستقبليا فقد اعتبر ٦ر٧٠٪ منهم أن دورها هو إعداد برامج الدمج والتأهيل للاجئين ، و ٦٠٪ منهم وافق على أن تقوم الوكالة بتوزيع التعويضات .

وقد وافق ٩ر٧٤٪ من المبحوثين على أن إنهاء أعمال الوكالة يكون بشكل تدريجي في حين وافق ١ر٢٥٪ منهم على الإنهاء الفوري .

وقد تم وضع الشروط التالية لإنهاء عمل الوكالة وكانت إجابات المبحوثين عليها كما هي موضحة في الجدول رقم ٩.

جدول رقم ٩

شروط إنهاء عمل الوكالة

الرقم		موافق	متردد	معارض
١	العودة إلى البلد الأصلي	٤ر٩٧٪	٩ر٠٪	٧ر١٪
٢	الإقامة الدائمة في سكن جديد وتوفير العمل	٢ر٤٦٪	٢ر١٢٪	٤ر٤١٪
٣	الإقامة في أماكن التواجد الحالي مع التعويض الفردي	٧ر٢٨٪	٣ر١٣٪	٥٨٪
٤	الإندماج في التجمعات المحيطة مع التعويض الفردي	١ر٢٠٪	٤ر١٤٪	٦ر٦٤٪
٥	الإندماج في التجمعات المحيطة مع تعويض للحكومات	١ر٦٪	٣ر٦٪	٦ر٨٨٪

ويوضح الجدول السابق ازدياد معارضة اللاجئين للإقتراحات التي تنهي وكالة الغوث وتوطنهم في المخيم كحل نهائي .

تحليل نتائج الدارسة:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن المبحوثين متفقون حول المفاهيم الرئيسة بشكل عام ، حيث وجد أن ٩ر٨٨٪ منهم، يعرّفون اللاجىء بأنه هو الذي اقتلعته الحرب ليس كشخص، وإنما كإمتداد بشري. وهو ما يشمل (جميع الذين غادروا فلسطين بسبب الحرب منذ عام ١٩٤٨ وذرياتهم). وهم بذلك يعارضون أي تفسير يتناقض مع مفهومهم آنف الذكر. لذا فإنهم يرفضون التعريفات التي يضعها الساسة بهدف التقليل من عددهم ، أو تصغير حجم مأساتهم، ويتناقضون أيضا مع المنظرين والدارسين الذي ينطلقون في أبحاثهم من تعريف محصور للاجىء الفلسطيني كي يتمكنوا من وضع حلول تتماشى ومتطلبات الظروف السياسية الراهنة .

وكذلك فإن المبحوثين يعرّفون حق العودة بأنه عودتهم إلى بلدهم الأصلي بتعويض كلي وبدون شروط. حيث اتفق حول هذا الفهم ٦ر٨٦٪ منهم ، وهم بذلك ينسجمون مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ . ويتناقضون مع الساسة، والباحثين ، الذين يحاولون بُطروحاتهم القفز على حق العودة والدعوه إلى التمييز بين الحق وممارسته .

إن القاريء لنتائج الدراسة يجد أن اللاجئين يفتحون أمام الساسه والدارسين أبوابا للبحث ، فهم يوافقون بنسبة ٨ر٤٣٪ على العودة بدون تعويض ، و ٢ر٤٥٪ يوافقون على العودة إلى بلدهم الأصلي بتعويض جزئي . هذه الموافقة من وجهة نظر الباحث ليست تعبيرا عن إختلال في الفهم ، بل هي استعداد للتضحية بالتعويض في مقابل حق العودة ، حتى لو كان ذلك ضمن برنامج طويل الأمد الذي وافق عليه ٤ر٤١٪ منهم.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن حق العوده ثلاثي الأبعاد الإنسانية والمدنية والسياسية. وهذا ليس مجالا للتساؤل، وإنما هو حق يتمسك به اللاجيء بشكل لم يؤثر على ثباته الزمن ، أو الجنس ، أو التعليم. والجدول رقم ١٠ يوضح العلاقة بين مفهوم العودة إلى البلد الأصلي بتعويض كلي وبدون شروط وكلا من العمر والجنس والمؤهلات.

جدول رقم ١٠

حق العودة بتعويض كلي وبدون شروط حسب العمر

الفئات العمريه	موافق	متردد	معارض
١٨ - ٣٤	٦ر٨٢	٨	٩ر٥
٣٥ - ٥١	٥ر٩٤	-	٥ر٥
٥٢ - فما فوق	٧ر٩١	-	٣ر٨
حق العودة حسب الجنس			
ذكر	٢ر٨٩	٨ر٢	٨
أنثى	٨٣	٨ر٥	٨ر٥
حق العودة حسب التحصيل العلمي			
لا شيء	١٠٠	-	-
إبتدائي	٨٧٪	-	١٣٪
إعدادي	٣ر٩٣	١ر٤	٢
توجيهي	٨٥	٣ر٢	٦ر١١
ما فوق التوجيهي "كلية ، معهد، جامعه)	٣ر٨٥	٩ر٧	٨ر٦

يلاحظ أن نسبة المعارضين والمترددين في الجدول السابق تدل على مدى إدراك اللاجئين لحقهم واصرارهم عليه .

إن عمق فهم اللاجىء لحقوقه يشكل أساسا في مواقفه واتجاهاته نحو ما يطرح من بدائل وأشكال لممارسة حق العودة . لهذا فإن معارضة اللاجئين لخيارات العودة المشروطة في حالة السماح بها ، كان أعلى بكثير من موافقتهم (انظر ص ١٠٨ من الدراسة)، وهم بهذا التوجه يختلفون مع الذين يتخيلون الحلول بمعزل عن اللاجئين واتجاهاتهم . ويعود ذلك إلى أن اللاجىء لا يريد عودة مشروطة، لأنه يرى في الشروط إلتفافا على حقه غير المشروط بالعودة .

إن الظروف الراهنة لم تجعل اللاجئ يميل إلى المساومة على فهمه لحقه في العودة ، فهو يرفض ربط حق العودة بجواز السفر الإسرائيلي، وإن رفض ٧٢٪ من المبحوثين حمل جواز سفر إسرائيلي ليس رفضا لمبدأ العودة ، بل رفضا للجنسية الإسرائيلية، رغم أنها تشكل عامل إغراء أمام تعقيدات الوضع الراهن وذلك لأنها تضمن حرية الحركة والعمل. وأشارت النتائج إلى أن نسبة رفض هذا الخيار كانت عالية، وخصوصا الفئة العمرية الأولى (١٨ - ٣٤) تلك الفئة التي عاشت في ظل الاحتلال وعانت من ممارساته القمعية حيث بلغت نسبة رفضها ٢ر٧٧٪، وكذلك الفئة العمرية الثالثة (٥٢ - فما فوق) هذه الفئة التي شهدت الاقتلاع وقاست آلام الهجر وبلغت نسبة رفضها ٣ر٧٤٪. بينما انخفضت نسبة المعارضة في الفئة العمرية الثانية (٣٥ - ٥١) إلى ٨ر٥٧٪ وذلك لأسباب اقتصادية كونهم المسئولين عن لقمة العيش لعائلاتهم.

وقد تم دراسة خيار العودة بشرط حمل جواز السفر الإسرائيلي باعتماد مكان السكن (المخيم) عاملا متغيرا، وأشارت النتائج إلى أن نسبة رفض الخيار كانت عالية في معظم المخيمات حيث بلغت أعلى نسبة رفض في مخيم عايده حيث بلغت ٩ر٨٧٪ وتلاه مخيم بلاطه بنسبة ٢ر٨٦٪ وأدنى نسبة معارضة كانت في مخيم شعفاط ٨ر٥٣٪ وتلاه مخيم الدهيشه ٣ر٥٣٪ .

إن رفض هذا الخيار يعني أن اللاجئين يريدون العودة التي تعيد إليهم مواطنتهم وسيادتهم ، فهم لا يريدون العودة ليكونوا مواطنين في دولة أخرى . يعتبر الباحث النتائج المشار إليها أعلاه، أشارة إلى عدم إعتراف شعبي بإسرائيل، مما يشكل عقبة تضاف إلى العقبات التي تعترض حل الصراع . وهذا نابع من إدراك اللاجىء أنه بعودته المقرونة بالسيادة يستطيع إعادة بناء مجتمعه وكيانه الذي دمرته الحرب . كما ويؤكد الإصرار على العودة دونما اكتراث بالتغيرات التي حصلت منذ عام ١٩٤٨ . ومن هنا جاء توجه اللاجئين المعارضين لاختيار عدم العودة حيث كانت نسبة معارضتهم ٤ر٩٥٪.

إستنادا إلى أن شكل الحل يرتبط ارتباطا وثيقا بالمفهوم والتعريف المستند إليه ، فإن التمسك العالي للاجئين بالعودة والاستعداد بالتضحية في سبيله ، يعنى إدراكهم بأن الحل الدائم لمشكلتهم يجب أن يشمل جميع اللاجئين حسب مفهومهم . وهم بهذا يتناقضون مع الإطروحات التي تعالج مشكلة جزء منهم ، وذلك لأنهم يعتبرون أن مشكلة اللاجئين هي مشكلة واحدة ، وإن اختزالها إلى مشكلة جزء منهم يلقى معارضة شديدة . فالمشكلة واحدة والحل الدائم يجب أن يشمل الجميع ، وهي مشكلة الشعب المقتلع عموما وليست مشكلة غني أو فقير ، أو مشكلة متعلقة بالسكن داخل المخيم أو خارجه .

لم يكن اللاجئون بمعزل عن الأحداث ، أو خارج المعادلة ، فهم يعلمون جيدا ميزان القوى ، ويدركون أيضا أن عودتهم مرتبطة به إرتباطا وثيقا، ومن خلال إدراكهم لحالة الضعف الفلسطيني والعربي في هذه المرحلة ، ورغم تمسكهم بحق العودة، إلا أن ٨ر٤٦٪ منهم اعتبروا العودة مستحيلة واستحالتها في هذه الظروف نابعة من إدراك اللاجىء ، أن إسرائيل قوية ، يعنى استمرار احتلال أرضهم ، وسلب حقوقهم ، ومواطنتهم، أي استمرار مشكلتهم . ومع ذلك فإن ٢ر٥٣٪ منهم يرون أنها ممكنة مع أنها صعبة. والذين يرونها كذلك يدركون أن القوة ليست ثابتة. لذا فإنهم يأملون في العودة يوما ما رغم سوء الظروف الحالية .

لا يعيق ممارسة حق العودة من وجهة نظر اللاجئين سوى الرفض الإسرائيلي لها، وكل المعوقات الأخرى سواءً كانت إقتصادية ومتعلقة بفرص العمل ، أو لأسباب اجتماعية ، ومرتبطة بتشتت العائلة، أو بأماكن السكن، فاللاجيء لا يرى فيها عائقا، ويعتبرها إشكاليات يتم التغلب عليها في مسار العودة .

ويمكن تفسير هذا الموقف، إنطلاقا من اعتبار أن الحل الدائم يجب أن يكون سياديا ويخلق الفرص من خلال حرية الحركة. وإستنادا إلى هذا الإعتبار يمكن فهم مسألة تهميش اللاجيء للمسائل الإقتصادية والإجتماعية ، أما إذا كان الحل الدائم وممارسة العودة ستكون في إطار الغيتو الإسرائيلي بالفهم المغلق، فإن المسائل التي لا يعتبرها اللاجيء عائقا تصبح عقبات أمام العودة، وتتحكم في مدى ممارسة هذا الحق، وتترك مجالا لسيطرة القوة لفرض شكل الحل الدائم دون النظر لمصلحة اللاجئين.

شكلت وحدة المفاهيم وثباتها عند اللاجئين أرضية متينة تجعلهم قادرين على الإختيار من بين البدائل ، وذلك لأنهم يعرفون هدفهم ويدركون نتائج اختيارهم . ومن هنا يمكن استنتاج ما يلي:

١. يتمسك اللاجئون بحق العودة المنسجم مع قرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ م الداعي إلى عودتهم إلى بلدهم بدون شروط ويميلون للتضحية بالتعويض في مقابل العودة .

٢. يتناقض اللاجئون مع الساسة والإقتراحات الرامية إلى اختزال مشكلتهم وطريقة حلها. وتجاوز مفاهيم الساسة لحقوقهم من خلال طرح مفاهيم جديدة للعمل على أساسها .

٣. يرى اللاجئون بأن العودة هي حق لهم سيمارسونه في الوقت الذي تتغير فيه المعطيات وميزان القوى .

٤. استطاع مفهوم حق العودة الصمود في عقل وفكر اللاجئ أمام مختلف التغيرات التي حصلت منذ عام ١٩٤٨ م .

رغم الظروف القاسية التي يعيشها اللاجىء في المخيم، وتعقيدات المرحلة الحاليه، وتفوق إسرائيل. فإن اللاجىء سيختار العودة إلى بلده، إذا ما سنحت له فرصة للإختيار، لأنها الأمل الذي عايشه ، وما زال يعايشه على أمل تحقيقه يوما. ولكن اللاجىء الذي صقلته التجربة ، وعمقت مفاهيمه المأساة يمكنه أن ينظر في أي حل آخر ، فيما لو تم عرضه عليه ، كما وإن العقلية المنفتحة للاجىء، والمقرونة بالمرارة التي يعيشها، وكإنسان له مصالحه وآماله التي يطمح لتحقيقها ، جعلته يفكر بواقعية فالبعض منهم يفضل حقوقه على ظروفه ، والبعض الآخر يفضل مصالحه على حقوقه ، ولا غرابة في ذلك فاللاجئون بشر في الدرجة الأولى، وضحوا بما يملكون في الدرجة الثانية .

إن آراء ومواقف اللاجئين لا تتباين إلا في حال اقتراحات الحلول التي يغيب فيها حق العودة إلى بلدهم ، ومع ذلك، لا يفقدون اتزانهم وتمسكهم بحقوقهم ، كما وإن تجاوبهم مع أي اقتراح بديل للعودة ، أو رفضهم له ، يعكس انسجاما عندما يتم قياسه بالمتغيرات المختلفة . وهذا التماسك يدل على وعيهم وإدراكهم للأبعاد التي تتضمنها الإقتراحات المتعددة التي وردت أو من المتوقع أن تشكل حلا تعززه الظروف الحاضرة ، كإحدى نتائج التفاوض كآلية لحل الصراع في جميع تشعباته وأبعاده المختلفة.

لقد تناول الباحث في الفصلين الثاني والثالث من الدراسة العديد من الاقتراحات لحل مشكلة اللاجئين حلا دائما وقد شكل التعويض والتوطين مرتكزات تلك الإقتراحات ، وتم استفتاء اللاجئين حول تلك الإقتراحات التي تم تلخيصها بسبعة اقتراحات ، ونظرا لأهمية تلك الإقتراحات فقد تم تحليل كل اقتراح منها باستخدام العمر والجنس والتحصيل العلمي . يوضح الجدول رقم ١١ نتائج اقتراح بناء مساكن في الضفة الغربية وغزه خارج إطار المخيم وإعطاء اللاجىء تعويضا ماليا.

جدول رقم ١١

بناء مساكن في الضفة الغربية وغزه خارج إطار المخيم وإعطاء اللاجيء تعويضا ماليا حسب فئة العمر

العمر		١٨ - ٣٤	٣٥ - ٥١	٥٢ - فما فوق
	موافق	٣٨ر٢	٥١ر٨	٥٠
	متردد	١٦	٧ر٣	٢ر٨
	معارض	٤٥ر٨	٤٠ر٩	٤٧ر٢

بناء مساكن في الضفة الغربية وغزه خارج إطار المخيم وإعطاء اللاجيء تعويضا ماليا حسب التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	موافق	متردد	معارض
لا شيء	٤٢ر٩	-	٥٧ر١
إبتدائي	٣٤ر٨	١٧ر٤	٤٧ر٨
اعدادي	٦١ر٢	٨ر٢	٣٠ر١
توجيهي	٤٤ر٢	١٣ر٦	٤٢ر٢
ما فوق التوجيهي (جامعة،كلية،معهد)	٣٦ر٣	١٢ر٦	٥١ر١

بناء مساكن في الضفة الغربية وغزه خارج إطار المخيم وإعطاء اللاجيء تعويضا ماليا حسب الجنس

الجنس	موافق	متردد	معارض
ذكر	٤٢ر٤	٨ر٧	٤٨ر٩
أنثى	٤٢ر٣	١٦ر٨	٤٠ر٨

ينظر الساسة والباحثون من المثقفين إلى بناء مساكن خارج إطار المخيم وتفكيكه ، على أنه الحل الدائم الذي سيحل مشكلة اللاجئين ، ويعتبرونه أكثر حل عملي يمكن تطبيقه لحل مشكلة اللاجئين في مختلف أماكن تواجدهم ، حيث أن عملية بناء المساكن والتعويض

هي القادره من وجهة نظر دعاتها ، على حل مشكلة اللاجئين في حين أن اللاجئين بمختلف فئاتهم العمريه يعارضونه ، وكذلك نرى من الجدول السابق أن نسبة عالية من الذكور والإناث لا توافق على هذا الحل ، إضافة إلى أن التحصيل العلمي للاجئين لم يجعلهم يختلفون كثيرا في استجابتهم المعارضة له .

تشير النتائج الواردة في جدول رقم (١١) إلى التباين بين اتجاهات المبحوثين والاتجاهات الداعية لاعتماد هذه الصيغة كشكل للحل الدائم . ومع هذا التباين نجد أن ٣ر٤٢٪ (جدول رقم ٨ ص ١١٠) من اللاجئين يوافقون على هذه الصيغة مما يوجد بعض التوافق مع الاتجاهات الدولية الداعية إلى تبنيها. مع أنه يمكن القول بأن درجة تأثر الموافقين على هذا الاقتراح بالظروف القاسية التي يعيشونها في المخيم ، علاوة على الضعف الفلسطيني والعربي ، الذي لعب دورا هاما في اختلاف النظرة والمواقف لحل الصراع كان اكثر من غيرهم. أما المعارضون فإنهم لا يرون في هذا الحل ما يمثل طموحهم إضافة إلى كونه مجرد اقتراح قد يصعب تطبيقه من وجهة نظرهم، كون تطبيقه يحتاج إلى موارد مالية ضخمة وأراض لتقام عليها الأبنية. وفي ظل الظروف الحالية واستمرار توسيع المستوطنات والتقسيم الذي تتعرض له الأراضي بالشوارع الإلتفافية والمصادرة ، وعدم توسيع رقعة الأراضي التابعة للسلطة الوطنية يجعل هذا الإقتراح وحتى لو وافق اللاجئون عليه غير قابل للتطبيق . كما وإن إيجاد مناطق تجمع جديدة للاجئين وبأسماء غير المخيمات لا تستطيع أن تنفي أو تسقط عنهم صفة اللجوء، أو أن تنسيهم أرضهم في فلسطين عام ١٩٤٨ . ومن المُحتمَلْ أنها ستكون عاملا لتذكير اللاجئين بأنها بديل لوطنهم وحقهم فيه . وقد تصبح مع مرور الزمن عاملا محرضا سيما وإن وجودها سيقترن بخسارة أخرى ، وهي إلغاء دور وكالة الغوث التي تقدم خدمات للاجئين والتي أشارت نتائج الدراسة إلى أنهم يعتبرونها خدمات جليله .

إن هذه الصيغة التي تشكل الحل النهائي تداعب عواطف اللاجئين الراغبين في مغادرة المخيم والظروف المعيشية فيه لأنهم ، لا يرون في المخيم سوى محطة إنتظار

لحين عودتهم ، وفي الحالة التي لا يسمح لهم بالعودة فإنهم لا يعتبرون المخيم قدرهم المحتوم .

لقد عارض اللاجئون الإقتراح الداعي إلى تحسين مستوى الخدمات في المخيم رغم إقترانه بالتعويض ، ويرى الباحث أن معارضة اللاجئين نابعة من عدم استعدادهم للبقاء في المخيم حتى لو أخذوا تعويضا ماليا .

وكذلك فإن نقل قسم من اللاجئين إلى مناطق تحددها الجهات المعنية ، واقترانه مع توفير فرص عمل لم يقلل نسبة المعارضه لهذا الخيار بين اللاجئين ، وذلك لأنهم نظروا إلى هذا الإقتراح على أنه لا يحل مشكلة كل اللاجئين ، وهذا مؤشر على ثبات المفاهيم عند اللاجىء مما أفقد الإقتراح بريقه الآني من حيث أنه يعني تلطيف أجواء المخيم بتقليل عدد سكانه من خلال عملية النقل إلى خارج المخيم ، وتعامله مع مشكلة البطالة بتوفير العمل . فاللاجىء لا ينظر إلى حل جزئي، وإنما ينظر إلى حل كلي شامل ودائم .

أما الإقتراح الداعي إلى "إعطاء تعويض للاجىء ، والسماح له بالسفر إلى أي بلد يقبل به." فإن اللاجىء يعارضه ، حسب نتائج الدراسة . وذلك لأنه لا يريد حلا يبعده عن وطنه ويلفت الباحث النظر إلى أن ١ر٦١٪ من الفئة العمرية (١٨ - ٣٤) و ٦ر٥٤٪ من الفئة العمرية الثانية (٣٥ - ٥١) عارضوا الإقتراح وهاتان الفئتان هما المرشحتان للتعامل مع هذا الإقتراح .

إن تحسين الظروف المعيشية في المخيمات والإعتراف الإسرائيلي بالظلم الواقع على الفلسطينيين لقي رفضا ومعارضة شديدة ، فاللاجئون ينتظرون العودة ولا ينتظرون الإعتذار من أحد، إن الشعور بالظلم والقهر لا يلغيه أو يخفف منه الإعتذار فاللاجىء ليس بحاجة إلى من يقول له نحن مسؤولون عن مشكلتك ، ولكنه يريد من يقول له نحن على استعداد لحل مشكلتك حلا عادلا ودائما .

يعارض اللاجئ أي اقتراح يتضمن بقاءه في المخيم معارضة شديدة . (انظر جدول رقم ٨ ص ١١٠). فاللاجيء لا يريد البقاء طيلة عمره في مخيم وحتى لو كان تحت إشراف السلطة الوطنية ، وإن اللاجيء برفضه هذا الإقتراح لا يعني رفض السلطة بقدر ما يعني رفض البقاء في المخيم بشكل نهائي .

إن قناعة اللاجيء بحقه في العودة والتعويض جعلته يدرك تماما أن التعويض هو حق له وليس لغيره فمن هذا الفهم عارض اللاجئون دفع التعويضات للحكومات في الدول المضيفة وكذلك للسلطة الوطنية ، وإن معارضة هذا الإقتراح (دفع التعويضات إلى السلطة الوطنية كدولة مضيفة وتوطين اللاجئين في مناطق تواجدهم) نابع من أساسين:- الأساس الأول ، هو رفض البقاء في المخيم كحل نهائي ، والإساس الثاني ، رفض التفريط بالتعويض كحق أقره المجتمع الدولي لهم.

من التحليل السابق لاقتراحات الحلول الدائمة نستنتج الآتي:

١. توجد معارضه عند اللاجئين للتوطين في المخيم كحل نهائي حتى لو اقترن ذلك بالتعويض أو بتحسين الظروف المعيشية أو بالسيادة الفلسطينية .

٢. يوجد ميل عند اللاجئين في حالة عدم السماح بالعودة للتعامل مع الحل الذي يتضمن حقهم بالتعويض عن ممتلكاتهم ، وإنهاء وجودهم في المخيمات ويريدون أن تدفع التعويضات لهم مباشرة .

من هذه الاستنتاجات نستطيع القول بأن هناك تناقض بين اتجاهات اللاجئين نحو الحل الدائم والاتجاهات الدولية وإن نسبة الموافقة المتدنية على الإقتراحات والمعارضة الكبيرة لها تشكل إجابة على الإقتراحات التي ينادي بها الساسة والمثقفون ، مما يجعل من الضرورة بمكان مراجعة الإقتراحات والتوقف عن التعامل مع اللاجئين كونهم جسم تسهل

قيادته ، كما وإن نتائج هذه الدراسة تعكس قدرة اللاجىء على التعامل مع مختلف الظروف بوعي مشتق من حقوقه .

أما وكالة الغوث التي رافقت اللاجئين منذ سنوات لجوئهم الأولى وما زالت، وشهدت مأساتهم وظروفهم الصعبة ، وكانت ولادتها في سياق التوجه الدولي لحل مشكلتهم على أسس إقتصادية واجتماعية ، وعملت على توزيع مساعداتها العينية على اللاجئين . وقدمت لهم الخدمات الصحية والتعليمية مما كان له كبير الأثر في حياتهم فيلقى دورها اعرافا وتقديرا كبيرين من اللاجئين الذين اعتبر ٦٨٪ منهم أنها قدمت لهم خدمات جليلة ورغم كونها كذلك فهي ليست منة يقدمها المجتمع الدولي ، بل هي تعبير عن ظلم لحق بشعب . ويدرك اللاجئون أيضا أن وكالة الغوث كمنظمة دولية تم تشكيلها تكفيرا عن خطيئة ارتكبت بحقهم . وإن دورها الخدماتي ليس دائم فهي مؤقتة وتقدم خدماتها حتى حل مشكلة اللاجئين حلا دائما (انظر ص ص ١١٠ - ١١١).

إن وعي اللاجىء للوكالة وأعمالها وطول تجربته معها ، سواء كانت إيجابية أو سلبية لم تجعله ينسى أنها أداة لتطبيق سياسات دولية تهدف إلى الإسهام في حل مشكلته ، فهم يتذكرون محاولات الوكالة الأولى ومشاريعها التي عملت على إسكان اللاجىء وإلغاء حقه في الخدمات التي تقدمها ، وانسجاما مع تعريف الوكالة السابق الذكر والمرتبط بالخدمات فإنها تسقط حالة اللجوء عن المستفيدين بتلك المشاريع.

أدت تجارب اللاجئين مع وكالة الغوث إلى انقسامهم حول دورها ورأت غالبية اللاجئين أنه ليس لوكالة الغوث دورا مستقبليا في حل مشكلتهم فتأسيسها جاء نتيجة لوجود مشكلة وانتهاؤها مرتبط بانتهاء المشكلة . فالوكالة منظمة لا تاخذ قرارا بل تنفذ القرار. وهذا الفهم لطبيعة الوكالة ودورها جعل اللاجىء يرى أن ليس لها دورا مستقبليا. أما النسبة المتبقية التي رأت أن هناك دورا مستقبليا لوكالة الغوث في الحل الدائم . فإن الغالبية منهم ترى دورها في إعداد المشاريع والخطط لحل مشاكل اللاجئين العائدين . وهم بذلك يرون إن خبرة وكالة الغوث في مجال الإسكان لا تقل عن خبرة إسرائيل التي

ترى أنها تملك خبرة متميزة في مجال بناء المستوطنات . فاللاجيء يرى أن وكالة الغوث كمنظمة دولية، إذا ما أعطيت الدور فإنها قادرة على القيام بمهامها خير قيام. ويفقد إسرائيل تميزها في هذا المجال ويجعل عرضها بتقديم خبرتها الإستيطانية في حل مشكلة اللاجئين غير مؤثر.

واستنادا إلى فهم هذه الفئة أيضا فهم يرون أن وكالة الغوث يمكنها عن طريق نظامها المالي الدقيق القيام بتوزيع التعويضات على اللاجئين ، وذلك لأن اللاجيء يرى في الوكالة رمزا لمسؤولية دولية ، تعمل لمصلحة اللاجيء في الدرجة الأولى وليس لمصلحة الدول المضيفة . والتعويض هو حق للاجيء ، أقره المجتمع الدولي ونظرا لكونها منظمة دولية ، فيمكنها القيام بتنفيذ قرار دولي يتعلق بمجال عملها .

إن استمرار عمل الوكالة في تقديم خدماتها للاجئين ، هو أمر تقتضيه ظروف العمل السياسي ، فإن اللاجيء يرى في استمرار تقديم الخدمة إستمرارا لاعتراف المجتمع الدولي بحالة اللجوء الفلسطيني . واستمرار حالة اللجوء يعني بقاء الحقوق الفلسطينية في الوطن ، وإن غياب الوكالة وانسحابها من الميدان قبل حل مشكلة اللاجئين كما يدعو بعض الساسة ، يعني تراجع المجتمع الدولي عن استمرار دعمه لحقوق اللاجئين التي أقرها المجتمع الدولي وعلى رأسها حق العودة .

فالوكالة لا تعني للاجيء الخدمة فقط ، التي لا يتجاوز نصيب الفرد الفقير فيها مئة دولار أمريكي في السنة.[٢] فهي إقتصاديا غير مجدية ، رغم أن القسم الأكبر منهم يتلقى الخدمات الصحية الأولية والتعليم. أما خدمات الإغاثة الأخرى فتقدمها الوكالة لحالات العسر الشديد . والأكثر من ذلك فإن قسما كبيرا من اللاجئين قد التحق بالتأمين الصحي الحكومي. ومع ذلك فإن اللاجئ يتمسك بوكالة الغوث كرمز سياسي أكثر منه خدماتي، ويرى في علم الوكالة قطعة القماش الزرقاء إقرارا دوليا وشعارا للجوء والقهر. ومن هذه الأرضية جاءت النسبة ٣ر٩٧٪ العالية للموافقة على أن اللاجيء لا يرى مجالا لانتهاء اعمال الوكالة إلا بعودته إلى بلده.

وينظر اللاجئون إلى بقية الشروط الموضوعة على أنها حلول نهائية مقترنه بإنهاء خدمات الوكالة لهذا كانت معارضتهم لها عالية ، تماما كما كان موقفهم من الحلول البديلة وهذا الإنسجام في النتائج يشير إلى ثبات وتماسك اللاجىء وقدرته على الاختيار من بين البدائل حتى لو تغيرت اشكالها . (انظر جدول رقم ٩ ص ١١٢).

وعند دراسة العلاقة بين شروط إنهاء عمل الوكالة ومهنة اللاجىء ظهر بأنه ليس هناك تأثير واضح للمهنة على خيارات اللاجىء بل بقيت النسبة سواءً المعارضة أو الموافقة متقاربة بين العاطلين عن العمل والعاملين والموظفين .

ملاحظات عامة:

١. تميزت الفئة العمرية (١٨ - ٣٤) بمعارضتها العالية لمختلف اشكال العودة المشروطة في حالة السماح بها ، كما تميزت هذه الفئة بمعارضتها للبدائل المختلفة والاقتراحات التي تسقط حق العودة غير المشروط حيث أن نسبة معارضتها في أغلب الأحيان كانت أكثر من نسبة معارضة الفئتان الأخريات وإن كانت الفوارق بينها متقاربه ويمكن تفسير موقف هذه الفئة كونها تعرضت لبطش الإحتلال أكثر من غيرها ولذلك فهي تعارض أي حل يبقي على أي شكل من العلاقة بالاسرائيليين .

٢. الفئة العمرية الثالثه (٥٢ - فما فوق) كانت موافقتهم على العودة بنسبة اقتربت من ١٠٠٪ ومعارضتهم للبدائل التي تتضمن إخراجهم من المخيم إلى غير بلدهم الأصلي كانت شديدة وذلك لأنهم يريدون الخروج من المخيم إلى بلدهم ولا يريدون تكرار تجربة الإقتلاع مرة أخرى .

٣.لم تتأثر اتجاهات اللاجئين بتحصيلهم العلمي فهم متقاربون في فهمهم لحقوقهم وخياراتهم .

٤.أشارت النتائج إلى أن هناك انسجاما في مواقف الذكور والإناث من مختلف الفقرات .

٥.أظهرت النتائج انسجاما بين اللاجئين في خياراتهم بمعزل عن طبيعة المهنة التي يمارسونها .

٦.كما أن تأثير مكان السكن على خيارات اللاجئين كان محدودا.

يرى الباحث أنه لا غرابة في هذه النتائج حيث أن حياة اللجوء خلقت قاسما مشتركا وأرضية صلبة مكنت اللاجىء من شق طريقه في ظل أجواء مختلفة ، وإن تجانس موقف اللاجئين من مشكلتهم هو ظاهرة طبيعية لمشكلة تمس الحقوق في المواطنة والسيادة. وإن التصلب الإسرائيلي إزاءها لا بد أن يقابله تصلب فلسطيني عبر عنه اللاجئون بمعارضتهم لأية حلول قد تفرض عليهم .

ويرى الباحث بأن وعي اللاجئين على اختلاف أعمارهم وتحصيلهم العلمي وجنسهم يجعلهم قادرين على رفض الحلول المفروضة ، كما وإنهم يشكلون عنصر قوه تدعم المفاوض ويمكن الاعتماد عليه عند التفاوض لحل مشكلة اللاجئين حلاً دائما. وإن من الخطورة أن يتجاوز الساسة والمفاوضين اتجاهات اللاجئين إستجابة إلى مطالب الخصم، لأنهم سيواجهون مشكلة صعبة مع اللاجئين .

ينظر اللاجىء إلى الحلول الدائمة التي تتجاهل حق العودة ، على أنها ليست حلولا عادلة ، بل هي حلولاً مفروضة ، فأين العدل عندما تحرم اللاجىء من حرية الإختيار ، وأين العدل عندما تقايض الحلول المقترحة الوطن بالنقود . ولكن اللاجىء عندما يتعامل

مع تلك الحلول فإنه يختار بين السيء والإكثر سوء ولذلك جاءت موافقتهم على بعض البدائل متدنية . وكانت نسبة التردد في الإختيار بين البدائل عالية في حين أن موقفهم كان حاسما فيما يتعلق بحقهم في العودة .

إن تميز اللاجىء الفلسطيني عن غيره من اللاجئين في العالم لم يكن في طريقة اقتلاعه كشعب فحسب، بل يتجذر هذا التميز في وعيه وتماسك موقفه عبر نصف قرن من الزمن . وهذا يستدعي التفكير في حل متميز يأخذ في الإعتبار قدرة اللاجىء على التفريق بين الإقتراح الجدي لحل المشكلة وبين اقتراح وفرضيات الأبحاث المكتبية التي لا تستجيب إلا لظرف أعدت له.

أما اللاجئون فيرون أن الحل يكون بعودتهم إلى بلدهم إذا ما سنحت لهم فرصة الإختيار . ولا يهمهم ماذا سيكون عليه الوضع بعد اختيارهم ولا يأبهون بماذا حصل من تغيرات منذ لجوئهم واقتلاعهم من أرضهم. فعلاقة اللاجىء بلجوئه علاقة لا يفصلها إلا العودة . لأن أي خيار آخر لم يستطع أن يلغي صفة اللجوء في ذهن اللاجىء ولا في ذهن المحيطين به ، والذين ينظرون إليه على أنه أقل درجة منهم وإن اختفت هذه النظرة بعض الوقت .

فاللاجىء يدرك أنه مطارد من الإسرائيليين الذين يحاولون إلغاء صفته كلاجىء من جهة ، ويلاحقونه ليعملوا معه صفقات البيع كمالك للارض . وإنه مرفوض من المجتمع الذي أجبرته الظروف على العيش فيه ، ويعمل الآخرون على دمجه في حياة تلك المجتمعات.

ويدرك اللاجىء أن عودته إلى أرضه وممتلكاته هي وحدها القادرة على إعادة وضعه كإنسان منتج بكرامه ، وليس كآله في خدمة الآخرين . هذا الفهم هو في رأي الباحث الذي يجعل اللاجىء يصر على الحل الجماعي ويصر ايضا على الحل العادل لمشكلته.

إن انسجام الساسة الفلسطينيين مع اتجاهات اللاجيء هي ضرورة تقتضيها وحدة الحل وشموليته ، وإن التجزئة والمماطلة التي اتبعت في مختلف القضايا يجب أن لا تتسحب على مشكلة اللاجئين لأنه يفقدها القوة . وخوف اللاجئين من نتائجه تجعلهم يتمسكون بشمولية الحل . ويرفضون تجزئة اللاجيء إلى داخل فلسطين وخارجها وإلى ساكن في المخيم أو وخارجه .

إن هذه التجزئة لا تحل مشكلة اللاجئين وإنما تترك مصير كل جزء منهم إلى الجهة التي أوكلت بحل مشكلته لديها . وفي هذا تناقض بين اتجاهات اللاجئين ومفهومهم كبشر لهم حق وحرية القبول أو المعارضة .

وفي رأي الباحث فإن التجزئة إلى لاجيء يسكن في المخيم وآخر يسكن خارجه يعني معاقبة الإنسان الفلسطيني الذي استطاع ، أن يحسن ظروفه رغم قساوة العيش وكأن اللاجيء يجب أن يبقى أسير حدود المخيم ، وإن الخروج من هذه الحدود يعني فقدان اللاجيء حقه في أن يكون مشمولا بالحل الدائم . وإن محاولة إطلاق كلمة توطين على هؤلاء الذين تمكنوا من العيش خارج المخيم هي محاولة تضليلية نابعة من عدم إدراك ، لأن التوطين ليس مكان السكن فقط ، بل هو إقرار من الشخص بالتخلي عن حقوقه مقابل سكن خارج المخيم ، وهذا لا ينطبق على الأشخاص الذين تمكنوا من قهر الفقر والجوع ولكنهم لغاية الأن أسرى كونهم لاجئين لهم حقوقا مسلوبة .

إن نتائج الدراسة تدعم هذا التوجه حيث نجد اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية رغم كونهم قريبون من مدنهم الأصلية ، ويعيشون على جزء مستأجر لهم من أرض فلسطين . يعارضون الحلول التي لا تمكنهم من ممارسة حقوقهم في وطنهم ، وبلدهم ، ويظهر ذلك من خلال تمسك الجيل الجديد بهذه الحقوق ، مما يعني نجاح اللاجئين بدرجة عالية في نقل مفاهيمهم وأملهم جيلا بعد جيل ، مما يجعل مشكلة اللاجئين مستمره طالما بقيت أسباب لجونهم موجوده .

وهذا يقودنا إلى تساؤل هل يرى السياسيون والمثقفون أن الحل العملي يكون من خلال تجاهل اتجاهات اللاجئين؟ وهل الحل العملي هو الحل الذي تفرضه القوه؟!! إذا كانت الإجابة نعم فالباحث معتمدا على نتائج الدراسة يستطيع القول إن هذا الحل لا يمكن أن يدوم ، لأن اللاجئين وإن أجبرتهم الظروف على التعامل معه مؤقتا ، فإنهم سينهضون للمطالبة بحل مشكلتهم حلا عادلا حالما تتغير الظروف . وإذا ما كانت الإجابة لا ، فإن ذلك يعني إعادة دراسة الإقتراحات والتصورات بحيث تنطلق من نقاط التقاطع مع اتجاهات اللاجئين بالدرجة الأولى ولا تتقاطع فقط مع ميزان القوى ، ولا تعتمد الجدل المفاهيمي لنقض الحقوق والإلتفاف عليها ، وكذلك يجدر الإبتعاد عن إدخال حقوق اللاجئين في وطنهم إلى جليد الحسابات والأرقام التي تعجز عن تقدير الكثير من المعاناة والشعور بالمواطنة .

وإذا ما تم النظر إلى اللاجئين على أنهم قوة تطالب بحق فهذا يعني أن الوصول إلى هذا الحق ليس مرتبطا بفترة زمنية معينة أو بظرف معين وانما يرتبط بمدى إصرار صاحب الحق على حقوقه وعدم التفريط بها . أما إذا نظر إلى اللاجىء على أنه إنسان يائس ويحتاج إلى مساعدة تضمد جراحه ، فهذه النظرة تقود إلى التهاون في الحقوق كطريقة للحصول على تلك المساعدة ، وهذه النظرة تتناقض أيضا مع نتائج الدراسة التي أظهرت أن اللاجىء متمسك بحقه ويرفض البدائل التي تتجاهل حقوقه مما يجعلهم قوة يمكن الإستفادة منها أو ليس مجرد أشخاص منكوبين .

يرى اللاجىء أن مشكلته سياسية وتحتاج إلى حل سياسي فالحل يجب أن يكون نابع من المشكلة وإن ترك هذا التوجه والقفز إلى حلول تتعامل مع وقائع كان ضحيتها اللاجىء ، يعني أننا نضحي باللاجىء وحقوقه مرة أخرى ونطلب منه أن يسدد فواتير العجز الذي لم يكن هو سببا فيه .

إن مغادرة الساسة والمثقفين قاعدة اللاجئين ، واقلاعهم نحو قاعدة الظرف الراهن يعني أنهم يضعون مشكلة اللاجئين في ذيل القائمة وتاركين لها هامشا ضيقا يخنقون فيه أمل الحل العادل . والأجدر البقاء مع نتائج الدراسة والتمسك باتجاهات اللاجئين نحو حل مشكلتهم إن لم يكن في هذا الظرف ، فليترك إلى ظروف أفضل ، طالما كان مبدأ التأجيل والفصل بين القضايا أساسا من أسس في العمل السياسي الحالي.

هوامش الفصل الخامس

١- مجموعة من الباحثين والنرويجيين. المجتمع الفلسطيني في غزه – الضفه الغربيه والقدس، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ١٩٩٤م. ص ٤٣، ص ٦٣.

٢- وكالة الغوث (الأونروا). نشرة المعلومات العامة ميزانية الوكالة. مكتب الإعلام غزه: حزيران ١٩٩٧.

التعليم	١٦٧،١٤٢ مليون دولار
الصحة	٦١،٢٦٠
الشؤون الإجتماعية	٣٨،٠٣٢
إدارة عمليات الوكالة	٢٥،١٧١
الخدمات العامة	٤٧،٥٠٩
المجموع	٣٣٩،١١٤،٠٠٠
عدد اللاجئين في مختلف مناطق عمليات الوكالة	٣،٤١٧،٦٨٨ لاجئ

نصيب الفرد ٣٣٩،١١٤،٠٠٠ / ٣،٤١٧،٦٨٨ = ٩٩،٢٢ دولار وهو ما يقارب ١٠٠ دولار للفرد الواحد

الفصل السادس

التوصيات والاقتراحات

أظهرت الفصول السابقة من الدراسة ، الموقع الذي تحتله مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الصراع العربي الإسرائيلي. وأصبح واضحا مدى مركزية المشكلة في مواقف أطراف الصراع المباشرة، والأطراف الدولية الأخرى . وإن محاولة الباحث المتواضعة لاستكشاف نقاط التقاطع والتباين بين اتجاهات اللاجئين في مقابل الاتجاهات الدولية نحو حل المشكلة حلا دائما ، ألقت الأضواء على نقاط الالتقاء الضيقة بين الاتجاهات المذكورة ومساحات التباين فيما بينها .

واعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية فإن الباحث يرى ما يلي:

أولا: العمل على انتزاع الاعتراف بالحقوق السياسية للاجئين كحق العوده والتعويض قبل الدخول في أشكال الحلول ، إذ لا مجال للتفكير في شكل الحل قبل الاعتراف بالحق، فالحقوق السياسية للاجئين هي قاعدة الحل العادل والدائم، وإن التمسك بحق اللاجئين في العودة يعني التمسك بحق الشعب في الأرض والسيادة عليها .

ثانيا: استمرار الإصرار الفلسطيني على التمسك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (د-٣) لسنة ١٩٤٨ م . كونه قرارا دوليا يقضي بحل مشكلة اللاجئين عن طريق بعودتهم إلى بلدهم ومنحهم حرية الاختيار وعدم التجاوب مع وجهة النظر الداعية إلى اعتباره قاصرا عن حل المشكلة بعد مرور نصف قرن من الزمن على صدوره . كما ويرى الباحث أيضا ضرورة النظر بخطورة إلى منهج التفكير الداعي إلى إسقاط القرارات الدولية بسبب التقادم.

إن تقادم قرار ١٩٤ يعني بالضرورة تقادم القرارات التي ارتبطت به . وكان وجوده والاعتراف به شرطا لصدورها مثل قرار الجمعية العامة بقبول إسرائيل عضوا فيها ، وكذلك فإن مرور ثلاثة عقود على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ ، يعني تقادمه مع أنه يشكل قاعدة وهدف التحرك في المفاوضات الجارية منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن.

ويرى الباحث أن استمرار تأكيد المجتمع الدولي على قرار رقم ١٩٤ ، وعدم إصدار أية قرارات أخرى من نفس المصدر أو من أي مصدر دولي آخر تقضي بإلغائه ، ما هو إلا استمرارا لقناعة المجتمع الدولي بالقرار كأساس لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . ويدعو الباحث إلى ضرورة ربط الحل الدائم بالحيز الذي أوجده قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م.

ثالثا: يوصي الباحث بإجراء دراسات جادة حول اتجاه اللاجئين وميلهم للتضحية بالتعويض في سبيل العودة التي تأخذ الأولوية على أي حل آخر، مما سيكون له الأثر البالغ في التعامل مع الكثير من الاقتراحات التي تتعامل مع مشكلة اللاجئين انطلاقا من الوضع المادي ومنطق الأرقام .

رابعا: عدم التجاوب مع الدعوات التي تطالب بإنهاء أعمال وكالة الغوث الدولية قبل حل مشكلة اللاجئين حلا دائما وعادلا ، لما في ذلك التجاوب من خطورة بالغة كونها تشكل سابقة لإنهاء وشطب قرارات دولية أخرى متعلقة بمشكلة اللاجىء كإنسان له حق المواطنة في أرضه والسيادة عليها . كما أنه يجب النظر إلى استمرار وجود وكالة الغوث على أنه شاهد دولي على حالة اللجوء الفلسطيني ، في الوقت الذي تم الطعن والتشكيك بمختلف القوانين الدولية الأخرى التي يمكن للفلسطينيين الاحتكام اليها كداعم لحقوقهم . ويدعو الباحث إلى ضرورة العمل وبكل جدية من أجل تفعيل دور وكالة الغوث ، وتعديل ميثاقها لتوسيع صلاحياتها لتشمل البعد

السياسي في المشكلة بشكل مباشر لتضمن حماية اللاجئين سياسيا ، لا أن تقتصر العلاقة معها على دورها الخدماتي الذي تضيق مساحته أو تتسع حسب الموازنة .

خامسا: إن اختلاف اتجاهات اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية مع الاتجاهات الدولية التي أيدت إسرائيل وتقاطعت مع الموقف الإسرائيلي في الحل الدائم ، هو خلاف طبيعي بين صاحب الحق من جهة وبين مغتصب حقه والداعمون له من الجهة الأخرى. فاللاجئ يملك الأمل ليدق باب فلسطين بقوة صاحب الحق ، وهذا يتطلب تماسكا فلسطينيا على مختلف الصعد عند بحث قضايا الحل النهائي .

سادسا: ضرورة الإصرار الفلسطيني على تناول مشكلة اللاجئين ، كمشكلة قائمه بذاتها لها تشعبات مختلفة عن غيرها من القضايا المؤجلة الأخرى ، وعدم النظر إلى التنازل في مشكلة اللاجئين من أجل تحسين الوضع في القضايا الأخرى .

سابعا: إن تمسك اللاجئين العالي بحقوقهم المنسجمة مع القرارات الدولية ، يدفع إلى تبني استراتيجية تقوم في الأساس على التمسك بالحق ، حتى لو أدى ذلك إلى شل الحلول التي تتجاهل حقوقهم . فلتستمر الحالة حتى تظهر ظروفاً ومعادلات دولية جديدة يُمكن من خلالها تحقيق طموحات اللاجئ الفلسطيني .

ثامنا: النظر إلى مشكلة اللاجئين بأنها المشكلة التي تملك عناصر قوتها الذاتية ، وعدم انتظار الضغط الدولي من أي اتجاه بشأن حلها. لأن الضغوطات الدولية على إسرائيل ستكون في مجال الحدود والقدس وغيرها من القضايا مما يجعل مشكلة اللاجئين خارج دائرة الضغط الدولي نظرا لانسجام مواقف الدول مع الموقف الإسرائيلي في هذه المشكلة.

تاسعا: توحيد المفاهيم والمصطلحات بين مختلف الجهات العاملة في مجال اللاجئين الفلسطينيين لأنها بوصلة التحرك نحو الحقوق ، فمشكلة اللاجئين لا تحتمل إخضاعها لمفاهيم ذاتية ونظره قصيرة المدى لأنها تعني شعب بأكمله ، وإن الدعوات لحل ضائقة اللاجئين المعيشية كمقدمة لحل نهائي . ما هي إلا خروجا عن مفاهيم اللاجئ، وتجاوبا مع الاتجاهات الداعية لتغيير محاور الحل من عودة وتعويض إلى توطين بدون تعويض .

عشرا: رغم الحدود الجغرافية للدراسة الميدانية ، ورغم خصوصيتها كونها تناولت اللاجئين ضمن حدود فلسطين ، التي أشارت نتائجها إلى تمسك اللاجئين بالعودة كهدف أساسي ، مما يلفت النظر إلى إمكانية اعتباره مؤشرا على أن اللاجئين في الشتات قد يكون تمسكهم بالعودة أقوى، أو معارضتهم لحل مشكلة لجوئهم خارج أرض فلسطين أشد. لذلك فإن الباحث يوصي بإجراء دراسة ميدانية لإبراز توجهات اللاجئين في الشتات لتأكيد استنتاجاته .

إحدى عشر: حتى يتمكن الساسة من إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين ويلامس طموحاتهم فإن الباحث ينصح بالتحرك ضمن الأسس التالية:-

أ. منح اللاجئين حق الاختيار استنادا إلى قرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨.

ب.تجهيز الإمكانات المادية لتلبية اختيار اللاجئ.

ج. شمولية الحل من حيث المبدأ والاتفاق على خطوات التنفيذ.

د. وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين والحد من مصادرة الأراضي.

الخلاصة

تعد ظاهرة تغيير المواقف والاتجاهات استجابة للظروف، ظاهرة طبيعية تنسجم مع حركة التاريخ، وإذا لم يشمل التغيير جميع أطراف المعادلة وكان أحادي الجانب، فإنه يعني إجبار طرف على القبول بالحل المفروض، واستبعاد الحل العادل أو التسوية المنصفة من إطار العمل، مما يكون له الأثر البالغ في عدم استقرار الحل، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار التوتر وإمكانية إندلاع الصراع.

ونظرا لجدية الترابط بين مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والأرض، فإن أي حل سياسي للقضية الفلسطينية يتناول الأرض والسيادة، سيؤثر بالمحصلة على نموذج حل مشكلة اللاجئين الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويتمثل بعودتهم إلى ديارهم وتعويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدوها، وتعويض من لا يريد العودة منهم. وإعادة تأهيلهم إقتصاديا واجتماعيا.

وفي الأساس فإن هذه النماذج للحل تعتمد على حرية الإختيار تلك الحرية التي اسقطها الموقف الإسرائيلي، وأسقط معها أولوية العودة إلى الأرض، وحصر الحل في توطين اللاجئين ودمجهم في المجتمعات خارج منطقة السيطرة الإسرائيلية. وهذا يستدعي ضرورة التركيز على إعطاء حرية الإختيار للاجئين مهما بلغ مستوى المعارضة الإسرائيلية لذلك.

ما زالت العودة والتعويض تشكل مرتكزات النموذج العربي في الحل، ولم يصدر أي موقف عربي يتناقض معه، وكذلك لم يبد أي من العرب استعدادهم لتوطين اللاجئين، باستثناء الأردن الذي بدأ يطالب بالتعويض للحكومة على ما قدمه للاجئين. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا ما أقر العمل بمبدأ التعويض ولم يستفد منه اللاجيء مباشرة، لن يكون مقبولا وسيلقى معارضة شعبية كبيرة، الأمر الذي ستدخل معه المنطقة في نزاعات قد تؤدي إلى زيادة معاناة اللاجئين. لم يؤثر إختلاف الفلسطينيين مع الموقف العربي الرسمي في خطهم الكفاحي، ولا إتقافهم مع العرب في الخط السياسي لحل الصراع على موقف الفلسطينيين اتجاه الحل الدائم لمشكلة اللاجئين.

فما زال الموقف الفلسطيني الرسمي يؤكد على قرار ١٩٤ الفقره ١١ ، كأساس لحل المشكلة ، رغم أن اتفاق أوسلو الموقع في أيلول ١٩٩٣ م ، أدى إلى إعادة ترتيب أولويات الحل ، ورسم ملامح الحل السياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أسس وقرارات دولية لم تتضمن حل لمشكلة اللاجئين وإنما طالبت بحلها فقط دون تحديد شكل الحل ، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الإعداد المتكامل والتنسيق مع الأطراف العربية التي يتواجد اللاجئون على أراضيها بغية تحقيق جبهة قادرة على تعديل مسار التفاوض النهائي بشكل يضمن حقوق اللاجئين ، ويغلق الباب أمام الإسرائيليين الراغبين في إبعاد اللاجئين وتذويبهم في المجتمعات المحيطة بعيدا عن أرضهم .

تعاملت الأطراف الناشطة لحل مشكلة اللاجئين، والدراسات المتعلقة بهذا الخصوص ، مع مطالب الطرف الإسرائيلي المنتصر، ولم تأخذ بالإعتبار مطالب الضحية، لذلك جاءت نتائجها قاصرة عن إيجاد الحل الدائم لمشكلة تعددت أبعادها وتداخلت، الأمر الذي أصبح معه من المتعذر على أية جهة رسمية كانت أم غير رسمية أن تجد حلا طالما يحكم توجهها ميزان القوى وحده .

لم يعد اللاجيء إنسانا منكوبا يثير العطف والشفقة ، بل هو صاحب الحق الذي يملك القوة التي تجعله عنصرا مؤثرا ، وقادرا على مقاومة أي حل يفقده حقه في أرضه. إن استمرار التعامل مع اللاجئين على أنهم كم مهمل، يعني استمرار تعقيد الصراع وبقاء المشكلة، لذلك يجب التعامل مع اللاجيء على أنه قوة متحركة، وضرورة التجاوب مع مطالبه.

وأشارت نتائج الدراسة بوضوح إلى أنه يزداد قبول اللاجئين للحل طالما انسجم ذلك مع قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وإنه يزداد قبولهم بترك مخيماتهم وإنهاء أعمال وكالة الغوث "U.N.R.W.A"، كلما اقتربوا من العودة إلى ديارهم. وتزداد معارضتهم لأي حل دائم يقضي ببقائهم في أماكن تواجدهم، أو يتعامل مع جزء منهم فقط، أو يبعدهم عن وطنهم ، أو يضع شروطا على عودتهم.

نجح اللاجئون في نقل أمالهم ومفاهيمهم إلى ذريتهم بشكل ازداد معه تمسكهم بحقوقهم في أرضهم. مما يترك مجالا للإستنتاج بأن مشكلة اللاجئين ليست مشكلة الفلسطينيين وحدهم بل مشكلة للإسرائيليين كذلك.

من المؤمل أن تكون هذه الدراسة قد نجحت في الكشف عن اتجاهات اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الدائم لمشكلتهم، مما يترك المجال أمام دراسات أخرى للبحث في أيجاد نموذج للحل يأخذ هذه الإتجاهات بعين الاعتبار.

المراجع

١.أروتسون ، جيفري. *سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية*. ترجمة حسني زينه. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ١٩٩٢ .

٢.أيوب ، سمير . *البناء الطبقي للفلسطينيين* . بيروت: صامد للنشر والتوزيع ، ط ٢، ١٩٨٤.

٣.الإعلام الموحد. *فلسطين إعلان الدولة وقرارات الأمم المتحدة*. تونس: ١٩٨٩.

٤.بابادجي ، رمضان وآخرون. *حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادىء تطبيقه*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، آب ١٩٩٦.

٥.بيريس ، شمعون. *الشرق الأوسط الجديد*. عمان: دار الجليل للنشر ، ١٩٩٤.

٦.تماري ، سليم. *مستقبل اللاجئين الفلسطينيين*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥.

٧.حكيم ، سامي . *طريق النكبة* . القاهره : المطبعة الفنية الحديثة ، بدون سنة نشر.

٨.الحوراني ، فيصل . *تطور الفكر السياسي الفلسطيني* . القدس: وكالة أبو عرفه، ١٩٨٠.

٩.روندو ، فليب . *الشرق الأوسط في سعيه إلى السلام* . ترجمة كمال الخولي . بيروت: المنشورات العربية ، ١٩٨٠ .

١٠.زريق ، إيليا . *اللاجئون والعملية السلمية* . ترجمة محمود شريتح . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٧ .

١١.زعيتر ، أكرم . *القضية الفلسطينية* . القاهره : دار المعارف ، ١٩٥٥ .

١٢.شديد ، محمد . *أمريكا والفلسطينيون بين التصفية والإستيعاب* . القدس: مطبعة الدراسات العربية. ١٩٨٥ .

١٣.شكيب ، ابراهيم . *حرب ١٩٤٨ رؤية مصرية* . القاهرة: دار الأهرام ، ١٩٨٦ .

١٤.صايغ ، روزماري . *الفلاحون الفلسطينيون من الإقتلاع الى الثورة* . ترجمة خالد عايد. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٨٣.

١٥.صعب ، حسن . *القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية* ، *الموسوعة الفلسطينية، مجلده الخامس* . بيروت: مطبعة ميلانو ستامبا ، ١٩٩٠ .

١٦.عبدالهادي ، مهدي . *المسألة الفلسطينية* . بيروت: المكتبة العصرية ، ط ٤ ، تموز ١٩٩٢ .

١٧.قرارات الأمم المتحدة ، *المجلد الأول ٤٧ - ١٩٧٤* . الدراسات الفلسطينية ، ط ٣ ، نيسان ١٩٩٣ .

١٨.*الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٥* . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٨ .

١٩.مصالحه ، نورالدين . *طرد الفلسطينيين "مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢ - ١٩٤٨* . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٢ .

٢٠.مقلد، اسماعيل صبري . *العلاقات السياسية والدولية* . الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط ٥ ، ١٩٩٣ .

٢١.*الموسوعة الفلسطينية . القسم الثاني ، المجلد الخامس* . مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥ .

٢٢.*منشورات U.N.R.W.A* .

الأونروا تعاريف وإحصاءات . فينا: منشورات الإعلام ، حزيران ١٩٧٩ .

الأونروا حقائق وأرقام . غزه: منشورات الإعلام ، حزيران ١٩٩٧ .

اللاجئون والمشوار الطويل . وكالة الغوث . ١٩٩٥ .

النشره العامة ميزانية وكالة الغوث. غزه: مكتب الإعلام، حزيران ١٩٩٧.

٢٣.فافو مجموعة من الباحثين النرويجيين والفلسطينيين . *المجتمع الفلسطيني في غزه والضفة الغربية والقدس* . ترجمة عفيف الزاز . بيروت: الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٤.

٢٤.جرار ، ناجح . *الهجرة القسرية الفلسطينية* . نابلس: جامعة النجاح الوطنية ، ١٩٩٥.

٢٥. . *اللاجئون الفلسطينيون مدخل للمراجعة واستقراء للمستقبل*. القدس: الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية (PASSIA). ١٩٩٤م. ص٨٣.

الكتب الإنجليزية :

1. Arzt, Dona. *Refugees into citizens Palestinians and the end of the Arab-Israeli Conflict New York:*. A council of Foreign Relations Book. USA, 1997.
2. K-Shadid, Mohammad. *The united states and the Palestinians*. London: Croom Helem. 1981.
3. Morgenthu, Hans. *Politics Among Nations*. Calcuta: Scientific book agency, 5th Ed, 1973.
4. Morris, Benny. *The birth of the Palestinian refugee problem, 1947 - 1949*. Cambridge university, 1987.
5. Peretz, Don. *Israel and Arabs*. Michigan: Univ. microfilms, 1983.

الدوريات العربية:

١.أبو لغد، إبراهيم . "سياسة أمريكا تجاه الفلسطينيين" . *المستقبل العربي* . كانون ثاني (١٩٩٦) ص ص ٧٧ – ٨٥.

٢.أبو ستة ، سليمان . "حق العودة للفلسطينيين مقدس وممكن أيضا" . *المستقبل العربي*، العدد ٢٠٨ ، ١٩٩٦ ص ص ٤ – ٣٨.

٣.خير، فاطمه . "البعد الدولي لقضية اللاجئين" . *صامد الإقتصادي* . العدد ١٠٥ . (١٩٩٦) ص ص ١٤٠ – ١٥٢.

٤.مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين": *مجلة اللاجئون* . عدد خاص ، اكتوبر (١٩٩٠) ص ٤.

٥.زريق ، ايليا . "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة" . *مجلة الدراسات الفلسطينية* ، العدد ١٩ صيف (١٩٩٤) ص ص ٦٨ – ٨١.

٦.زكريا ، كرستيا . "السلطة في أرقام" . *السياسة الفلسطينية* ، العدد ١٢ خريف (١٩٩٦) ص ص ١٧٢ – ١٨٨.

٧.الزور ، نواف . "مشاريع تصفية المخيمات الفلسطينية" . *صامد الاقتصادي* ، العدد ٨٣ ، (١٩٩١) ص ص ١٣٤ – ١٤٧.

٨.عدوان ، كمال . "تحليل الموقف السياسي" . *شؤون فلسطينية* ، العدد ١١ تموز (١٩٧٢) ص ص ٢٧٤ – ٢٨١.

٩.غازيت ، شلومو . "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" . *مركز البحوث والدراسات الفلسطينية دائرة التخطيط الاستراتيجي* ، نابلس: (آذار ١٩٩٥) ص ص ١١٧ – ١٤٦.

١٠.القاضي ، ليلى . "تقرير حول مشاريع التسوية" . *شؤون فلسطينية* . العدد ٢٢ ، (١٩٧٢) ص ص ٨٥ – ١٢٣.

١١.مصرية ، نورما . "في سوسيولوجيا أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين" . *السياسة الفلسطينية* العدد ١٣ . (شتاء ١٩٩٧) ص ص ٦٥ – ٩٣.

١٢.مكارثي ، كينن . "قضية اللاجئين رؤيه" . *السياسة الفلسطينية* . العدد ١٢ . (خريف ١٩٩٦) ص ص ١٠٠ - ١٢٩.
١٣.الموعد ، حمد . "الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين" *صامد الاقتصادي* . العدد ١٠٦ ، (١٩٩٦) ص ص ٢١٥ - ٢٢٩.
١٤.مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. (١٩٩٥). نتائج استطلاع " للرأي العام الفلسطيني، ٨ - ٢٠ أيار ١٩٩٥". نابلس.

الدوريات بالانجليزية:

1. Gazit, Shlomo. "Solving refugee problem, a pre-requisite for peace". *Palestine - Israel Journal*. (Vol. II No. 4. Autumn, (1995). pp 65 - 70.
2. Khaldi, Rashid. "A possible solution". *Palestine - Israel Journal*. Vol. II. No. 4 Autumn, (1995) (pp 72 - 78).
3. Neff, Donald. "U.S.A policy and Palestinian refugee" Journal of *palestine studies*. vol XVII, No. 1 Autumn. (1988) (pp 96 - 109) p98.
4. Adelman, Howard "Palestinian refugees, Economic Integration and durable solutions". *In Refugees in the age of total war. Ed. Anna C. Bramwell. London: Unwin Hyman, 1988. (pp 295 - 311).*
5. Meland, Coran. "The concept of term Refugees". *In Refugee in the age of total war.* Ed, Anna C. Branwell. London". Unwin Hyman, 1988. (pp 7 - 14).

وثائق بالعربية:

١.إتفاقية إعلان المبادىء ١٣/٩/١٩٩٣.
٢.إعلان الإستقلال الفلسطيني ١٥/١١/١٩٨٨ .
٣.التفاصيل شبه الكاملة لوثيقة عباس – بيلين ، غير منشوره .
٤.تقرير لجنة ممثلي الدول العربية المضيفة للعائدين والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن تقرير خبير الأراضي في لجنة التوفيق الدولية ، عمان: آذار ١٩٦٦ .

Documents:

1. European Community Statement, by the Commission of the European Communities, to working group on refugees: Oslo 11 - 13 May, 1993.

2. Israeli Statement: Ben-Ami, Shlomo (1992). opening remarks. official presentation by Israeli delegation to refugee working group of the Middle East peace talk, 11 November, Ottawa, Canada.

3. Palestinian Statement: Sanbar, Elia. (1992). Opening remarks. Official presentation for Palestinian side of the joint Palestinian - Jordanian delegation, to refugee working group of the Middle East, Ottawa, May 13, 1992.

4. Stock taking conference on Palestinian Refugee Research Ottawa, December 8 - 9, 1997. by Palestinian Refugee Research net and International Development Research center. Feb., 1998.

المقابلات

١.الإستبانة: ملحق رقم ٥.
٢.مقابلة مع داود بركات منسق المفاوضات الثنائية والمتعددة لمجموعة عمل اللاجئين ٣/٣/١٩٩٨ .
٣.مقابلة في مخيم العروب بتاريخ ٢٥/١/١٩٩٨، مع الأستاذ إبراهيم الترك.
٤.مقابلة في مخيم قلنديا بتاريخ ١٥/١/١٩٩٨، مع السادة محمد عويضه وإبراهيم حسن، وأحمد عليان، وصبحي عيد، والشيخ محمد نافع، والدكتور محمد صالح.
٥.لقاء مع الدكتور مسلم أبو حلو من قرية حزما مدير مركز أبحاث اللاجئين الفلسطينيين في جامعة القدس المفتوحة/ رام الله. بتاريخ ١٨/١/١٩٩٨م.
٦.لقاء مع السيد علي القاسم "أحد المستفيدين من مشروع التوطين الذي قامت به وكالة الغوث في الشيخ جراح سنة ١٩٥٦م، بتاريخ ٢٠/١/١٩٩٨م.

الملاحـــق

قرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ .

انشاء لجنة توفيق تابعة للامم المتحدة
وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم
وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى
ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث
تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين
في المستقبل

ان الجمعية العامة ،

وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد ،

١ – تعرب عن عميق تقديرها للتقدم[١١] الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلة في فلسطين ، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته .

وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة ، وتفانيهم للواجب في فلسطين .

٢ – تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة ، تكون لها المهمات التالية :

(أ) القيام ، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم ، بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د ا – ٢) * الصادر في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨ .

(ب) تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها اليها القرار الحالي ، وتلك المهمات والتوجيهات الاضافية التي قد تصدرها اليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن .

(ج) القيام – بناء على طلب مجلس الأمن – بأية مهمة تكلفها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين ، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة . وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية ، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلفها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين .

٣ – تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة ، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية ، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية .

٤ – تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها ، وبين هذه الأطراف واللجنة .

٥ – تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨ ،[١٥] وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري اما مباشرة أو مع لجنة التوفيق ، بغية اجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها .

٦ – تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية ، لاحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها .

٧ – تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة – بما فيها الناصرة – والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين ، وتأمين حرية الوصول اليها وفقاً للحقوق القائمة ، والعرف التاريخي ، ووجوب اخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لاشراف الأمم المتحدة الفعلي . وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة ، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس ، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة ، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعينة تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين ، والوصول إلى هذه الأماكن ، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة .

٨ – تقرر انه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث ، فان هذه المنطقة ، بما في ذلك بلدية القدس الحالية ، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط ، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى ، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية .

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن .

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها العادية الرابعة ، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة

---

(١١) أنظر تقرير التقدم للوسيط الدولي ، وثيقة رقم A/648 .

* د . إ . ط دورة استثنائية .

١٥ أنظر [قرار مجلس الأمن رقم ٦٢ (١٩٤٨) ، أدناه] .

القدس ، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس .

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة ، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالادارة الموقتة لمنطقة القدس .

٩ – تقرر وجوب منح سكان فلسطين ، جميعهم ، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو ، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً .

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً ، بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف ، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة .

١٠ – تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لايجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية ، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي ، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى الموانئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات .

١١ – تقرر وجوب السماح بالعودة ، في أقرب وقت ممكن ، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ؛ ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر ، عندما يكون من الواجب ، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانصاف ، ان يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة .

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل اعادة اللاجئين ، وتوطينهم من جديد ، واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك دفع التعويضات ، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير اغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة .

١٢ – تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت امرتها ، ما ترى أنها بحاجة اليه لتؤدي ، بصورة مجدية ، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها وجب نص القرار الحالي . ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس ، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة . ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها .

١٣ – تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام ، بصورة دورية ، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة .

١٤ – تدعو الحكومات والسلطات المعنية ، جميعاً ، إلى التعاون مع لجنة التوفيق ، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي .

١٥ – ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات ، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي . *

تبنت الجمعية العامة هذا القرار ، في جلستها العامة رقم ١٨٦ ، بـ ٣٥ صوتاً مع القرار مقابل ١٥ ضده وامتناع ٨ كالآتي :

مع القرار : الارجنتين ، استراليا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، الصين ، كولومبيا ، الدانمارك ، جمهورية الدومينيكان ، ايكوادور ، السلفادور ، الحبشة ، فرنسا ، اليونان ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ليبيريا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النروج ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفيليبين ، سيام ، السويد ، تركيا ، جنوب افريقيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الاميركية ، أوروغواي ، فنزويلا .

ضد القرار : افغانستان ، بيلوروسيا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، مصر ، العراق ، لبنان ، باكستان ، بولندا ، المملكة العربية السعودية ، سورية ، اوكرانيا ، الاتحاد السوفياتي ، اليمن ، يوغسلافيا .

امتناع : بوليفيا ، بورما ، تشيلي ، كوستاريكا ، غواتيمالا ، الهند ، ايران ، المكسيك .

---

* في الجلسة العامة رقم ١٨٦ المنعقدة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، اقترحت لجنة من الجمعية العامة مكونة من الدول الخمس المشار إليها في البند ٣ من القرار أعلاه ، أن تكون الدول الثلاث التالية أعضاء في لجنة التوفيق : فرنسا ، تركيا ، الولايات المتحدة الأميركية . ولما كان اقتراح هذه اللجنة قد أقرته الجمعية العامة ، خلال جلستها ذاتها ، فان لجنة التوفيق تكون بالتالي مكونة من الدول الثلاث المذكورة أعلاه .

المصدر :-
مؤسسة الدراسات الفلسطينية. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي. المجلد الأول ١٩٤٧ – ١٩٧٤. ط٣. بيروت: ١٩٩٣ ص ١٨.

ملحق رقم ٢

اتفاقية وحدات سكن

الشيخ جراح - بالقدس

لقد تم الاتفاق في هذا اليوم الثلاثاء من شهر آب سنة ١٩٥٦ فيما بين وزير الانشاء والتعمير (المسمى فيما بعد بالمؤجر) فريق أول وبين السيد محمود محمد الكما (المسمى فيما بعد بالمستأجر) فريق ثاني على تأجير واستئجار وحدة السكن الواقعة في محلة الشيخ جراح بالقدس والمشار اليها فيما بعد (بالعقار) البالغة مساحته (٩٠ م٢) مترا مربعا والمثبت في الخارطة تحت رقم (١٩) لمدة ثلاث سنوات تبتدئ من اليوم الثلاثاء من شهر آب سنة ١٩٥٦ وتنتهي في اليوم الثلاثاء من شهر آب سنة ١٩٥٩ مع كافة توابعها من ارض وما فيها من مبان ومجاري مياه الموصوفه وصفا تاما في الجداول والخرائط المحفوظه في وزارة الانشاء والتعمير بايجار سنوي قدره خمسين فلسا تدفع كما هو مبين ادناه

(١) يتعهد المستأجر بموجب هذا

أ) ان يدفع علاوة على ضريبة الاراضي والمستفات واثمان المياه ايجارا سنويا قدره خمسين فلسا تدفع بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق

ب) ان يحفظ العقار داخلا وخارجا طيلة مدة الايجاره في حالة جيده باستثناء الاستهلاك الناشيء عن الاستعمال والاضرار الناشئة عن حادث خارج عن طوقه .

ج) ان يستعمل العقار لسكنه وسكن افراد عائلته فقط .

د) ان يدفع جميع ضرائب الحكومه والعوائد المحليه وان يخضع لكافة الاوامر والانظمة التي تسري على عقار من نوعه في القدس وما يسري عليه من مثل ذلك في المستقبل .

هـ) ان لا يشيد اية ابنية او يحدث تغييرات او زيادات في المأجور ما لم يحصل على موافقة المؤجر الخطيه وفي حالة اقامة اية ابنية او اجراء تغييرات او زيادات كهذه يلتزم ان يكون وفقا لخرائط ورسوم يصادق عليها مهندس البلديه ولا يكون المؤجر مسؤولا عن المصاريف التي يتحملها المستأجر فيما يتعلق بمثل هذه التصليحات والتغييرات .

و) كما وانه لا يحق للمستأجر ان يطالب بتعويض مثل هذه الخساره عند فسخ الايجار او اخراجه من المأجور .

ز) ان يسمح للمؤجر او من ينوب عنه بتفتيش المأجور في الاوقات والطرق المشروحه طيلة مدة الايجار .

وقد تعهد كل من الفريقين بموجب هذا على ما يلي :-

١) يعتبر توقيع المستأجر على هذا العقد اعترافا منه بانه تسلم العقار فعلا .

٢) مدة الايجاره ثلاث سنوات بعد مرور الثلاثة الاشهر الاولى من تاريخ توقيع الاتفاق .

٣) لا يحق للمستأجر او اى فرد من افراد عائلته ان يتنازل عن اى حق من حقوق الايجاره لاى شخص اخر غير ورثته الشرعيين وهذا يسرى على ورثته من بعده كما انه لا يحق له ان يرهن الوحده لاية جهة كانت .

٤) ان لا يقوم المستأجر باى عمل يخل بالامن العام وحسن الاخلاق او بمصلحة المجاورين له .

٥) يتوجب على مستأجر كل وحده ان يشترك جمعية حول وحدته الامر الذى يؤخذ بعين الاعتبار عند تفويض الوحده باسم مستأجر ما بعد مرور السنوات الثلاث .

٦) يجوز للمؤجر استعادة المأجور من المستأجر في حالة تكرر مخالفات المستأجر شروط هذا الاتفاق بعد انذاره خطيا ثلاث مرات على ان لا تقل المدة التي تفصل الانذار عن الاخر شهرا واحدا وفي هذه الحالة لا يحق له المطالبة باى تعويض او استرداد ما كان دفعه من اجور .

٧) يضمن المستأجر داخلية مدة الايجاره اى ضرر يحدث في المأجور نتيجة اهماله ويقدر قيمة الضرر من قبل وزارة الانشاء والتعمير الذى يعتبر قراره قطعيا بعد اقترانه بموافقة المؤجر .

٨) تتعلق بذمة المؤجر المستأجر وافراد عائلته بعد مرور الاشهر الثلاث الاولى التى تسبق سنوات الايجاره .

٩) اذا اخلى المستأجر المأجور في اى وقت من الاوقات ولاى سبب كان بما في ذلك العودة الى مكان اقامته الاصلي في فلسطين فيعاد المأجور الى الحكومة ولا يحق للمستأجر المطالبة باى مبالغ كان قد دفعه من الاجور .

١٠) اذا اضطر المستأجر لاسباب قاهرة ان يترك محل اقامته لفترة من الزمن وجب عليه الحصول على موافقة وزارة الانشاء والتعمير على ذلك .

١١) بعد ان يؤمن المستأجر قد قام بتسديد شروط هذا الاتفاق وقنع المؤجر بان المستأجر ساعد في بناء مشتمل الوحده تعويض باقية المأجور الى المستأجر سيجانا .

١٢) ان هذا الاتفاق لا يؤثر باى شكل من الاشكال على حقوق المستأجر في عودته الى وطنه الاصلي (فلسطين) وفي اى تعويض عن ممتلكاته فيها او على اية حقوق سياسيه او اقتصاديه وغيرها من الحقوق التي يعتبرها المستأجر حقا له ويرغب في ممارستها في اى وقت شاء .

واثباتا بهذا قد وقع كل من الفريقين على هذا الاتفاق .

فريق اول

فريق ثاني

ملحق رقم (٣)

قرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

القرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط

إن مجلس الأمن ،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط ،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب ، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان ،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة ، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق ،

١ - يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :

أ - انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها ٥ في النزاع الأخير ،

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة ، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها .

٢ - يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة ،

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ،

ج - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح .

٣ - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه .

٤ - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن .

تبنى المجلس هذا القرار ، في جلسته رقم ١٣٨٢ ، بإجماع الأصوات .

---

٥ المحاضر الرسمية لمجلس الأمن ، السنة ٢٢ ، ملحق تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول (اكتوبر ونوفمبر وديسمبر) ١٩٦٧ .

النص الفرنسي والاسباني : من الأراضي المحتلة des Territoires Occupés .

المصدر :-
مؤسسة الدراسات الفلسطينية. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي. المجلد الأول ١٩٤٧ - ١٩٧٤. ط٣. بيروت: ١٩٩٣ ص ١٩٧.

ملحق رقم ٤

الوثائق ذات الصلة بالقرار ١٩٤ الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة

١- قرارات الجمعية العامة

رقم القرار		تاريخ اعتماده	رقم القرار	تاريخ اعتماده
١٩٤	(د-٣)	١١ كانو الأول /ديسمبر ١٩٤٨	٢٩٦٤	١٣ كانو الأول/ديسمبر ١٩٧٢
٢١٢	(د-٣)	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨	٣٠٨٩	ألف إلى هاء (د-٢٨) ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢
٣٠٢	(د-٤)	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩	٣٠٩٠	(د-٢٨) ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣
٣٠٣		٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩	٣٣٣٠	(د-٢٩) ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤
٣٩٣	(د-٥)	٢ كانو الأول/ديسمبر ١٩٥٠	٣٣٣١	أ-د (د-٢٩) ١٧ كانون الأول،ديسمبر ١٩٧٤
٥١٢	(د-٦)	٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢	٣٤١٩	ألف إلى دال (د-٣٠) ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥
٥١٣	(د-٦)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢	١٥/٣١	ألف إلى هاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦
٦١٤	(د-٧)	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢	٩٠/٣٢	ألف إلى واو ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
٧٢٠	(د-٨)	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣	١١٢/٣٣	ألف إلى واو ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨
٨١٨	(د-٩)	٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤	٥٢/٣٤	ألف إلى واو ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩
٩١٦	(د-١٠)	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥	١٣/٣٥	ألف إلى واو ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
١٠١٨	(د-١١)	٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٧	١٤٦/٣٦	ألف إلى حاء ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
١١٩١	(د-١٢)	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧	١٢٠/٣٧	ألف إلى كاف ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
١٣١٥	(د-١٣)	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨	٨٣/٣٨	ألف إلى كاف ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣
١٤٥٦	(د-١٤)	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩	٩٩/٣٩	ألف إلى كاف ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤
١٦٠٤	(د-١٥)	٢١ نيسان/ابريل ١٩٦١	١٦٥/٤٠	ألف إلى كاف ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥
١٧٢٥	(د-١٦)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١	٦٩/٤١	ألف إلى كاف ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦
١٨٥٦	(د-١٧)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢	٦٩/٤٢	ألف إلى كاف ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
١٩١٢	(د-١٨)	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣	٥٧/٤٣	ألف إلى ياء ٦ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٢	(د-١٩)	١٠ شباط/فبراير ١٩٦٥	٤٧/٤٤	ألف إلى كاف ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩
٢٠٥٢	(د-٢٠)	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥	٧٣/٤٥	ألف إلى كاف ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
٢١٥٤	(د-٢١)	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦	٤٦/٤٦	ألف إلى كاف ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
٢٢٥٢	(د إ ط-٥)	٤ تموز/يوليه ١٩٦٧	٦٩/٤٧	ألف إلى كاف ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
٢٣٤١	(د-٢٢) ألف وباء	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧	٤٠/٤٨	ألف إلى ياء ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
٢٤٥٦أ	(د-٢٣)ألف إلى جيم	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨	٢١/٤٩	ألف إلى ياء ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٢٥٣٥	(د-٢٤)ألف إلى جيم	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩	٣٥/٤٩	ألف إلى زاي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
١٩٩٥	(د-٢٥)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	٢١/٤٩	سين ٢١ نيسان/ابريل
٢٦٧٢	(د-٢٥)	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	٢٨/٥٠	ألف إلى زاي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
٢٧٢٨	(د-٢٥)	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	١٢٤/٥١	إلى ١٣٠/٥١ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
٢٧٩١	ألف إلى هاء (د-٢٦)	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١		
٢٩٦٣	ألف إلى هاء (د-٢٧)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢		

ملحق رقم ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث ميداني عن
اتجاهات اللاجئين الفلسطينين في
مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الدائم لقضية اللاجئين

يقوم الباحث بإعداد رسالة الماجستير في جامعة بيرزيت عن اتجاهات اللاجئين الفلسطينين في الضفة الغربية نحو الحل الدائم لقضية اللاجئين.

وعليه، فقد تم إعداد استمارة البحث للوصول الى حقائق إحصائيه للإستناد عليها في إعداد الدراسة المذكوره.

المرجو منك أن تجيب/تجيبي على الاسئلة المطروحة بكل دقة وصراحة، تعبر عن وجهة نظرك ، لذلك فإن أية إجابات غير دقيقة تجعل البحث كله عديم الفائدة. وحفاظا على سرية رأيك ، فإنني أرجو عدم كتابة اسمك على الاستماره.

أشكر لك مساهمتك في الإجابة على أسئلة الاستماره.

الباحث

رياض عويضه

تعليمات عامة

أرجو أن تضع إشارة (×) في المكان الذي يعبر عن وجهة نظرك.

موافق بشده : العبارة الموضوعه في الاستماره تتفق مع وجهة نظرك تماما.

موافق : العبارة الموضوع في الاستماره تتفق مع وجهة نظرك.

متردد : وجهة نظرك لا ترفض العباره ولا تتفق معها (غير قادر على التحديد)

أعارض : وجهة نظرك لا تتفق مع العباره

أعارض بشده : وجهة نظرك لا تتفق مع العبارة إطلاقا.

استمارة بحث

اتجاهات اللاجئين الفلسطينين في مخيمات الضفة الغربية

نحو الحل الدائم لمشكلتهم

المخيم : _____ البلد الأصلي: _____ العمر : ___ مكان الولادة: _____ الجنس : _____

التحصيل العلمي : _____ الحالة الاجتماعية : _____ المهنة : _____

الفقرة الاولى : -

١ - حدد من وجهة نظرك مدى تطابق مفهوم اللاجيء مع كل من الفئات التالية:

	أوافق بشدة	أوافق	متردد	إعارض	إعارض بشدة
جميع الذين غادروا فلسطين بسبب حرب ١٩٤٨ وذريتهم					
اللاجئون المسجلون في سجلات وكالة الغوث فقط					
اللاجئون في الدول العربية فقط					
اللاجئون الذين يسكنون المخيمات في فلسطين فقط					
اللاجئون الذين يسكنون المخيمات في الدول العربية					

ما هو رأيك في كل من المفاهيم التالية لحق العودة ؟ ضع اشارة (X) في المكان الذي يمثل وجهة نظرك .

٢ - حق العودة يعني :-

	أوافق بشدة	أوافق	متردد	اعارض	إعارض بشدة
عودة اللاجئين الى مدنهم وقراهم الأصلية بدون تعويض					
عودة اللاجئين الى قراهم ومدنهم الأصلية بتعويض جزئي					
عودة اللاجئين الى مدنهم وقراهم بتعويض كلي وبدون شروط					
عودة قسم من اللاجئين الى ديارهم في فلسطين ١٩٤٨					

٣ - هل من وجهة نظرك يمكن اعتبار جمع شمل العائلات شكل من اشكال تنفيذ حق العودة ؟

أ - نعم ب - لا

٤ – في حالة السماح لك بالعودة ما موقفك من كل من الخيارات التالية للعودة ؟ ضع اشارة (X) في المكان المناسب .

	أوافق بشدة	أوافق	مترددة	اعارض	أعارض بشدة
العودة الى بلدك الأصلي وحمل جواز سفر اسرائيلي					
العودة ضمن برنامج زمني طويل الأجل الى بلدك الاصلي					
العودة الى مناطق جديدة يتم اختيارها داخل حدود ١٩٤٨					
عدم العودة					

٥– فيما لو سمح للاجئين بالعودة الى ديارهم فاي من الفئات ستنفذ العودة أولا؟ ضع دائرة حول الفئة التي تنفذ اولا.

أ – اللاجئون الفقراء ب – اللاجئون الأغنياء ج – جميع اللاجئين

٦– ضع دائرة على الحالة التي تمثل وجهة نظرك : –

هل عودة اللاجئين من وجهة نظرك في هذه الظروف : –

أ – ممكنة ب – صعبة ج – مستحيلة

٧– الاسباب التالية تحول دون تنفيذ حق العودة . ما هو رأيك في كل منها ؟ ضع اشارة (X) في المكان المناسب .

	أوافق بشدة	أوافق	مترددة	أعارض	أعارض بشدة
أسباب سياسية وأبرزها الرفض الاسرائيلي					
أسباب اقتصادية متعلقة بمكان عمل اللاجيء الحالي					
أسباب اجتماعية مثل تشعب العائله					
عدم وجود أماكن عمل في حالة ممارسة العودة					
عدم وجود أماكن للسكن في حالة العودة					

الفقرة الثانية : -

ضع اشارة (X) تحت المقياس التي تراه مناسبا لوجهة نظرك :-

١- في حالة عدم السماح للاجئين بالعودة فما هورأيك في الطروحات التالية كحلول نهائية ؟

	أوافق بشدة	أوافق	مترددة	اعارض	أعارض بشدة
بناء مساكن في الضفه وغزة خارج اطار المخيم واعطاء اللاجيء تعويضا ماليا					
تحسين مستوى الخدمات للاجئين في المخيم واعطائهم تعويضا ماليا					
نقل قسم من اللاجئين من المخيم الى مناطق يتم اختيارها من الجهات المعنية وتوفير فرص عمل					
اعطاء اللاجئين مبلغا من المال والسماح لهم بالاقامه في أي بلد يختارونه ويقبل بهم					
بقاء اللاجئين في مخيماتهم والاعتذار لهم من السلطات الاسرائيلية وتحسين ظروفهم المعيشية					
البقاء في المخيم تحت إشراف السلطة الوطنية					
دفع تعويضات الى السلطة الوطنية كدولة مضيفة وتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم					

الفقرة الثالثة :-

ما هو رأيك في كل من التعريفات التالية لوكالة الغوث ؟ضع اشارة (X) تحت المقياس الذي يعبر عن وجهة نظرك

١ - وكالة غوث وتشغيل اللاجئين هي :-

	أوافق بشدة	أوافق	مترددة	اعارض	أعارض بشدة
منظمة دولية تعبر عن ظلم بريطانيا وأمريكا للفلسطينيين					
منظمه دولية تعبر عن المسؤولية الدولية اتجاه اللاجئين					
منظمه ضروريه ولا مجال للاستغناء عنها					
منظمة انسانية تقدم مساعدات للاجئين					
منظمه دولية لاضروره لها					

٢ – ما هو رايك في كل من الادوار التالية لوكالة الغوث ؟

	أوافق بشدة	أوافق	متردد	اعارض	أعارض بشدة
المساهمة في استمرار مشكلة اللاجئين وزيادة تعقيدها					
المحافظة على حق العودة بابقاء مشكلة اللاجئين حية					
تأخير حل مشكلة اللاجئين وخلق الاستقرار لإسرائيل					
تقديم خدمات جليلة للاجئين					

٣ – على ضوء المتغيرات التي حدثت في المنطقة هل ترى ان للوكالة دورا في حل مشكلة اللاجئين حلا نهائيا :

أ – نعم ب – لا

٤ – اذا كانت اجابتك نعم على السؤال رقم (٣) .

وضح رأيك في كل من الادوار التالية لوكالة الغوث في الحل النهائي .

	أوافق بشدة	أوافق	متردد	اعارض	أعارض بشدة
أن تعمل الوكالة على توطين اللاجئين من خلال برامجها في مختلف المناطق					
أن تعمل الوكالة على تحديد أولوية المستفيدين وتزويد الأطراف بالوثائق					
أن تعمل الوكالة على اعداد مخططات الدمج والتأهيل للعائدين					
أن تعمل الوكالة على توزيع التعويض					
أن تقوم الوكالة بمهمة الرقابة على تنفيذ الحل المتفق عليه					
أن تقوم الوكالة بمهمة تنفيذ الحل النهائي					

٥ – اذا كانت اجابتك على السؤال رقم (٣) لا .

ما هو رأيك في كل من الاسباب التالية ؟

	أوافق بشدة	أوافق	متردد	اعارض	أعارض بشدة
عدم ثقتك بالوكالة من خلال تجربتك					
عدم تأدية الوكالة خدماتها بشكل يحفظ كرامة اللاجيء					
الوكالة تنفذ مصالح الدول الكبرى					
عدم قدرة الوكالة على تنفيذ قرارات سياسيه					

٦ – ما هو رأيك في كل شرط من الشروط التالية لانهاء عمل الوكالة:–

	أوافق بشدة	أوافق	متردد	اعارض	اعارض بشدة
العودة الى البلد الاصلي					
الاقامة الدائمه في سكن جديد وتوفير العمل					
الاقامه في أماكن التواجد الحالي مع التعويض الفردي					
الاندماج في التجمعات المحيطة مع التعويض الفردي					
الاندماج في التجمعات المحيطة مع تعويض للحكومات					

٧ – اذا وافقت على انهاء وكالة الغوث فكيف ترى ان يكون انتهاء دورها ؟

أ – بشكل تدريجي ب – بشكل فوري

الفقرة الرابعة : –

ضع دائرة حول الوصف الذي يناسب وجهة نظرك :–

١ – من وجهة نظرك هل طبيعة مشكلة اللاجئين هي :–

- مشكلة سياسية
- مشكلة اجتماعية انسانية
- مشكلة اقتصادية

٢ – من وجهة نظرك هل يكون حل مشكلة اللاجئين حلا دائما :–

- حل سياسي واقتصادي
- حل اقتصادي وانساني
- حل سياسي
- حل اقتصادي
- حل إنساني

شكرا لتعاونكم

ملحق رقم ٦

البلد الأصلي الذي ينتمي إليه المبحوثين

الرقم	البلد	الرقم	البلد	الرقم	البلد	الرقم	البلد
١	المالحه	٣٢	سلمه	٦٣	بيت نيالا	٩٤	سيدنا علي
٢	بيت نتيف	٣٣	اللد	٦٤	أبو الفضل	٩٥	قاقون
٣	راس أبو عمار	٣٤	اشوع	٦٥	دير طريف	٩٦	سلبيت
٤	قوميه	٣٥	الخيريه	٦٦	يازور	٩٧	القباب
٥	السنديانه	٣٦	ياصور	٦٧	جمزو	٩٨	عنابا
٦	الغبيه	٣٧	بيت ثول	٦٨	الولجه	٩٩	الجوره
٧	زرعين	٣٨	دير آبان	٦٩	خلده	١٠٠	الدوايمه
٨	حيفا	٣٩	بيت عطاب	٧٠	دير أيوب	١٠١	بيت جيز
٩	المنسي/حيفا	٤٠	علار	٧١	يبنى	١٠٢	كسلا
١٠	صبارين	٤١	العويديه	٧٢	نورس	١٠٣	النعاني
١١	كباره	٤٢	عرتوف	٧٣	طيرة دندن	١٠٤	دير ياسين
١٢	عين حوض	٤٣	الكفرين	٧٤	راس العين		
١٣	عجور	٤٤	الفريديس	٧٥	كفر سابا		
١٤	عراق المنشيه	٤٥	بيت جبرين	٧٦	قاقون		
١٥	تل الترمس	٤٦	عاقر	٧٧	عتليت		
١٦	زكريا	٤٧	كدنا	٧٨	مجدل الصادق		
١٧	الفالوجه	٤٨	العباسيه	٧٩	صادون		
١٨	أبو شوشه	٤٩	صرفند	٨٠	رنتيه		
١٩	تل الصافي	٥٠	إجزم	٨١	بيت دجن		
٢٠	القسطينه	٥١	بيسان	٨٢	عرب السوالمه		
٢١	البريج	٥٢	حمامه	٨٣	فجه		
٢٢	التينه	٥٣	مغلس	٨٤	قنير		
٢٣	ساريس	٥٤	واد فوكين	٨٥	عرعره		
٢٤	يافا	٥٥	صوبا	٨٦	كفر قرع		
٢٥	لفتا	٥٦	دير الدبان	٨٧	البويره		
٢٦	بير إماعين	٥٧	صرعا	٨٨	شعب مرعب		
٢٧	بيت محسير	٥٨	قيساريه	٨٩	يالو		
٢٨	بر فيليا	٥٩	ام الفحم	٩٠	عمواس		
٢٩	العمور	٦٠	عين غزال	٩١	الرمله		
٣٠	ام الزينات	٦١	اللجون	٩٢	سجد		
٣١	الريحانية	٦٢	الطيره	٩٣	الشيخ مونس		

مكتبة جامعة بير زيت